بسم الله الرحمن الرحيم ١١٢٧

الله نور السموات والارض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الامثال للناس والله بكل شيء عليم

جامی

اینجا که فضل و دانش [illegible] بود بکاری

[illegible] عبد الغفور لاری

ای که فضل و دانش [illegible] بود بکاری

ماه نخشب

اینجا که فضل و دانش هرعلی بود

[illegible]

سپاهگی در آبنوس

ماه فضل

٩٧٤٤ ١٣ ٤٤٤

عبد الغفور

1437

1

من كتب العبد الى ربه الصمد
شريف باشا زاده محمد اسعد
عفي عنهما
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من
الازل الى الابد مسلم اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول اذ المقدر
... المصدر من جانب مقام حمده سبحانه بلا ... الاستيعاب كما ...
الاستغراق ويحتمل ان يكون حاصل بالمصدر يعني ... سباس قوله
... الحمد للجنس الحمد لا يخلو ... في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم
والاجلال وادعاء التعيين ان الوهم لا يذهب الى ان الحمد لغيره تعالى
وتعليق الحمد بما يشعر بالعلية ... الاسلوب التي يجلب الطباع اليه
لكون الحمد سر لذيذا قوله والصلوة اي الرحمة والاضافة الحمد والصلوة من علو جناب
الحق سبحانه على ... من النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عمن ارسل
بعثه الله على عباده للتبليغ ... مما ذكر في الفقرة السابقة وجه ...
التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم ... قوله وعلى آله
اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب ...
او صحب ... على قول ... على الجمع
على ... قوله ...
... والانصباغ ... ذاته
... قوله ... فائدة من ...
... قوله ...
...

2

والتاء في الخليفة للمبالغة او النقل او التانيث باعتبار الرسالة قوله
للعلامة تاوه للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه اجدر بذلك لتوهم
التانيث قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله
رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود على
طالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع تثنية المشرق والمغرب ايضا
كناية عن جميع الارض كما في قوله سبحانه رب المشرقين ورب المغربين
والتثنية باعتبار ارادة مشرقي الذهاب والعود والشتاء والصيف وكذا
حال المغربين قوله الشيخ خواجه قوله تغمده الله ... قدس سره التغمد الستر
يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه او الغاشي من ...
من غير بقية عمل ويجوز ان يحمل كناية عن الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه
وجعل ... قال في التاج التغمد ... النعمة
او لم يقصد باضافة الغفران الى الله سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى
اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه بكسر الجيم ... بحبوحة
الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره يعني جعل الله ...
مسكنا له قوله نظم ... النظم ... جواهر ...
كلامه المرتبة المعاني المتناسقة الدلالة على ما يقتضيه سلامة الطبع
وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان ... في الصفا
والعلاء وانما قال ذلك ترغيبا للطلبة قوله في سلك التحرير السلك ...
والتحرير ... والاضافة من باب اضافة المشبه الى المشبه به قوله
وسمط التحرير السمط ... رشته مرواريد ...
نقش بركرفتن والمراد الكتابة والاضافة كما في السلك قوله

للمولى المولى الوزير [illegible] وكرامي [illegible] قوله ضيا الدين كضيا
الشمس في سراجه كانه ضيا يهتدي جلال الدين قوله في موجبات اللطف
والتلطف [illegible] خوردن و [illegible] شدن والتلطف
[illegible] خوردن قوله لانه المحج والسالك كالعلة الغاية
اي [illegible] في الثبات العلة الفاعلية كالعلة الغائية التي تكون [illegible]
فيكون [illegible] الفوائد [illegible] الى الباعث المحرك وما يكون
الا باعث للشوق [illegible] للمطلوب قوله وهو حسبي [illegible]
[illegible] قوله ونعم الوكيل الوكيل [illegible]
[illegible] عطف على جملة هو حسبي والمخصوص [illegible] الضمير المتقدم [illegible]
[illegible] لكن [illegible] الا [illegible]
وان [illegible] ضعف لا [illegible] اشتماله على المسائل [illegible] مرتبة
[illegible] حتى [illegible] التبرك [illegible] فانهم [illegible] جملة
[illegible] شانه وما هو في [illegible] لكن [illegible] توهم ترك
الاشتمال الحديث [illegible] على [illegible] وهو كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بحمد الله فهو اجزم اي قطع لا يتم [illegible] بقوله ولا يلزم [illegible] ان
[illegible] التلفظ سواء كان مع الكتابة او لا ولا يلزم [illegible] ترك الاول
ترك [illegible] قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمها ايضا لانه
تمهيد لتعريفها وتحصيل اقسام المبحوث عنها قوله لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انهما منسوبة اليهما
[illegible] او [illegible] من حيث انها اقسامهما [illegible]
اليهما موضوع النحو [illegible] فقال موضوعه الكلمة او الكلام [illegible]
البحث [illegible] منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى [illegible]

قوله

والخصوص محذوف او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل

3

ثم لم يعرفا اي لم [illegible] البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من
حيث انها منسوبة اليهما [illegible] وجوب تصورهما [illegible] التحصيل
ما هو الواجب [illegible] الواجب [illegible] التعريف لتوقف معرفة [illegible]
على تصوره [illegible] ان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر لا بالقياس
الى المتعلم ان قيل المتعلم [illegible] علم المعرف قبل تعريفه لان [illegible]
[illegible] الى [illegible] المخاطب قلنا لا يلزم من [illegible] علم المخاطب لزوم [illegible]
لجواز ان يكون المتعلم [illegible] غير مخاطب [illegible] التعريف بالقياس اليه
[illegible] المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة
لكون [illegible] افراده اي [illegible] الى افرادهما [illegible]
ووجه التقدم في جانب الكلمة [illegible] ان [illegible] يجب [illegible] وخارجي
او القدم في الكتابة [illegible] التقدم الوجودات [illegible]
واللفظي والذهني والخارجي وان التقدم يجب الوجود الذهني [illegible]
في الكتابة لتوافق التقدم الوجودات عند الخارجي قوله [illegible]
والكلام [illegible] الكلم [illegible] ان تجد بين اللفظين [illegible]
في [illegible] الاصلية [illegible] في جميع الحروف الاصلية [illegible]
[illegible] اكثر الحروف الاصلية مع [illegible] الجرح [illegible]
[illegible] الى [illegible] الاشتقاق بقوله [illegible] ذلك [illegible] التاثير
المناسب [illegible] بالجرح [illegible] الالم [illegible] ان هذه [illegible]
[illegible] ان [illegible] ان [illegible]
ونقش الصور في الاذهان وما يترتب عليها [illegible] الانفعالات
على اي وجه كانت من [illegible] القوة التي [illegible] الكاف واللام والميم
فان [illegible] لا [illegible] قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم [illegible]

بان الكلمة اللغوية اواخص مما هو مصطلح النحاة فما ب الوحدة التي
هي في الكلمة اللغوية وحدة جنسه ويلزم فيه ان لا يكون بتسمية
الكلمة لا اصطلاحا الى الكلم كتسمية تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنس
ان بين الجنس الواحد تصادق فيجوز ان يحمل الجنس والواحد وصفا
وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي من شي بالفم والكلم قوله
ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل
مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ فهو مراد هنا فعلى هذا
لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير خروج المنوي عن تعريف
الكلمة لانا نقول المراد بالملفوظ لفظ حقيقة وحكما ولعل ارتكاب النقل
فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ
حقيقة او حكما قوله ابتداء فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب
او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق وفيه مؤنة تعدد
النقل قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص
باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي
من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله الى ما يتلفظ التلفظ
كالتقنن والتاء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوي
الذي هو الكلام والحروف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا
في ان الحركة الاعرابية كلمة ولا يمكن فيه الى الاشكال عليه صدق
تعريفها وقد اجيب عنه بما ذكرناه في تحقيق معنى التلفظ وفيه بحث اذ في
ظاهر قوله او حكما به حلها قوله الا انه انما قيده تقريبا لتصور اللفظ
من الفم قوله او حكما اي ملفوظا حكما وذلك فيما اذا ترك الملفوظ في
الاحوال مهملا كان او موضوعا فيه تسامح انما قال موضوعا ومن قبل

والكلمة الواحدة كلية مفهوما وان كانت جزئية فيما صدق عليه والتعريف باعتبار المفهوم

وما مضافا بين لام الجنس ومعنى الوحدة لان قولنا كل واحد مثلا مفهوم كلي وجزئيات يصدق
عليها فاذا المطلق مرادة عن اللام يتناول الى الذهن جزئي بتلك الجزئيات
لا بعينه واذا جعلت مطلقة كان المعهود ذلك المفهوم
الكلي مستعملا بمعنى الوحدة كما في سائر المفهومات
الكلمة

الاقدام في ان تأنيثها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف قوله وهو
جمع بمعنى الجمع جمع كردون قوله وقد عبر بعض الشعراء يعني ان ذلك التشبيه
علاقة معتبرة قوله جراحات السنان جمع جراحة بكسر الجيم فشكل الشاعر
سرتره وعصا وتري بين حبر قوله جنس والبه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل
الا فيما فوق الاثنين قوله بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه
لو كان جمعا وجب التأنيث وبدليل انه ليس بمهور ان جمع قوله وقيل
جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قوله والكلم الطيب اول
بعض الكلم فان الصاعد الى محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب
ككلمة التوحيد لا الخبيث جاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتأمل وكذا ول
الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله
واللام فيها للجنس بمعنى الوحدة المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح
عليه للتعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي ولما يطلق عليه هذا اللفظ
كما في صورة لام العهد الخارجي لا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق
والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قوله
والتاء للوحدة تقابل الاثنين ذلك مع المعنى العرفي خصوصا عند من عدل
في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم
فيجوز القول بتجرد ما فيه معنى الوحدة كما يجرد في مقام التعريف اسماء
الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا
في الوحدة حتى يمتنع التجرد بدليل كلمتين وثمرتين قوله ولا منافاة بينهما
هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما سبقناه قوله لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة طبيعة كانت او صناعية او غير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة
مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب

مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو موضوع
والا لزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل
انتهى قوله ان يستعمل اي قبل ان يطلق ويراد منه المعنى فالمستعمل في عباراتهم
بمعنى ما صح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله او مركب فيه ايماء
صح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف فانه في الاصل مصدر قوله والملفوظ
بمعنى اي الملفوظ حقيقة قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي
هو اعم من الحرف ولا ادري من اي مقولة هو قال في الايضاح
ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا
للسانه عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص فكيف يكون
مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو ذاته
كناية عنه فهو عبارة قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله
ليس والمراد باحكام الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال
عنه وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير
وجوده في الخارج يتلفظ به الان قوله وكلمات الله تعالى فيه اي في
اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الان في بعض الاحيان
وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه ولكن شانها ان
يتلفظ بها الان ولانها مما يتلفظ بها حكما كما نبه على هذا القياس
كلماته وبحث لا يتاتى على الوجهين لاولين ان يتلفظ به الان مغاير
بالتشخص لما تكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها الا ان يقول هذا
مدفوع فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان خلاف المحل عندهم كالاختلاف
الكلام لكن لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت كلمات الله سبحانه
في بابه وهو مخالف لما عليه المحققون ونقض كما في علمه من الكلمات او بانطيظر

في غيره الا قوله والنصب جمع نصبة وهي نصب التعيين منه او طريق
قوله عن دخول اطلاق اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف كما لم يدخل في الجنس
لم يصح التعريف لا باعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم عليه ارتكاب التعسف
كما للعقلاء اجيب لو ان الجنس الفصل لو كان بينهما عموم من وجه جاز
الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يعقد الموجود
اما لان مسلك عبد الله علما واطلاق الكلمة عنده خارج عنها عند من قال اللفظ
واما لما سياتي قوله لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة
شرط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوي
التذكير والتانيث يخرج وقد انتفت هذه الثلاثة بمرة قوله الوضع في اللغة
جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى خبر اللفظ قوله تخصيص
شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات بشيء سواء كان ملحوظا
بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد
جعله بل قصد بعضه به يتوهم انه مجعول له ان قلت ان كانت لنا دلالة على
المقصود خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد لعدم المراد من
لوجوده في كليهما وان كانت دالة على المقصود عليه خرج وضع المشترك لعدم
انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما ولا ثالث لانحصار البلي
الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع فلا يمكن ان يجاب عنه بتجريد
التخصيص عن جزئه البلي وبان التخصيص يجعل لا بجنس الحكم ولما كان
الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الاخر
المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص
اضافي حقيقي وبان معنى كل من المترادفين في حد نفسه من انه يجعل له
مرادف لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك يجب كل جعل لا يوجد

الا في معنى واحد ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه
عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي حال كونه في تلك الشي المختص من باب
تلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه خرج تخصيص حروف الهجاء لوضع
المركب قوله متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وفيه تنبيه على ان الموضوع
من اللفظ وغيره كالدوال الاربع والاكتفى ان يقال متى احس اراد
ان الكلمة غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط فلما لا
كل التعداد ان يقال بهذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة او العبارة ظاهرة
في ان التخصيص على هذا بالنسبة الى الدلالة ومن المعلوم ان لا بد في الدلالة من العلم
بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس علم ذلك التخصيص قوله فهم منه
ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد الاتفاق فلا يرد [illegible]
قوله يخرج عنه وضع الحرف كذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على
كالحرف كذا وضع الاسما المتضمنة لمعنى الحرف وما كان وضعه عاما وما وضع
له خاصا كاسما الاشارة والجواب عنه كالجواب عن الحرف قوله واجيب
ولا حاجة بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجه لو خطر [illegible]
ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله متى اطلق الخ [illegible] غاية
يحصل وبهذا الفهم ليس علة له قوله ولا يبعد ان يقال المعنى انه لا حاجة الى القصد
فان المتبادر من اطلاق الاشتمال [illegible] واشتمال فيها لا يكون بدون الضميمة
قوله المعنى ما يقصد بشئ ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب
الوضع او لا فيدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها مما
اشعرت او المحت او رمزت به حضورك وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ
سهم مكان من مقصد المعلوم والمجهول قوله بمعنى المفعول الخ ان لا نعتبر
نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي في الفرد

جزؤه على هذا الاحتمال مع بعده لفظا يميل الى ان المعنى واستعمال و
بمعنى المعنى فعال بمعنى الكلام ومعناه واحد قوله فذكر المعنى مبني على
تجرده من ان يكون بالمراد او بخصيص [illegible] الشرطه الف لا فائدة مقيس الى
الشئ المتروك فذكره يستلزم ذكرها وبذكر المعنى يعود معنى الوضع لان تخصيص
شئ بمعنى اي بما يقصد بذلك الشئ هو الوضع واحتمال التجريد لان ربما [illegible]
بالوضع مما لا يتصور اشتماله عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد
ثم جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل القريحة من الحقيقة وشيوع امر التجريد في
امثاله وفيه كشف الاحتراز بجعل من جزئي الوضع على ان ذكر اللفظ يعين
الصوغ او ما مر لفظا لانه صوغ فلا فائدة في ذكره الا التعلق بقول المعنى قوله
والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كما يدل عليه الدليل في
ان يجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبعض حروف الهجاء اي حروف بعض
باساميها كالف باتا وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني قوله
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله
وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس بها اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ
والكلمات المفردة قوله الى الالفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها مشخصة
سواء كانت انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه
على [illegible] ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الالفاظ مفردة بخلاف
النقض الثاني فانه لم يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة قوله فليس يناسب
في مقام رجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة والمركبة قوله لا يدل جزء لفظه
حيثا نه جزء لفظه بمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس
اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على
جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع الخ وذلك لان كل ذاتي

غير شيء بما فيه معنى الوصف وعلقته بمعنى مصدريا اما في صيغة فعل او غيرها
فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق
ذلك المعنى به لا بنسبة وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضي اقتضاء
بينا لظهور المراد هنا قوله كما ركب في مثل قيل قيلا وهو مجاز بطريق المشاكلة
فكذا في المفرد قوله ومعناه ح ما لا يدل جزؤه من حيث انه لا يدل جزؤه على جزء
معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند المنطقيين
وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات
وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه على انه لا خفاء في تقدم الوضع
على الافراد او كانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يلزمها
وهو الوضع قوله حيث اتى بصيغة الماضي واستعمل صيغة المستقبل [illegible] للمسبوق الرتبة
قوله فعلى انه حال [illegible] مستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان تجنبه كما في
ضرب [illegible] ما زيد قلنا لا نم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون [illegible]
حال وهي التاخير الفاعل والمفعول ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة
دالة على تعين ذي الحال وقد تحققت لان الافراد صفة للفظ بالذات
واذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا لا عما يليه ولا خفاء ان افراد المعنى يؤول
الى افراد اللفظ قوله او من المعنى [illegible] حين [illegible] تجوز الحال عن النكرة من
غير اشتراط كما [illegible] نكرة [illegible] لو كان حالا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال
نكرة لا [illegible] اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع
عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح قوله فانه مفعول للفعل
واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها قوله
لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه
فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف

والتنوين

7

والتنوين من حروف المعاني اتفاقا واما الالف المتحركة والفاء والياء
وعلامة التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فمذهب الشيخ الرضي وجماعة الى
انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع
الصفة والا على المعنى المقصود الا ان تلك الحروف لما كانت زيادة بتلك
الحروف تنبئ لدلالة عليها كانت الطلب الى السين في استفعل والطاء [illegible] في
انفعل قوله واعرب باعراب واحد كان المراد بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية
والثابتة وح حاصل انه لم يعد كل من الجزئين حالة الاعراب فان الحرف الاخر
من قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء ويستحق الاعراب هو قائم فجعل المجموع
كلمة واحدة فاعرب اعرابا ولكن ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى
وهو [illegible] من رجال ورجل المثنى والجمع بالواو والنون [illegible] ان المعرب في الاول
ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين [illegible] ان علامة التثنية
والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل قوله مع انه معرب باعرابين ان قلت
ما توجيه الاعرابين في كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي
ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في اطلاق واحد قلنا قد تقرر في الاعلام المحال
التي تقتضيها الوضع [illegible] هو باعتبار الوضع [illegible] كلمة وقال صاحب
اللباب ان اعراب جزءه تحكى كما في تأبط شرا ولما كان الاخر مشغولا بالاول
فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب بعد غير في الاستثناء بالغير
فليس لبعد [illegible] الا اعراب واحد قوله ولا يخفى انه لم ان الغرض في علم النحو
معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
لا يلائم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة بل في ما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه
لا يقال انه لفظة واحدة هكذا قالوه وفيه ان زيد اللفظة [illegible] يطلق

فان قيل الضمير في قوله وهي لا يخ ان يكون راجعا الى الكلمة او الى معناه فان كان راجعا الى الكلمة يلزم انقسام الاسم الى نفسه الخ م لا
لفظ الكلمة اسم وبهجح وان كان راجعا الى معنى الكلمة يحتاج الى قال وهو لان المعنى ليس هو موثنث قلت الضمير يرجع الى الكلمة التي
يكون معناها اعم من ان يكون اسما او غير ذلك وانما يلزم انقسام الاسم الى نفسه ان لو كان المراد من معناه معنى الاسم
فقط وهو ممتنع ح لا يلزم انقسام الاسم الى نفسه الخ م فان قلت ان تقديم الحد على المحدود واجب لان الانتقال بعد
معرفة ماهية الشي وههنا قدم المحدود على الحد قلت في جواز تقديم المحدود على عبارة في الحد الا ان المعرفة بالمحدود يكون
لازما والحد يكون مطابقا فان قلت لو كان كذا يلزم تقديم الشي على نفسه فانه ممنوع قلنا ان الحد والمحدود
شيئان معا بلا تقديم وتاخير

علم اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا ان يرفع الكلمة وان
اريد بالنوع وحده لم يخرج منه مثل عبد الله علما واريد بخصوص وحده
فلا يدل اللفظ على ان يطلق اللفظ للمرة ومفهوم منها ما تكلم به وحده
علما لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب التكلم به كذلك الفهم
الا ان يقال المراد بالمرة ما تكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين
فيخرج عنها عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين ويتجه
مثل قائمة وبصري الى قوله واحلها اي حقيقة ومجازا لان الدلالة
هي كون الشي بحيث يفهم منه شي اخر وهي اما وضعية او عقلية
جاعل وطبعية ان كان بحسب دلالة الطبيعة عند عروض حالة لها ويه
ان كانت بغير ذلك كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
لو سمع ذيز من زيد حاصل بعد لم يظهر دلالة او لم يدل كما قال السيد قدس سره
فان وجود الكلام يعلم بالسماع كالاي اللفظ اي منقسمة بهذه الاقسام
الثلاثة القسمة تابعة لاحوال الاسم واختلاف مادة وصورة الكلام
منحصر يفهم من السكوت معرض حال الكلام ويتعلق قوله لانها
هذا الحصر عقلي وتوجيهه في قوة الحصر كل منهما دائر بين النفي والاثبات
كما يرشدك الدليل وان ثبت انه عقلي فظاهر انه قطعي وليس كذلك
الكلام مفهوما محصلا سوى ما اخرجه البعض اما من صفتها قبل التعدد
هكذا لا حالها او دلالتها او دلالتها ما دلالة والصحيح ان يعدد الشرح
مما يقبله الطبع السليم على القبول التعدد كال او الدلالة فلا بد مقام
تقسيم الكلمة لا القول لان الحرف في الاولى وفعل ويستدعي عدم صحة
الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها
ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع الضرورة التي دعت الى التعدد

8

انما ثبتت من ان قال الاليق ان اول في لا في الاول واما تقدير الذات
فخلاف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان بدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره
المصدر في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تاويل المصدر
ولو وضع هناك المصدر بدلها صح الا ما ذكر لكن النظر الى المعنى ينبغي غدا و
ليس في معنى المصدر حقيقة لا يخ عن خدشة من غير حاجة الى الضمام
كلمة اخرى او مركب اليها ان حرف استثناء لانه لما قال اما كذا او كذا
كانت لما قال اما الاول وما ثانيا فقال الثاني الحرف الاول اما كذا او كذا
معطوفا على الجملة الاسمية وكلمة تعطف او لا لم يحصل المجموع جوابا وكذا
حال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل لان حرف اللغة الطرف كمال في
الوادي طرفه اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل او في جانب الكلام
لانه قد تقع جزئه نحو زيد لا حجر ان يقترن تلك المعنى المدلول عليه بنفسه
في الفهم غيرها اي اعتبار المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عنه الفعل ما يقترن به
الازمنة بحسب الحقيقة كمصيره وما يكون بينه وبين ما ترتب في الفهم
كما امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمها من كلمة كما
اذا يتوقع فهم مجازا فهم الزمان ما خوذ من السمو اي سمي اسما كالكون
ماخوذا منه واصله سمو كالسمن حذف الواو ثم نقل حركة السين الى
ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن
مستعلا على اخويه ولان مرفع المسمى وقيل من الوسم وبدفعه سماع
سمي في جمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه وساما وايكا
التعجب لتضمنه الفعل اللغوي ويكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول والاول
وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه على ان التجربة الاشارة او للعطف على الحصر
لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة

انما تنتهي

باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال ونقيد الاقتران باحد الازمنة يخرج نحو الصبوح والغبوق والتشري والتاويب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل والمضارع مقترن باحدها عند الواضع او نعال بالاقتران بزمانين يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد في الاثنين لكنه لا يصدق عليه انه اقترن باحدها فقط والمراد الاقتران لا بحد فقط ولا يشترط المنصص وعدمه فلا يخرج المضارع المفرد المعين والماضي المعين ولا يرد لفظ الماضي والمستقبل لان المراد بالاقتران الاقتران الحصد وليست فيهما صيغة قرينة والاسماء ان اريد بها المصدر المعهود ان فهمنا منه مقترن ذاتا اقترن معنى معه ان كان يدل بها الزمان تضمنا بها الزمان لا لشي اخر يقترن به دفعه

وقد علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال والتا بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن بكمال التمييز واحتار ذلك ون هذا اشارة الى التعظيم بجودة فان حد كل واحد منها اضافة حد الى كل بمعنى اللام وبجوز التصريح بها واضافة كل الى واحد بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه سيبويه في بحث الاضافة ومن انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها لان معنى افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد وليس المراد لحد منها اي في هذا الفن مثل ان لحد عند الادبا هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لا المركب من الذاتيات ونحوه الا انه يلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم

وقد يعض الحد في اللغة اللين فيه حسن كثيرا عند العرف فاريد بحسن مجازا فقال في الذم لا درك اي لا كثر خيره وفي المدح لله درك وذلك ان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى انه غيره لا يقدر عليه وقيل الى التعجب والدر اللبن والمعنى يتعجب من ام ربته به كاملا في العلم والقدرة او غير ذلك من الصفات الكمالية الكلام لم يعطف على الف لانه لا يفصل اخر من الكلام في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل المصدر فقيل كلمة كلاما كما عطف عطا مع انه في الاصل ما يعطى لفظ تضمن يتضمن الكل لجزئه اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فان التسمية احتصار العطف بكاف قال كلمة وكلمة قيل لو جعل الثاني للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن للكلمتين مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ثم لو جعل كذلك مع احتيج الى التاويل بان يقال المتضمن للمجموع كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزا للكلام ويلزم ح الا يكون الكلام لفظا حقيقة

بل بمحوه ولو لم يجعل جزا كما في الشرح احتيج الى التاويل فلا يتم ... الحاد وهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط اي تضمن كلمتين باسناد ويجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملتصقا بالاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ... مفرد موقعه لا يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على تحقيق ... وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم والاسناد لا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه السعد لم يخرج عنه ايضا لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك من ان لم تو بسبك ضرب المخاطب نحو نقصد المتكلم اي غرضه ان يقصد به فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف محال ونسبة الى القصور بل العلم فيفهم الحكم ... والواقعة حين ... وصلة ودخل الاسناد والجملة التي علم مضمونها للمخاطب حرج المبهمات الصرف اما المركب من الكلمتين مهمل فلم يخرج سواء كان خبريا اي محكية بها في الواقع انشائيا اي غير محكية بها في الواقع في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد اعني قائم الاب اوزا فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الفاظ موضوعة للاسناد حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لانا حققنا ... ان الالفاظ غير دالة على ... اي على نفسها لا بعد ان تصور في ذهن السامع فحكم عليها ولئن سلمت فليست بالوضع لشمولها في الالفاظ المهملة وبعد وضع المهملات لانفسها كما تقدم عليه فيما سكت في مباحث الالفاظ ... الكبرى

الالفاظ موضوعة لمعنى الم يكن لها سماه فلم يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين لها
قلنا ان الالفاظ لما صارت فيما نحن فيه اسماء المفرد فيلت احكامه من خواص الاسم
الاخبار عنها ولحوق التنوين لها جاز لحوق الاضافة فيه كلام يعني انها لا يجوز
في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه واما اذا لم يكن
كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها اسماء والاقدام في
ذلك مثل قولك في حرف جر وضرب فعل ماض ومن حرف جر اعلم ان الكلام مختص
لا يحتاج ان نحو ضربت زيدا فانما مجموعه كلام لا الشيخ انه يلزم عليه ان لا يتحقق
افراد من الكلام في هذا المركب اخبارا او وصفا او جملة قسمية
الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء
على زعمهم واما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع
بخلاف الكلام فانه لا يصدق على ما فيه الاسناد فيها وسبيل لما هو المقصود
بذاته ذلك اي الكلام المذكور نبذ تلك الا الى تعريفه والى التضمن او الاد
كما قيل لان الكلام مسبوق بالكلام ولبعده وكان قوله لا يتاتى اشارة الى تقسيم
الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها ولما
صح فيه باداة الحصر للغاية نبه على ان الكل المركب العقلي من الاثنين يرتقي الى
ستة الا في ضمن اسمين حقيقة وحكما وذلك في قبيل النحو العام في ضمن
خاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف انما قدم هذا القسم لا اختلاف جزئيه
التقديم او في ضمن اسم وفعل انما قدم الاسم على الفعل مع اشارة الى
جمع الفعل ليستحق الاسم التقديم واما تقدم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ
ففيه موافقة الذكر للموقع لتقدم الفعل على الفاعل بتقدير او عن المسعود
الى الاشارة قبل التقدير او بعده اي كلمة هي الادخال في التعريف المركب
والدال الالة والقرينة على ذلك جعل الاسم من تمام الكلمة كابن في نفسه

10

جعل صفة لمعنى سواء رجع ضميره اليها او الى معنى ولم يجعل نظيره قوله او عالما به
ضمير معنى يكون معناه على الاول انه دل بنفسه و في حد ذاته وعلى الثاني انه دال على معنى حاصل
كونه معتبرا في حد ذاته كما في جعل في بعض الباب خلاف المذهب المختار ومجازا غير
مشهور وتحرير التعريف ان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي
ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة
الحروف لا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا وتعقلا الى الغير وذلك
الاحتياج قبل الوضع سابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بل ذلك
ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية متوقف على تصور
الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب
والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك كالجملة
توقف فهم معناه على شرط لفظا كان او غيره كما يلزم قصورا في الدلالة كما لا يلزم
ذلك القصور توقفه على العامل والفاعل ما دل على معنى باعتبار في نفسه
اي ملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في مقابله كقولك الدار في نفسها
اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها اي حيث بهذا الحكم في حد
ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من السلطان
اعترض عليه الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف ما دل على معنى في غيره ينتقض بنحو قولهم علم
معنى في نفسه لا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا وقيمة الدار في
غيرها كذا بل الدار في نفسها ويمكن ان يجاب عنه بان ليس معقولهم ان نحو في في
الموضعين من احد هذه المعاني بل ان تعقل المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره
معقول لكن الدار في هاتين فانها مقابلة بالنسبة الى الغير في نفسها مع كونها منشا الحكم بها وكذا
حكمها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وفي
اشارة كما انها الخارج موجود له اي كما ان الموجود الخارجي قد يكون

لامر تابع له وهذا لا يكون كذلك الموجود في الذهن فقد يكون تابعا لامر اخر الملاحظ
وهذا لا يكون فيه شيء المعقول المحسوس نظير منه وجه ان احتمال نقطه في
وهو انه ثانيه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع له في
نسبة الى ذلك الامر الملحوظ في كما ان العرض المحتاج الى محل الملحوظ فيه والمعنى المستقل
كالجوهر صح انه كاين في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال الجوهر
قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره والمتكلم غيره هذا المعنى الى ما هو المتعلق
هو المتعلق فلا يصلح لشيء منهما او الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات
بديهة ملحوظا في ذاته بنفسه ليقول مستقلا بالمفهومية من غير حاجة الى
ذكره كالمتعلق الاجمالي الذي يتصور لا بتداء دونه [illegible] مفهوم من لفظ الآلة
وما كان ذلك المتعلق غير ملتفت اليه اصل ملتفتا بالطبع كيف ولا هذه بحالها
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه
لا حاجة في الدلالة عليه من ذاله على كذا وهذا هو المراد بقولهم الكلام [illegible]
ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يكون الكلام [illegible] خارج
فيه من معناه [illegible] او انه مستقل وحده الى ذهن السامع من [illegible] معها [illegible]
قالب الكلمة [illegible] او داخل اصل ما فيه فلذلك ان المعنى في نفس الكلمة [illegible] ان الحرف
معنى كائنا في غيره فمعناه انه [illegible] وحده الى ذهن السامع من [illegible] معها بمعنى
[illegible] قالب الحرف [illegible] معناه فيه [illegible] انه في غيره او يظهر
من حيث هو حال [illegible] البصرة لا من حيث هو هو [illegible] من حيث هو معنى قائم بالسير
بالعباس الى البصرة وجعله التعريف حالا لهما اي تعريف لا من حيث
هو هو [illegible] حال للطرفين ومن [illegible] نسبتهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
اي معنى ملتفتا بالتبع لا يمكن ان يعقل الا بذكر [illegible] اي لا يمكن ان يعقل
السامع الا [illegible] متعلقه بخصوصه وذلك من [illegible] لا يعقل النسبة المخصوصة بخصوصها

لا تصور

11

لا تتصور دون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك لتتعقل الا بذكر المتعلق
صريحا لكونه ملتفتا بالذات والعموم وضع [illegible] كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص
بدون ضميمة وهي معناه يجب الموضوع كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في
ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك
الضمائم ولفظ موضوعه [illegible] لانها لا تستعمل الا في الحرفيات
ولعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة [illegible] الظاهر
اي تلك الحرفيات اضافة [illegible] قيل لانها حصص لمفهوم الآلة [illegible]
الافراد له مما لا [illegible] الظاهر ايضا [illegible] يجوز ان [illegible] قصد الكل لانه [illegible] معنى
[illegible] ان معنى من ليس [illegible] الابتداء [illegible] لوازمه وانه في نفسه [illegible]
الالتفات اليه قصدا [illegible] اعلم وعلى [illegible] ان [illegible] المعنى في
غيره [illegible] او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية ظاهرة في المعنى [illegible]
اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور [illegible]
ما هو [illegible] اسباب الحرف [illegible] وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يعرف على الظاهر
بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم [illegible] لان معناها
مفهوم ما كلمة مستقل بالمفهومية [illegible] ولو كان كذلك لصح [illegible] فوق وتحت وقدام وخلف
[illegible] مع انها لازمة الظرفية لا بقول المفهوم مستقل لصحة الحكم عليه او به
[illegible] في حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به [illegible] سواء
كان ذلك العارض جزء المدلول [illegible] عنه كالظرف والمذكور [illegible] معنى
[illegible] في الاول خارج عنه [illegible] لكن [illegible] العادة باستعمالها [illegible]
العادة جرت بان يستعمل [illegible] في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوص من
الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق [illegible] الخصوص من ضميمة
مع الضميمة [illegible] لا يصح [illegible] كما يصح [illegible] ابتداء [illegible] البصرة [illegible]

باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل معنى التضمني فيدخل فيه الفعل
ويحتاج الى خروجه بقوله غير مقترن ولو اراد بالمعنى المطابقي لم يدخل فيه لان
المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى اخراجه بقوله
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا انقضى وزمانا انت فيه وزمانا يأتي بعده ومنهم
من يقول هو النفس فهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه وهو بعيد
ولم يقل وبعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل المكون ذلك العدم
بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق بوضع اخر سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل
او مركب فدخل فيه نحو زيد و ذكر على تقدير كان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم
عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الان غير مقترنة باحد الازمنة في الفهم بحسب
الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج
الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع
الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ تستفاد وذلك الى الان غير مقترنة باحد
الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل حين
عدم الافعال الا المعنى المستقل وذلك الافعال ليس الا باقترانه بصفة الزمان
وهو بحسب الوضع الاول مقترن وكما ان قولنا المراد بعدم الاقتران عدم اقتران
المعنى المستقل اصل الوضع فدخل فيه نحو زيد وذكر علمين لان معناهما بحسب الوضع العلمي
غير مقترن باحد الازمنة ودخل ايضا اسماء الافعال اولا وضع لها بازاء المعاني
الفعلية وحكم بكونها اسما بحسب الوضع لا بناء على التغليب فانها بحسب
هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا
وضع لها بازاء المعاني الا انه ولما كان القول بانه لا وضع لاسماء الافعال في المعاني
الفعلية ولا الافعال المنسلخة في المعاني الا انه بعيدا غير مرضي للمص كما يقتضيه

ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق وانه لم يحكم بالتغليب في تسمية الافعال بالاسماء بمعنى
مصادرها التي لو وضعت نظرا الى كون الافعال لا بما هو موضوعة لها لان الافعال انما لا معانيها
قال الشيخ الرضي العربي في النحو اي نحاة العرب بما يقول فيصح انه لم يخطر بباله الفعل
وقد جعل فيه اسماء الافعال التي جعلها على اقوال لها ليست بافعال مع انها الفعل لان لا افعال
فيه وقولنا لا يحمل الافعال التنوين مع لام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها
جارا ومجرورا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد فهو مستعار او
مصدر ارود اي ارفق تصغير ترخيم اي رفق رفقا ولو كان تصغير الا
او غير صريح اي لم يثبت استعماله مصدرا لكن مثبتة كما هو معهود في الافعال الا انها منقولة
على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصل واشتهر بكون اصلها المصادر وبمناسبة
بينهما وبينها ولا الحال فيها بما جواز ان يكون رويد زيد على الحرف فوقها فاضح بابتداء
كفوقه بشد وقد يسمى الدحاجة بفوقه اي تصيح فوقها وفيها على الفعل امامه وفي الافعال
نحو امامك زيد اي تقدم وعليك زيدا اي الزم فاما على تقدير اشتراكه
وهو الراجح على ما قيل فانه للحال احقيقة ولا الاستقبال مجازا او بالعكس ومن
خواصه خبر قدم للاهتمام به وللقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تع
ومن الناس من يقول امنا وما بعده ايعاز فيهم حتى انه ذكر بحكم اقل في المذكور
منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من
ثلثين وهل التبعيضية بقرينة دخولها على الجمع لو دخلت على مفرده لكانت
ابتدائية فقالوا انه يشبه علة وذلك هذا انه الناس او من الافعال كان اللوم
بما كان الحكم صحيحا لكنه على التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة
لانا نقول لا اسلم لزوم ذلك لكن سلم فلا اسلم ان اقل مرتبة العشرة او لا فرق
بين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الاخر
فذلك مجاز غير عزيز وجاء الشيء يختص به ولا يوجد في غيره تغيير كما انه

يحصل من مجرد السلب وانما لم يطلق لا يوجد في شئ ولا يوجد في غيره اثره الى
المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي ياخذه منه ولم يتحاش عن كون المعرف
باعم لان المقصود امتيازه عن بعض عداه والخوض في العرض العام و
ان يختص لفظها بالجارح المحمول بشهادة مثال وذكر ان الجامعة لو كانت بمعنى
العرفي كما هو ظاهر الاثر وانطباق الشرح عليه وتويده لفظ الحد كان
المذكور آخرها من قبيل المنح المشهورة وهي كر المبتدأ وارادة المشتق
فان دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها واحتمال ذلك لاكثر المتبادر في الحكم
باختصاص الكون ذلك لا الانتفاء ولا الاتفاق للاسم [illegible] لا بقرينة
اي لام التعريف احترز عن لام الابتداء ولام الابتداء فان اللام فيها بدل من المضاف اليه
او للعهد الخارجي وللذهني والتفسير للواقع لا بيان لما يحتمل اللفظ فيه
لكن شامل الميم في لغة حمير وهي قبائل في طرق من شامل الاحرف النداء لكنه لم يتعرض
لظهور اختصاصه بالاسم عقلا في التقابل للنداء الا بعض [illegible] و[illegible]
قوله عليه السلام في جواب حميري قال الا في امبر امصيام في امسفر لعدم شهرة
واختصاصه بعض اللغات وجواز ان يعود اليهم اليس للتعريف اي بل من اللام
التعريف وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختياره
اللام على ان او اللام بهذه الاشارة هي اللام وحدها لا تنقض التعريف الحكم
ودليله حرف ساكن وكذا الوصل تقتضيه وتوقف النطق في الدال وتوقع لما
زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة
فيها مطلوبة لكثرة استعمالها اي انها ان الكمال في الوصل لم يمكن كلما المناسب
الهمزة وفيها غيره قد سبق اي انها الهمزة بعينه لشيوع حذفها في الوصل
والفتح لا للخفة لانه يقتضي مع سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض
شروح المفصل الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي يريد معناه

فهي

13

فهي لتعيين معنى المستعمل ومنحصر في جنس العهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل
اللفظ وتعين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة في المعرف بالتعريف اللفظي
مما على اللفظ فهكذا قالوه وفيه انه لو اريد المقام معناه الحقيقي
لزم انه لا يدخل اللام على الاسم حملا في معناه المجازي وليس كذلك لو اريد بها
ولا غير بعينه صفته لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة وذلك لا
في باب اللهم الا ان يقال ان اسم الفعل ولكن اقتضى جواز دخولها عليه لكن اي عن
دخولها عليه حاله التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فانها حالته مصححة وانقال
لا يصح تجريد الفعل عن النسبة وكذلك تجريد الجنس عن علم الاعلام كالجنس كما انها
ليست بل ليست كثيرا ما حاصله حقيقة بل احتاج لوجودها في غير الاسم او ان لم يرد به
نعم او اريد به معنى لا يوجد فيه ولذلك طور بين الاطراد والانعكاس ثم اعلم
انه اختيار هذه الحصر لان كلامه متضمن لمجرد اختصاص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف
ومتضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والسؤال للاختصاص اضافة ومعانيها
والاخبار لا اختصاص كونه موضوعا ومعاني اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف
والاسناد اليه الا اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومعمولا ومميزا وغير ذلك من خواص الاسم
ومزايا كثيرة مبينة في علم النحو لا يوجد غيرها في الخواص ومنها دخول الجر
بالجر كما هو الظاهر الدال على الاختصاص اليه وحيث يكون معطوفا على الاسم لفظه الجلالة
ولو ارادوا المجرور معنى تجربة ولا كاعطفا على دخول اللام وقبل عليه التنوين وانما قدم
الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانها ادا
في الكلمة كان التنوين مبائعه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الاتصال موقعها موقوف
واما تقديم البلبة على ما يقع فلانها لفظه وبلى ظهر في المعنوي في الدالة على
الاختصاص واما تقديم المسند اليه على الاختصاص فلا يجدان الكلام وتقسيمه حواضر
كثر لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم

وبعضها الاول حرف جزم   واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس
حرف جر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان في علامة
او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك   ان تخصيص الجر بالاسم باعتبار مخصوص
على وجهين احدهما التخصيص بقسم من اقسام الكلام وهو المراد بخصوص الاضافة المعنوية
وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لا الحرف لعدم استقلال معناه عن صالح لان يضاف
الشيء مما ينسبها الجزم على الاسم ومحل للفعل   والمراد به كون الشيء مسندا اليه
لا كون الاسم مسندا اليه كما بخصيصه الكلام والا لكان الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك
ان المخصص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه كما قال والاضافة الى نوع الاسم
ومطلقة في فائدة هذه الادوات انه يجري في افعال كون الشيء مسندا اليه وان تعرض فيه
لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشيء او الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة وقد يعتبر
الاضافة كما يقال في علامة الرجل اللحية ان معنا علامة الرجل اللحية واللحية معنا في اللحية
فالاضافة لتاكيد الحكم وتكميله نحو ابن زيد انا من خواصه لا اضافة الى الشيء وذلك
الشيء هو الاسم والجر يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم بعد استوائه وذلك النظر
قبل النظر الى خصوص المضاف اليه وبعده وقوله رجع الضمير الى الشيء المذكور في الاضافة
او الى اللفظ بعيد   لان الفعل لما يقع في العرب لا خلاف في ان الفعل مسند الى
امر مرتبط به لا بخلاف معنى الاسم فانه لا يخطر الا على وجه يضاف الى شيء او مضاف اليه
شيء اذا كان صالحا للمتضايفين   من التعريف والتخصيص كما يراد بالتخصيص
تقليل الاشتراك لا افراد ولا يراد بالفعل الا تقليل التخصص وفيه تامل لجواز
ان يقول نصر قوم من وجه التخصيص مطلقا ولا انه ان هذه الاضافة للتخصيص وفي بعض
ان هذا النوع من التخصيص جار في التخصيص بظرف الحال اي مكانه وزمانه باعتبار
معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا معنى المصدر المتضمن
كما في فان المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا ومعنى المصدر الجزء المعنوي على

بالفعل

بالفعل مطرد وغيره ان الذي هو مدلول عليه بالفعل والمفعول ولكم لم يصح التعليق
الاسم من زيد مع ان الرابط المدلول لفظ اللام لم يحمل الاسم عمرو وزيد   والتصغير
وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في احوال الفعل والحرف
فيحمل عليه طرد الكلام   وانما فسر الاضافة بكون الشيء مضافا اي لا نفي ات
للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعل في مقابله كون الشيء مضافا اليه ولا دخل
على تقدير اليه والعطف على الاسناد بعد قوله قد سره ما لا اضافة تقدير حرف جر
مطلقا ولا انها لا تقدير عبارة المفصل من هذه الاحتمالات حيث قال والاضافة
كذلك يعني من خواص الاسم انه لم يرد بها الاضافة مطلقا في ان الزمان يضاف الى الفعل
وانما اراد المضاف او اراد الجمع لا انها تضاف الى الفعل سواء وبل المصدر يعني
فكيف يصح ارادة الجميع من الاضافة فلانه يمنع ان تجد من المضاف الى جاعلية
تارة الى الطرف وتارة الى الحرف فعلى ما يدعي انها تجوز ان يكون مجردة عن خصوصية الطرفين
واللفظ الاضافة موضوعة لها او يدعي ان اطلاق الاضافة على قدر مشترك مجازا ودخل
الجمع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد   لان الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين
ذهب البعض الى الاول والنحاة وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر
ان المضاف اليه الظرف نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان
الاسمية كذلك اتيتك زمن الحجاج امير اي المضاف الى الجملة واما في قصد الفعل فالمصدر
هو المضاف اليه الزمان والجملة   وقد يقال هذا شاذ وهو المصدر يعني ان هذا القول
مرغوب لما ان الناس السابق في اختصاص الجر فان الجر لازم للاضافة والاضافة اختصاص
اللازم يستلزم اختصاص الملزوم ولما كان قول المصنف بمالا يضاف اليه
كلام ولا معنى الفعل كما ذكرناه يرجع الاضافة اليه لما في عبارة الاضافة الى الفعل من
الرجحة قبل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف بمعرفة الفعل في التعريف
نحو اتيتك يوم قدم زيد الحارس والبارد واما انا فلا اظن صحة هذه المسالة ومنه

في كلامهم فان هو معرب من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد و هو مجهول
اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس او من اعرب الكلمة اذا جعلت الاعراب
فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لا ان القائل معرب
بكسر الراء كذا في الايضاح وفيه انه لو جاز اخذه منه لجاز ان يكون اسم مكان
لا صفة حيث يكون القاتل ما ذكره قال ومنع من البناء المقصود والقرار وعدم التحرك
و ذلك لانه شبه بما صوته في قالب الشيء لا يتغير البناء فان قلت كان المعرف الالف واللام فيه
لدخول الفاء الموصولة المستغنى على المفسر كون ذلك المفسر عين المفسر قال
الذي هو قسم من الاسم بمعنى اللام الداخلة على قيد القسم للعهد و الاشارة الى القسم الذي هو
الاسم المعرب فكانه ذكر احوال الاسم وقسمه   اي الاسم بعض تعريفه المقام
بانه يقال ثم ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه الاصل
لا التي لا شبه لا بانتفاء و كما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله مركب ما يتحقق
معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر اللام ح للتحقيق فقيل في دفعه اما الاسم لزوم
ثبت بهم الشيء بنفسه لا [illegible] ما بشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان
المعني المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم
الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه   الذي ركب مع غيره
المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء يستعمل معه ومجموع المضمومين يسمى
فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال الاجزاء
زوج والمجموعها زوج واعترض عليه ان المراد من المركب هو بالمعنى الثاني لا الاول
في التعريفات محمول على المبادر في الظاهر من التعريف على هذا يسكت   بركبا
يتحقق معه عامله بل ركبا مع عامله ليصح الحكم عامله معنوي ويعد ان ذكره
مع العامل انضمامه معه يتحقق العامل   الذي لم يشبه اي لم يناسب الاناسب
الذي هو المناسبة في الكيفية المناسبة التي هي اعم منه لا المخصوص بذلك

لامانع

لا مانع الاعتراض هو انه لا خصوصية الاول ولذا قال المصنف ناسب مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب بنيته في بحث المبني فلا يلزم في التعريف كما يلزم لو اريد
فيه المشابهة لا قوة ولم تتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس نعمو به مرادا
اي المبني الذي هو الاصل في البناء بنفسه كما هو الاصل في البناء لانه المعنى لا تجهيزي في الكلمة
اصل جميع الافعال الماضي والامر وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم وكلامه فيه [illegible]
العبارة عن الظاهر لان المبادر من مبني الاصل ما ذكره و ذلك [illegible] دون العرض
والمبادر من مباحث البناء هو الاصل فيه سواء كان هو الاصل او عرض له الاعراب   وهو
[illegible] بعضهم [illegible] وبعضهم جعله في جملة [illegible]   فاعتبر العلامة في نفي [illegible] العلامة
الكنعي في تحقق المعرب [illegible] فالاول بوجود [illegible] الاعراب فيه سواء وجد [illegible]
اولم يوجد [illegible] وبعض [illegible] مع العلامة وجود [illegible] الاسم
يعطي الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل [illegible]
كانهم [illegible] ذلك من لفظ المعرب وجود الاعراب في افراده [illegible] حقيقة
ذلك ولم يعرفوا [illegible] المعتبر   فان العارف باحكامها كذلك [illegible]
والسماع [illegible] جمعه [illegible] ولم يتتبع [illegible] ولم يعرف
احكامها فانه يحتاج الى العلم المذكور وذلك التعلم [illegible] مع الدليل فذلك التعلم
علم النحو [illegible] فهو علم النحو [illegible] على اختلافه   فالمقصود
من معرفة [illegible] التعريف [illegible] في المقصود [illegible]
وبيانه [illegible] المقصود من تعريف المعرب العلم بالمعرب لوجه صالح لان يكون وسطا للحكم
بانه [illegible] ما يختلف آخره باختلاف العوامل [illegible] معرب [illegible] ما يختلف
آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل [illegible] حصول الوجه الصالح
من تعريف المعرب [illegible] قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل [illegible]
مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف التعريف [illegible]

فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تعدد الشيء على تقدير ضمير البدر
او كان ضميره وذلك لانه لما اعاد ضمير في مثال المذكور معرب اي ما اختلف آخره باختلاف
العوامل وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل فهو مما اختلف آخره باختلاف
العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والكبرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها
ابتداء او بواسطة الدليل فلزم تقدم الشيء على نفسه وهذا راجع الى الصغرى بقوله من
معرفة الكبرى اي من معرفة ان هذا او ذاك معرب يلزم النتيجة بقوله لا يعرف
انه اي عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل والى الوسط بقوله حاصله
بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه ان سببه مفهوم الاختلاف والتعريف مفهوم به فان التعريف
بان هذا معرب موقوف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه ما كان لا على الصغر
مجملا والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول الاجمال والتفصيل في الموقوف
في الحكم بنفس مفهوم الاختلاف موقوف عليه وهي اخذه في موضوع الاجمال والتفصيل
وهذا ظاهر لمن تدبر عليه حقيقته وحكما المراد بالتبدل الحقيقي تبدل الصفات
الذوات والتبدل الحكمي تبدل الحالة المعقولة مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم
تبدل الذات او صفة جارية مجرى الصفة لا صفة حقيقية لان حركة يقوم زيد
يقوم ما يقوم حرف لكنها تابعة لما هو حاصل العوامل فان قلت على اذا
كان صفة للمجموع على الاول فكيف جاء جمع على غير عوامل … صار اسما الذات
عليه حرج على الحكم المعرب اختلافا منونا ومنعا … العوامل الداخلة عليه
المستفهم عنه كجاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وانما خصصنا الاختلاف
بكونه في المعرب لانه لا يختلف غير العوامل اي يختلف لفظا آخره اي صورة آخره وتقديره
اي يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب بعض الاحرف فقط كما في جبلي او تقديره
صفة كما في عصا … الحاصل بعد رفعه فقط كما في جبلي وغلامي فان آخرهما
لا يمنع عن قبول الاثر الحاصل في الحكم وانما يمنع عن قبوله الحركة

ان يختلف

اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا اي حاصلا منسوبا الى الصورة والى التقدير على ان
واما … اختلافا ملفوظا او مقدرا لحذف الموصوف لان الاختلاف ملفوظ مجازا باعتبار
سببه لو جعل الحركة لفظا وحمل قوله لفظا او تقديرا على تفصيل العوامل اي
سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه
قد يكون معنويا ولا لا … قوله لا يأتي التقدير واللفظي في بيان … اعراب الاسماء وذلك
لان الظاهر اشارة الى تفسير قوله لفظا او تقديرا … رأيت احمد ومررت باحمد
ورأيت حبلى ومررت بحبلى … وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلول ما جاء
العموم فان الظاهر شموله للمثنى والمجموع … على النصب اي النصب الذي
على المفعولية قيس على الجر … لا يتحقق الاختلاف الا في اواخر
وفي العوامل والاختلاف في العوامل اذا كان قوله مع عامل ابتداء ان المركب مع
العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظا فيجوز ان يكون المركب مع العامل ابتداء سواء كان
مالم يكن المركب يتحقق معه عامل معنوي ان يتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العامل
ان يكون باختلاف العوامل كما احتيج في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان
عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع … فيتبع حكم اخر حالة حكم الشيء لازم
ان يكون لازما اذ قلت يجوز ان يتعدد الاختلاف بالعوامل باحد لازمه وقد يكون
لازما للمعرب لم يكن مثل تقييده بالظرف لا زائد فانه وقع في كلام …
بالاعراب مع انه بعد ذلك يقصد التغير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق فيه عوامل
في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ومالك المبتدا وفعلية
الخبر فالكلام يتعرض له مثل … الاول … يشتمل الكل الا الذي سيذكره
التشبيه وما كان الاول الوجود قد عبر عنه بالكل لان كل ما هو العوامل … العامل
في اللام الداخلة على الجمع قد يبطل الجمعية … بعد ذلك كله … على ان اللام … الحكم
لا يكون من خواصه … من خواصه الاختصاص بالقبيل الى المبنى وانما قلنا ذلك

لوجوده في المضارع ولذلك قال ابن الحاجب ولم يقل جاء منه لانه لا يخفى ان العوامل ليس
من جوانبه ان المنسوب على الا [illegible] في الصورة المفروضة عوامل فيه شي من الاثر [illegible] ولو
نفي فيها عوامل في الاثر [illegible] حاصة [illegible] ما هو موجب [illegible] ثبت [illegible]
او حركة وحرف كان الغرض علته [illegible] الاثر اما حركة او حرف وما سيذكره في ضبط
اعراب الاسماء ولا يخفى بعده [illegible] اختلاف اخره [illegible] عليه [illegible] التعريف جامع [illegible]
[illegible] ويسلمون ليس من الحرا [illegible] هو التنوين [illegible] التنوين فيهما كالتنوين
في المفرد ولعلهم [illegible] لما وجدت في بعض الاوقات جاز ان يجعل
بحرف السابق عليه [illegible] النظر الى هذه الحقيقة في حكم [illegible] النظر [illegible] علامة
والجمع ليس في حكم [illegible] في بعض الاوقات لانه [illegible] بمنزلة التنوين [illegible]
في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين واما او صفة
اما حصل [illegible] فكما تجوز [illegible] اما تجوز صفة [illegible]
ضمة زيد الفتحة [illegible] العامل والمقتضي وكذا وصفه [illegible] فان قد [illegible]
في [illegible] او [illegible] حرفا واحدا كالباء الجارة [illegible]
الى [illegible] المفهومية [illegible] الجارة [illegible] الموصولة [illegible] انتهى [illegible]
[illegible] فسد [illegible] اما خروج العامل [illegible] جعلوه بمنزلة [illegible]
موثرة ولهذا سموه عاملا وليس [illegible] موثرة [illegible] المتكلم [illegible]
[illegible] واما خروج المقتضي فلانه [illegible] المقتضي ليس [illegible] لا يخفى
ان قول الشارح لو جعل تمام [illegible] احسن لكن لم يجعل [illegible]
[illegible] ان [illegible] التعريف [illegible] فانها [illegible]
[illegible] اجزائها واجزائها مركبة [illegible] فنقول [illegible]
[illegible] سوى الاعراب [illegible] لو كان [illegible] لزم ان يختص
الاعراب [illegible] الذي [illegible] المعرب [illegible] عليه

العلية منه ومن [illegible] لا [illegible] انه لا يخفى [illegible]
[illegible] ان العامل [illegible] يقول [illegible] لا يقول لم يرد [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] فلا فرق بين [illegible] ان يقال [illegible] الصفات ان
[illegible] التحول [illegible] الحركة [illegible] التحول [illegible] السكون
الى الحركة ومن التحول عدم الدلالة [illegible] كلام [illegible] علامة الاعراب
الى كونه علامة الاعراب كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب [illegible] الجمع وبعد
التركيب علامة [illegible] التثنية والجمع [illegible]
[illegible] العامل [illegible] المبتدا [illegible] ضمير [illegible] المعرب [illegible]
[illegible] معربا [illegible] الاعراب [illegible] وكذا
[illegible] الجر [illegible] اللام [illegible] هذه الادوات
[illegible] علامات المثنى والجمع [illegible] المعرب [illegible]
[illegible] المعرفة [illegible] الحذف [illegible]
انه معرب [illegible] العامل [illegible] العامل [illegible] في [illegible]
[illegible] مع [illegible] والمقتضي [illegible] واللام في [illegible]
معطوف على اسم [illegible] وضع الاعراب [illegible] وضع الاعراب [illegible]
على [illegible] اللام [illegible] العامل والقرينة وذلك [illegible]
[illegible] لا نظر الى الوضع لا قصد [illegible] الاختلاف
[illegible] الاعراب [illegible] بعض [illegible]
لا [illegible] في هذا الكتاب وفي غيره [illegible]
الى [illegible] الاختلاف [illegible]
[illegible] الاعراب [illegible] الاختلاف [illegible] هذا
التعريف [illegible] بعض [illegible] الاختلاف [illegible]

موجود فيه والموجود في الخارج او لانها جعل علامة وكان الاعراب هو التحول الى حركة او
حرف الى غيره فاذا لم يتحقق الاعراب في الاسم الذي يركب اولا ويمكن ان يعارض
ان الاعراب لو صح [illegible] والاستثناء الموضح [illegible] الالف بالعلامة
هو الحركة والحروف قال الشيخ الرضي [illegible] اصطلاحهم في الاعراب هو الاختلاف الاخر
البناء ضده وهو عدم الاختلاف [illegible] ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لانه في المعرب
شيئين [illegible] وفيه يتعين ان الاختلاف لا يناسب [illegible] الصحيح الحمل اعرابا حين في
يكون [illegible] اعرابا واما الحبس [illegible] الاسم [illegible] اذ لا حاجة [illegible]
يقتضي بالمعرب عدم [illegible] الاختلاف فتعين ان يكون [illegible] الحركة والسكون
في اخره سببا لعدم الاختلاف فيطلق البناء على الحركات والسكون [illegible] عدم الاختلاف
وبين حسب الاختلاف [illegible] في المحل وذلك كاف في جعلها متقابلين
نفي العلامة قال الشيخ الرضي [illegible] المعنون [illegible] الاسم عنده وصلها [illegible]
يجر بواسطة المعنون على [illegible] المفعول [illegible] بعضهم
[illegible] الاسماء باحدها على [illegible] وذلك [illegible] لو وصف [illegible]
[illegible] باعتبار هذا الوصف [illegible] او الوصف [illegible] فقضاء الاعراب
هو كون احدها [illegible] الا كون احدها [illegible] الكثير [illegible]
الرواية [illegible] ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو [illegible] الكلام قد يظهر
بعضها [illegible] ولا بد [illegible] وعليه [illegible] الى
[illegible] الاسم [illegible] العلامات قد يعبر [illegible] بكلمة
كافي [illegible] حرف [illegible] وقد يكون [illegible]
الدال على معنى في [illegible] وان كان [illegible] الكلمة [illegible] واحد
فكون [illegible] عمدة في [illegible] ومن غيره [illegible] العلامة [illegible]
وان كان [illegible] اللازم احد الشيئين او الاثنين [illegible]

18

علامة يمكن [illegible] ومثل [illegible] المعنى [illegible] في الاسم فجعلت علامة [illegible] بعض حروف المد
التي هي اخف الحروف وجعلت بعض الاسماء حروف المد التي لم يجلب [illegible]
[illegible] وجه [illegible] في الاسماء الاعراب في الافعال والحروف البناء على [illegible] معنى
الورود والاستعمال فاخذ الشيء [illegible] ومستعمل عليه ومثل [illegible] الاعراب
التي الاعراب [illegible] او التغاير [illegible] وقد جعل [illegible]
[illegible] النعل [illegible] الاسماء على [illegible] او مجاز [illegible] واما جعل
الاعراب في اخر الاسم [illegible] الاعراب الذي هو الحمل كما في [illegible] او جعل على الاعراب
في الاخر [illegible] في المحل كما في الاعراب بالحركة او [illegible] الكلمة [illegible] كما في الاعراب
بالحروف وجعل في جانب الاخر [illegible] على الصدر الاول [illegible] موضع الاعراب
لا يجعل او انعين موضع الاعراب [illegible] موضع فرعه وهو جانب [illegible]
[illegible] والا لزم تقدم الفرع وتاخر الاصل والاعراب على صفة [illegible]
والمدلول وذلك [illegible] ان العلامة [illegible] المدلول وجعلها الشيخ [illegible]
صفة للدال وهي كونه [illegible] فجعل الاعراب في الاخر [illegible] الدال على الوصف
للموضوع فالمناسب ان يكون الدال [illegible] الدال عليه ان [illegible]
[illegible] الاعراب مع الاواخر [illegible] الاعراب [illegible] فلم [illegible]
الدال [illegible] الاعراب الحركة الذي هو الاصل [illegible] الاخر
[illegible] في [illegible] لا [illegible] بعد الحرف لا [illegible]
لازم [illegible] وضعف [illegible] المقصود [illegible] الاعراب بالحركة لما ذكر [illegible]
[illegible] كما صرح الشيخ الرضي [illegible] الحركة [illegible] حروف العلة [illegible] الحرف
في [illegible] بعد [illegible] الواو [illegible] الحركة [illegible] بعد الحرف [illegible]
[illegible] معه [illegible] حرف مد [illegible]
[illegible] الدال [illegible] الاخر [illegible] الحرف [illegible]

ان جزء الاكثر في حكم الجزء الكل بمنزلة الى المجموع قوله رفع ونصب وجر
خبر واحد لصحة الحمل على قوله انواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت
سقف وجدار [illegible] هذه الاسماء اصطلاح علم النحو في حركات البناء تسمى ضمة وفتحة وكسرة
سواكانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة حيث لكنها اذا اطلقت
بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية ويسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية
ولا يختص بها بل يتناول الحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع
عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت حركات
الاعراب لحصول الاول بضم الشفتين وتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثاني بفتح الفم
وتبعه نفسه فتح الفم كان [illegible] فتحته اي [illegible] وحصول الثالث
بجر الفك الاسفل وخفضه وهو يكسر الشي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل ثم الجزم
بمعنى القطع وفي الجزم قطع ولهذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى وجه
والاول مختص بالاعرابي والاخر بالبنائي [illegible] والاطلاق على الحركات الف عند البصرة
واما عند الكوفية فيطلق على الكل فانهم يسمون حركات البنائية ايضا حركات الاعراب
الاعراب [illegible] على [illegible] بالقرينة كقوله [illegible] حقيقة او حكما وذلك اذا
كان الاسم [illegible] وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بفصل [illegible]
وكان [illegible] التعميم [illegible] والقول [illegible] الرفع والنصب للفاعل والمفعول [illegible]
[illegible] بطريق [illegible] بعد الاول [illegible] الرفع والنصب الفاعل والمفعول
[illegible] الفاعل والمفعول [illegible]
المعنى راجع الى ما في الشرح [illegible] توجيه الفهم
او حكما وذلك [illegible] الاسم فضله [illegible] المقابلة
للفاعلية والمفعولية [illegible] لا كون الشي [illegible] حقيقة او حكما
الجر لا بوجه [illegible] الى [illegible] زيد [illegible]

وكان الجر زائدا كالجار [illegible] لان الرفع يحصل والعامل قبل [illegible]
مبنى على [illegible] الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لا واحد وقيل لا الرفع يحصل
والعامل [illegible] وحكما [illegible] لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله
[illegible] وذلك [illegible] الرفع [illegible] العمدة [illegible]
للفعل [illegible] للفعل [illegible] والفضل [illegible]
والفعل [illegible] الفضل [illegible] ولما [illegible] احتج [illegible]
الى [illegible] المضاف اليه يحصل بواسطة الحرف [illegible] بواسطة
حرف [illegible] اقتضاء العمدة التي هي الفعل وليس [illegible] واما [illegible] بواسطة
[illegible] العمدة اليه بواسطة حرف [illegible] العمدة [illegible] والحرف [illegible]
وذلك [illegible] الحرف [illegible] الفعل [illegible] العطف [illegible]
على [illegible] ثم [illegible] الجر [illegible] على الفضل
[illegible] على [illegible] الاسم [illegible] الحرف [illegible] زيد
[illegible] الفعل [illegible] زيد [illegible]
بالا [illegible] مرفوع والمفعول معه [illegible] بواسطة الواو [illegible]
[illegible] الواو [illegible] العطف [illegible] الاسم [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الفضل [illegible] ما بعدها منصوب [illegible] وذلك
مما [illegible] كلام الشيخ [illegible] العامل [illegible] احتياج [illegible]
[illegible] العامل مذكور [illegible] في تعريفه [illegible]
[illegible] واما [illegible] العامل [illegible]
التي هي [illegible] المفرد [illegible]
[illegible] العامل [illegible] ظاهر واما [illegible]
[illegible] الاسم

او ان الغاية المعقوب مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون
تعريف العامل مطلقا عندهم ما او كون احد الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص من اقتضاء
المقتضى والشبه التام بالاسم والاسم وبعامل الاسم العامل الذي لا تأثير في المعنى
حتى لا يرد الفصل الثاني بحسب بدل ما به يقوم بقدم الجار والمجرور [illegible]
لا يحرز لا عمل له في الشعر [illegible] على كل من الاسماء وما قام المعنى
المقتضى في المركب وعلى المركب في العامل واحد لا مؤثر [illegible] الا لانه
ما عدوه الى ان المتكلم واعتقدوا انه آلة ولم يسموه الا بسبب مؤثرا
لان العامل يتوقف [illegible] التعريف على التتبع ليعلم ما يجدونه [illegible] العرض من
مدوني النحو وبطل ما قيل في عدول البعض عن تعريف الجمهور للمعرف في العامل ما جوز
في تعريفه [illegible] ضبط النحو وحصره العوامل [illegible] التتبع ولا حاجة [illegible] قال
العامل ما يقوم به المعنى المقتضى للاعراب [illegible] الاعراض الاول [illegible]
في [illegible] اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علة لما يحدثه المتكلم في اللفظ
ويتفرع عليه [illegible] العامل التقدم اما على الاول فلان الآلة [illegible]
على ما هو له [illegible] المتقدم بالذات [illegible] الطبع واما
على الثاني فلان حق العلة [illegible] التقدم على ما هي علة له [illegible]
ما هي علة له [illegible] حق العامل ان يكون [illegible]
[illegible] التقدم على [illegible] تقدمه عليه [illegible]
على المعمول [illegible] العامل والمعمول [illegible]
ان كلا منهما عامل في الآخر [illegible] كل منهما التقدم على الآخر
[illegible] كلا منهما عامل في الآخر [illegible]
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى [illegible] التعليق في الفعل
[illegible] الفعل [illegible] التقدم [illegible]

موله

20

اي يحصل في المقوم المجهول الا بالعام [illegible] الالفاظ [illegible]
من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك [illegible] المقتضي ليس [illegible] بالعامل
[illegible] المعنى وانما [illegible] المعنى [illegible]
[illegible] المعنى كما ذكرناه او يحصل مقتضى العامل [illegible] الاسناد اليه
او يحصل معنى المفعولية في الفعل الذي [illegible] له [illegible] التعلق [illegible]
مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لان [illegible] مجموعهما [illegible]
[illegible] عامل اي [illegible] لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب [illegible]
حرف الجر مذكورا كان او لم يكن مذكورا كالغلام [illegible] عامل [illegible]
اعمال حرف الجر مقدرا [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] المفعول [illegible] قال الشيخ [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] انواعه [illegible] الاقسام [illegible]
[illegible] الاقسام [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] المفرد [illegible] العامل [illegible]
[illegible] الشيء والمجموع والمراد [illegible] العامل [illegible]
[illegible] الحكم
[illegible] الحكم [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] جميع الافراد في جميع الاحوال [illegible]
[illegible] الذي لم [illegible] باللام
[illegible] الظاهر [illegible] بواسطة [illegible]
[illegible] بعد [illegible]
[illegible] اعراب [illegible]
[illegible] في امور كثيرة [illegible]

[illegible]

21

باو نفي شيء وليس الاعتنا بحالها كالاعتنا [illegible] مع الاخفش [illegible]

[illegible] مكسر [illegible] وجمع المكسر المنصرف [illegible] المفرد وجمع المكسر المنصرف فانه

فصار نوع [illegible] يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بالاجنبي [illegible] صفة له

وهو الجمع المكسر او لتوهم [illegible] وهو بعيد جدا لا [illegible] الفرق بين المنصرف

وغير المنصرف [illegible] التغليب [illegible]

[illegible]

في المستثنى المفرغ وجعل الظرف عاملا وحينئذ يكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا
فالحال التقديم على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره اولا للعلاج تعسير النظم النكتة
كالغاية في حسن الموقع او موافقة الاكثر السابق الى غير ذلك [illegible]
بجواز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام [illegible]
في هذا الشطر [illegible] تفصيل في حصول المعنى المذكور [illegible] والقصد
الى نفي الاحتياج الى المتكلم فقط في غاية الخفاء فيحتاج الى التصحيح وليس الاعتراض عنه
مصغر بصيغة المكبر والمثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك لئلا يكون بينها
وبين الاحاد [illegible] الحروف [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible] الا انها اقوى لان كل حرف [illegible] او اكثر [illegible]
والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى [illegible] المثنى [illegible] معانيها
[illegible] على العدد [illegible] ذلك [illegible]
لوجود حرف صالح [illegible] الاعراب [illegible]
[illegible]
[illegible]
قال الشيخ الرضي [illegible] الاربعة [illegible]
الرفع علم العمدة [illegible] في النصب والجر علم الفضلة [illegible]
في تمام الكلمة [illegible]
[illegible] الاعراب
لا يكون [illegible] الكلمة [illegible]
[illegible]
[illegible] وهو كلا و

ليس

ليس [illegible] كلا وكلتا [illegible]
[illegible] قال [illegible] كلا وكلتا [illegible] في الاحوال الثلث [illegible]
الى المظهر [illegible] فان [illegible]
[illegible] الالف [illegible] وقال [illegible]
[illegible] وكذا
كلتا [illegible] الالف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] كلا وكلتا [illegible]
ومعنى [illegible] كقولك كلاهما [illegible]
كلا زيد وعمرو فاذا اضيف الى المظهر [illegible] واذا اضيف الى
المضمر [illegible] الى المضمر [illegible]
[illegible] معنى ولفظا [illegible]
[illegible] كلاهما [illegible] الى المظهر فانه
لا يجري [illegible] قال الشيخ الرضي [illegible]
[illegible]
معنى [illegible] المفرد [illegible]
[illegible] المفرد ومعنى المثنى [illegible]
[illegible] وهو لو جمع [illegible]
مفرده [illegible]

ان ذكرا او لا مع جمع المونث لم يطابقه واما ذو فهو جمع لم فلذا لم يعده
من جملته وانما لم يدخل الواو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى
الجمع وهو علامة التثنية والجمع في الفعل المسند الى ضمير الغائب علامة للتثنية والواو علامة
للجمع لما ان الالف بخفته لحاله عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا
الحكم مطرد في جمع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا
ولكن لانه الضمير المرفوع للتصحيح او لا كلام المثنى والمجموع متقدم المحاجة
على اعرابه واحق للجزء الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة
الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين الا الياء التي هي اولى بالقيام مقام الحركة الا انه
للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع ياء في الجر فلم يبق
للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع وفرقوا
في التثنية والجمع بتركيب فتحة ما قبل الياء في المثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل اعرابه مع عدم
استثقالها واما الضم قبلها في الجمع فقلب كسرة لاستثقال ما قبل الياء كسرة تبعا لوجوب
والنصب الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع التغير
الحركة ولم يتغير الحرف فالرفع الباقي بحمع المثنى كسرة قبل ياء الجمع احدث
نونهما بالاصالة وكسر النون في المثنى لكونه سونا ساكنا في الاصل والاصل
في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال فتح المثنى
لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع ثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئ
للاعراب الذي اشير الى التقديرية فيهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم
الكلمات الى اقسام اللفظ والتقدير والمحل وكذا يصح تفسير قوله التقدير واللفظي المعرف
بلام العهد اراده كما بين وكذلك يستحق تمام الكلام بعضه فعلم هذا انكون قوله التقدير
بانا يحمل المستبين للبيانها كما قيل ولما كان التقدير اقل سهل الضبط ان الله ولا
والا كان مناسبا لحصرها في اللفظ لانه يحتمل القلة الظهور اي في الاسم المعرب

اشارة الى ما لم يصح فيه كما قيل وذلك لاصطلاح الجعل بمعنى اللام فيه لم يقدر
الوقف والادغام لزوم تقدير التعذر او الاستثقال في الاول والفوات الملائم المسبوق فيه
بما قبل الاعراب وكان في قوله واللفظي فيما عداه ليشمل اللام والالف معناه في
الاعراب اللفظي لاجل ما هو المغاير للتعذر او الاستثقال او نحوه فيحذف وه الذي تقدير
الاعراب فيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب وكذلك نحو الذي تقدير اعرابه
بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل
الذي بعده اي في موضع جره فلازم اتحاد الظرف والمظروف ولكن نقول ان الاعراب
عام واللفظ خاص فلا يلزم الاتحاد الف مقصورة ميم الا انه ضمة مقدرة ولانها
ممنوعة من الحركة مطلقا والمقصور المنع والاولى او لى ان يدخل في مقابلها المدودة وعدم
تخصيص المنع بالالف لتحققه فيهم على ما في اوتحره وهي في حكم الالف واتهام المعرب
ما قبل الالف والخفاء امر هذا القسم وظهور مقابله مثل بالاول وترك الثاني كعصا وعلى
جمع محذوف والتقدير بيواني تقدير عصا واعلى اوصفه مقصد محذوف
اي تقدير كتقدير عصا وعلى وان جعل الكاف اسمية جاز ايضا ان يكون كعصا وعلى بدلا منه
قوله تعذرا وبيانه وقوله مطلقا على التقدير الا وحال فيه جواز الكاف والعاطف
ما سمي الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر وتقدير الاعراب
وعلى التقدير الثاني حال منه الا انه تقدير محذوف او ظرف او مصدر لكن المحذوف
كتقدير في زمانها مطلقا او تقدير مطلقا وعلى التقدير الثاني حال من قوله كعصا وعلى
والعاطف فيها لغو في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل في الالف وفي الاسم
وكما في الاسم المعرب الحركم بغلام وكما في الاسم المفرد كما قيل المدخل فيه والجمع المكسر
وجمع المونث السالم وتوصيفها بكاله العطف لكنه او لى ان يخرج مثل عصا فانه تقدير الاعراب
فيه للالف واعلم ان الكسرة التي فيها ذلك لو ابا علا منه كما فيه الى الاسم حال التقدير
فيهم لكن ان علم ما معرب كما ان الاضافة الى المضاف لا يكون الا الاسم ظرف يكره ان

فان لما شغل الحرف النفي دخول العامل لا العامل انما يجعل الكلام بعد ثبوته
في نفسه منفيا [illegible] الى ان [illegible] اصح انها مستندة على العامل وهي متصل بكسرة
ما قبلها فما دخله الشرح [illegible] على المقدر الاستثناء التي هي تقدم في قوله الا على
الشرطية توضيحه ان [illegible] مستندة على الاعراب بل المقدر بها على العامل المقدم
على المعنى المقتضي المقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون هي بابا ان علم لا يجوز زوال
الاثر لعروض الثاني قبله لا وجه لزوالها [illegible] مع ان [illegible] التي على ها
كما وان الغاية بحسب [illegible] اكثر حصول ما دام لم ينتف [illegible] الاعراب [illegible] لا يجوز تقديره
ان علم لا يجوز ان يجعلها علامة الاعراب بعد تحقق العامل كما في علامة المثنى والجمع فقد
احتج بما يلزم من توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما يتحمل توارد مؤثرين
مستقلين حقيقة على اثر يتحمل عندهم توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا على اثر وكما
يحققه [illegible] وهو صورة المثنى والجمع لا يحمل علامتها على الاعراب مستند الى العامل
وهو مؤثر اصطلاحا وحملها على معنى المثنى والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي
اي حالتي الرفع والجر نعني قوله رفعا وجرا اظهر لاستقبال المقدر والمعنى
كاستعمال قاضي في حالتي مرفوعة مجرورة ووقوع العامل وجه لو كان [illegible]
مقدرا ان استعمال رفع وجر او حال مما اضيف الى الاستعمال المقدر حال كونه
مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا استثقال
الضم والكسرة على الياء المكسور ما قبلها [illegible] الرضي وذلك محسوس لضعف اليا
وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة [illegible] فان سكن ما قبلها لم يستثقل الحركات نحو ظبي
وكرسي ونحو مسلمي عطف على نحو القاضي مرفوعا او منصوبا عطف على قوله قاضي ونحوه
مع لفظه نحو مسلمي ليس بعد [illegible] الاعراب كما [illegible] الا في [illegible] ابا ولو وقعت نحو
اللفظ جمعا لما بالواو والنون مضافا الى يا المتكلم لم يحتج [illegible] وذكره او [illegible] المقصود
في التمثيل خصوصه المذكور بل [illegible] المذكور [illegible] واخراجها وانه لم يجمع بين [illegible]

ونحوها قال المصنف مسلموي كذا قال الفاضل الهندي ان [illegible] الاعراب في مسلموي بعد
الاعلال تقديرا [illegible] لفظا لكن الموجب في التقدير [illegible] بعد الاعلال
هو التقدير في مسلمي ما قبله من الاستعمال الا اعرابه بالواو [illegible] لو وجب تقديرها [illegible]
كما اعرابها بالحركة [illegible] لو وجب [illegible] الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة وفيها الا [illegible]
حالة الرفع تقديرا وذلك لامتناع ان يكون اليا المنقلبة عن الواو [illegible]
كما [illegible] جمع [illegible] لا على الفتحة [illegible] في حكم اليا [illegible]
اليا [illegible] واحد اعرابها لفظا وتقديرا كما في جمع فانها [illegible] تقديرا
فان اليا المدغمة [illegible] على سكونها وقد يكون الاعراب [illegible] وتقديرها
في الاحوال الثلاث [illegible] كما اعرابها [illegible] بعدها سواء كان
مضافا او لا كما في قوله [illegible] والمعنى الصلوة على قراءة [illegible] في اخره
[illegible] القوم [illegible] لانه بعده [illegible] الاعراب
اللفظي والتقديري [illegible] الكلام [illegible] كان اليا في [illegible] على ما هي
[illegible] اخراجها [illegible] الا ان تكون
بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي [illegible] من التقدير [illegible] قوله واللفظي
فيما عداه [illegible]
في [illegible] في الاعلام التي يحكي في [illegible]
[illegible] المحلي
او اجوزوا [illegible] تعريفه [illegible] الاعراب [illegible]
في المنصوب [illegible] فان اعلم [illegible] غير المنصرف لا يكون
كذلك [illegible] في تعريف [illegible] غير المنصرف الذي
[illegible] الكسرة والتنوين من غير المنصرف الذي سلب عنه الجر والتنوين [illegible] بالحركة
بالفتح وذلك [illegible] على نفسه [illegible] المنصرف وعدم انحصار [illegible]

فيها لخروج اعرابها بالحروف مثلا اما ما كان غير المنصرف كمصرف ما خوذ من الصرف وهو
الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الاسم اعني علامة
وهي التنوين او لانه بزيادة تمكن في [illegible] الاسمية [illegible] بل غير مكث بالزيادة
سمي غير المنصرف الاسم معرب [illegible] ما موصوفة [illegible] موصولا لاحتياج الخبر ان يكون
نكرة ولسلامه من [illegible] وتعتبر المسند الا غير المكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه
ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم مجمل لم يحط في معنى المغايرة وله
ان يعود انه بهذا المعنى نكرة لا [illegible] هذا الاسم علم جنس لا علم [illegible]
ضرورة هنا والقول بانه حصر مقدم [illegible] التي غير تقدم المعرف وجعله
موضوعا والقاعدة [illegible] العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا
وقد سبق العلم بغير المنصرف قال فيه علتان [illegible] الطرفين ومبتدأ قدم خبره وجملة صفة ما العلة
في اللغة عارض [illegible] وفي اصطلاح النحاة [illegible] الموجب
بل ينبغي [illegible] المتكلم عند حصول [illegible] بالجلم [illegible]
هذا المقول اطلاق العلة على كل واحد مجازا او [illegible] كلام المصنف في الايضاح
من [illegible] اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة ونبه على [illegible] المفصل [illegible]
في تعريف غير المنصرف [illegible] الوجه
جاز العلتين [illegible] اطلاق العلة على كل واحد حقيقة [illegible]
انما [illegible] التعريف [illegible]
عليهما [illegible] اللام او اضيف كالاحمر [illegible] فانه منصرف مع [illegible] التعريف
عليه انما [illegible] النقض [illegible] العلتين [illegible] يعارضهما [illegible]
[illegible]
[illegible] دخول اللام او الاضافة [illegible]
[illegible] النقض [illegible] الكسر والتنوين [illegible] التعريف عليه

مع [illegible] لقوله [illegible] على المؤنث [illegible] على جميع
[illegible] لدخول الكسر والتنوين [illegible] الاول [illegible]
[illegible] وجود السببين [illegible] كما قال [illegible]
[illegible] التقدير [illegible]
[illegible] التنوين [illegible] غير ممنوع منه ولا الكسر [illegible]
[illegible] الكسر والتنوين [illegible] بعضهم [illegible]
[illegible] تعريف الشيء [illegible]
[illegible] علل تسع [illegible] الاول [illegible]
[illegible] موانع الصرف تسع اي العلل التسع [illegible]
وذلك [illegible] العطف [illegible]
[illegible] موانع الصرف تسع كلما اجتمع [illegible]
[illegible] النحو [illegible] التعريف [illegible]
منه غير جامع لعدم [illegible] على [illegible]
اجتماع [illegible] والمحافظة [illegible]
[illegible] العلة [illegible]
والتنوين [illegible] العلل مجموع [illegible] منصوب [illegible]
موصوف [illegible] منصوب [illegible] النون [illegible]
[illegible] مرفوعا [illegible] اللام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التسع [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]

عاملها المعرف سعفا ومن اللام كما مثل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته
قوله الفعل المحل حال من فاعل احب الا وتكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر
في زيده فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة ولو جعل الالف للمح الوقف
من من او اجعل طرفا للاراده او النفس الزايد او على الاول القيم زيادة وبهاء بعدم
زيادة للاولى على الثاني وعلى الثالث لانهم الا من الاول بحسب الوضع على الاتي
في ذكر العلل الخ من فسر التعريف بالجر وجعل فهم من لها له المفهوم من حمل المعتد
على صاحبه او من الصفة كما في باب التفعيل حتى لا تكثر ومنه واما معتديا حتى يكثر
المفعول الا بكثير الفعل قوله او العول لى كان وحمل الا الجار ان اعمال [illegible]
مانعا او ليس في كلام الناظم ذكر العلل مع ان الظاهر ان اطلاق العلل على كل من التسع
حقيقة عند المصنف على ما ذكرنا وقال بعضهم انه اتى بالعلل اراد خصم النحو والاخبار
الحكم والكرك ان الحاج الى نقل من الفعل الى الاسم فمنع وزن الفعل مع الوصف كما علم
او مع العلمية كشكر علما وكما في الاتيان والنحو اذا جعل علما الحق الاسم الفعل واما التركيب
في النوع وقد يكون مع اعتبار التركيب هناك كلمة لا معنى له ثم لا فائدة في اراده
قوله وقال بعضهم احد عشر بهذه التسع مع مراعاة الالف في نحو احمر او اسمي ثم ذكر وشبهه
الف التانيث المقصورة وهو كل الف لحقت للتانيث في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم
علما سواء كان للالحاق كارطى او لا كقبعثرى فانها العلمية مع [illegible] كالف
والحق الا الالحاق الممدودة فلم يحتج مع العلمية الف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة
من التانيث ولعل المصنف لم يعتبرها لان مراعاة الالف مندرجة في اعتبار الوصف
ومنع صرف الكلم لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لان الالف التانيث
الالف والنون الزائدتين قوله انشاء الحصى [illegible] في التانيث الالف اللفظ معنى
والكلام مع التذكير الصحيح الذي تعتبر ثبات الفعل معه وقال اجاب طلحة كذا المعنوي
الذي جمع فيه العلل قوله من حيث استعماله على غير حج انما قال ذلك لان الحكم

يعني ان العلل حقيقة لا الى ما فيه العلل ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من عشر
وبالعموم مقامه ومما خرج عن المنع الى الفهم على انكم لا تنون ما ذكر الكثير
هنا مع ان اعتبارها فيه علم بقوله عن المتقدم الضمير والضمير لا يراد او جمع من الحكمين على انه
اوضبطا ولا يحصى في ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث
الا اذا اعرابا بما عرب المفرد كما ذهب اليه بعضهم لا لكل علة فرعية اعلم ان الفرع
لا يحصل بعض عن الموصوف للموصوف موقوف على استعمالها وقد نفر عن المرجوح للراجح وانما لا يحصل
فيما ذكر لكون الاسم مثنى لغيره والكثير لم يعتبروها ولم العلم وجهه قوله او وقع الاسم
على الخ ولم تقتضي تفرعه احد لان ما به ما الفرع عن ظاهره ولا قوية في الفرعية
من جهة بعض الفعل الظاهر الحاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء
بسبب العلل خفي ولم تكف واحدة الا اذا قامت مقام اثنين قوله مشبه الفعل الخ اي اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا اشبه الاسم الفعل في تمام معناه كما في
اسماء الافعال بني ويعطى عمله واذا اشبه في تركيبه فقط والاعراب في فرع معناه كاسم الفاعل
يعطى عمله ولا يبني لضعفه من الفعل في البناء ولهذا اعرب المضارع بتطفل الاسم وذا
شابهه بوجه بعد كونه فرعا فلانه بهذه المشابهة مع ضعف الفعل في البناء
ولا يعطي عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل يمنع ما هو من خواص الاعراب وهو التنوين
ثم تبعه الكسر او نبه على ان [illegible] منع منه الاعراب او في تعدم الكسر على التنوين انه ثبت
الى ذلك في منع التنوين ولانه اتبع الكسر وقد جوز المص الامرين في الاصح قال
الشيخ الرضي اي الكسر بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عوده وانما
اتبع الكسر التنوين في السقوط لا المنع الظاهر كما في الوقف واللام والاضافة
فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا بسبب شبه الفعل فحذفوا من الكسر
التي لا تدخل الفعل وقال المص لم يمنعه الا الكسر لازم التنوين يعني ان اي موضع حذف
دخل الكسر فلو اتبع التنوين من غير عوض تبع الكسر ايضا لا يلازمه وانما قال

من غير عوض او لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام والاضافة لم ينفك الكسر لا وجود
العوض وجود المعوض لان العدل فرع المعدول عنه لانه ماخوذ منه
الوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يوصف به لانك تقول قائم او
وهو فرع لفظا ومعنى على المذكر فرع على الذي في المعنى لكونه من الالفاظ وفرع
لانه اسم فاعل مطلقا لانه قائم من حيث مجموع التاء والمذكر هو هذه الاول
لانه يكون من المذكر والمؤنث وفيها العارض ليس تاؤه من غير تعرض للتذكير
لانك تقول رجل ثم رجل يعني التنكير على التعريف على الاوضع جديدا
ما اداه فهو فرع لفظا ومعنى لما تعرفه كما مر لان الاصل في الجمع والنكرة معنى
والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه لانهم من حيث زيادتهما للفظا عنهما بالنفي
التأنيث ودره في انتفاء التاء وكونهما زيدتا معا وحذفا معا وكونا من الحروف
في كلمة والتاء حرف ما اشبها آخر الفعل ونحو ذلك من جهة الفرعية من جهة
والمشبهة لان كل نوع منه نفسه فرعيته القسم الاول الحادي واحد
الزائد الرابع ويجوز صرفه لانه يجوز على ذلك الصرف فيتردد اشباع الحركة
ولا يخرج الاشباع اصولها وانه اجاز قصر الممدود في الشعر وقد المقصور الا نادرا
وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بناء على العلة الا الاسم يجوز قد
يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام
وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة
بل يراد المعنى الثاني وتقيد بجانب الوجود فلذا فسر بقوله لا يمتنع اي حمل في حكم
المنصرف فلا يمتنع عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه التوجيه الا اندفع ما
ذكر من عدم مانعية التعريف للفوائد واوفق القدماء في حكم الالف في جمع العلم في
المنصرف نبيا وبعيدا فكقوله صيت الصنم الحادث اين ادري في
لانشده البيت من قال فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلعم واله وانا

ثم ربه احمد لانه شم مدة الزمان غوالبا وفي حاشية جمع عالمه ابو حوش انه
مرثية بتخفيف الغين المعفو برموه شتابش كرلكن وكريستي على ارتنه ورتونه
الغا التربة على المدرغات المعنى ما الذي شم وقع على من شم تربة احمد في
ان لا يشم مدة الزمان واستداده انواع الغالية فكقوله عدم يجوز الكسر اخرج
يكون محمولا استتبا في الفتح ويكون منصوبا نزع الخافض هو اللام وانما لم يبين الفروع
لظهور امرها فلذا انحصر الى قوله ضرورة فالمراد بالفروع ما عدا الشعراء
ضرورة لان عادة الناس في الكلام امر مهم في السجع وغيره وانه تعالى اشار الى انه
ومرانيه والمال امرائي عنده فلم يتسر الثاني وقال السجع والفجر ثم قال اسرع يسجع
الموقع فلي لتناسب المنصرف الذي يليه فقد يظهر التناسب المنصرف الذي لم يليه لم يكون
مع قوارير على قراءة التنوين فانه صرف ليتناسب اواخر الآي فانها كالقوافي يعتبر توافقها
وتجانسها واما اوافق بما قبله فلعل نصا فيما استشهد به لجواز ان يكون الالف بدلا
التنوين كقوله الا ان الكلام في ما يقع الظنونا المراد عن الفصيح نعم فيه يتم الدام
ففصيح فصحا فالاسلاسلا ففيه فتح عن فصيح اعلا احسنه وجعله فصيحا وكذا يبدي
تخلو الحجة في قوله تعاليه والاجل اللغة الناشئة به روي ان بعض البلغاء قال لكاتب
الكتب يا حار بن الركب قد جاوا ابعثهم الزمي يا جار فقال الكاتب تبعه يا حار الكسر
افصح فاعرفه بما امره به ولا اراد به ان التناسب حسن سال المجموع على المنصرف
الذي صرف والمنصرف والا لكان الاشعار الا ان يغابر الاول او ما يقوم مقامهما الا انه
تقدمه على الحكم لانه بعد ذلك لما ابهمه في حده على المنصرف احدهما الجمع الثاني الذي
صيغة المجموع اي الجمع الذي يجمع ما انتهى اليه ولذلك سمع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة
اختلفوا في سبب منعه فمنهم من ذهب الى انه فيه معاني السببين لكونه جاء جمع
التكسير والمثلث فهذا الذي انه التكرير لجمعه حقيقة كما ذكره قد يسلم والاكثر من هو
الى انه لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو ثمان فانه واما نحو الزامي

فالاول منه ضم ما قبل الياء ونحو بهوزن لغيل من قيس معدول عن الجمع واما نحو يمانى وشامى فى المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائى النسبة فهذا النوع عارض لم يعتد لانه بسبب احدى يائى النسبة والالف لكنه من اجل الا وما النسبة عارضة لا يعتد بها فى النوع وكذا تهامى بفتح التاء فى المنسوب الى تهامة بعضهم فانه هى تهامة قال الجوهرى انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائى النسبة واما لم يعتد بالنسبة عارضة فى نحو عوارى جمع عارية منسوب الى العار لانها تجلب احدهم وضعت هذا الجمع على اعتبار تلك الياء فى النوع او قيل انما تاتى بها لانه منسوب الى الجزء الذى هو الثمن فى كونه لم يعتد به وقيل منسوب الى ثمانية المعدود والى العدد وفاتها فى الكل عدد والثمانى هو المعدود وليس الياء فيه وفى الالف التى فيها عوض عن احدى يائى المنسوب اليه بعد تركونه بدلا من احدى يائى النسبة وكذلك التاغير الياء وانما سمى ولم يا فحلى او عربى مفرد او جمع بقدرا واما نحو الكلب فى رجال والم تالهما نظير فى الاحاد فى الاعذار فيهما انها جمعا فلو حكم جمع العلى حكم الاحاد بدليل التصغير على لفظه كما تصغير الاحاد وفعالى كانها يا فتح على افراد وبهما والياء فى الاعتماد بحى فى فعل فى النوع نحو ادرج فى بهم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا تاء جوانب لانها الجمع ولا ايضا تكسيرهما لكونه فاعلا او لانه لانه جمع شذ على غير القياس او جمعا واحد له بدليل ما تبت العقل المنسوب اليه قال قد يستعمل فى الحاشية فالكلب جمع الكلب وهى جمع كلاب واساود جمع سود جمع سود واما يعم جمع انعام جمع نعم اسمى المسور بان وقد يلحق التاء اساور وعليه قوله تعالى فلولا القى عليه اساورة من ذهب بعض جاى ر والكثر ما يقع هذا الاسم على الافراد والجمع جمعه المكسر لفظ لا جمع لجمع اما ايضا يراد به التكثير والتصغير محلية كذا فى الفتح او حكما كالجموع احتمال الحفا بالفتح لانه شابه من وجوه ثلاثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع اذ قد نشاز الياء قد يستعمل وثالثها انه ممنوع من الجمع مرة اخرى والممدودة الهمزة

فى الممدودة منقلبة عن الالف وهى لتانيث ومن الالف الالى قبلها ولما لم يكن راجعا الهمزة نسبا الى التانيث تغليبا فمانها لا يمكن للكلمة لبناها وانما اتفق فى بعض الاعمال ومنها كحاضر وبجاث فان قال فالعدل الف التفسير العدل وهو ان يتغير اللفظ عن معناه السابق نظر تاخيره وعليه وهو فى اللغة التغير فالاسم معدول اذا تغير عن بنيته معتد ومنه للمفعول فصح تفسيره بالخروج لا مفهوم الاعم منه يكون منتفيا الى الاخراج اولا وانما المتبادر بخروج بنفسه فاعلم التفسير المص معه المعلوم لا لاوائل على ما هو للمنع لانه اشتغال بالكلام او به يحقق الغرض وهو بهما المعنى فى الالفاظ الى ما يتكلم اى خروج الاسم عن مادته اى خروج مادته او ما هو خروج الكل عن جزئه قال بمعنى صيغته كانه اراد بها ما يحمل صورة الكلمة ايضا كان خروج نحو بعناه من المجاز عن صورة الحقيقة وبلا دخل اللام فيها فنعم انها دخل فى صورة الكلمة لان اللام يغير الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بها ومن بعد حولها ومع هذا الا انها غير منها والمفعول فاعل بين فى العادة ولهذا تغير التعبير خروج عما هو عليه من الصيغة واحترام كلمة اخرى معه وقد انه لم يكن يوم الجمعة معدولا لما صح فى يوم الجمعة مع انه معدول ولا رد على تعريف المص ولبس من حمل فى صورة الكلمة لجواز الفصل بها ومن بعد حوالها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير لازم لان المقدر فى حكم الملفوظ فخرجت المعدولة العبد كالمقام فيقال لم يدخل فى الخروج لها مخرجة لا جار وجود المعدول لاح حال واما المعدولة الشاذة كالجموع والمصغرة والمنسوبات فهو واما الفعال بين بين معقل انه ليس حالا بجائز صورته اولا مدخل التعدد فيه بحرف على العين فى النوع فانه لم اعتبار واما نحو نحو فخذ وعنق لكون العين منقلا لم يخرج وجانبا انه يستعمل على الصفة لانه اكثر استعماله على الصفة لغير والالفاظ او المثل لغير الى الكل والا فلا حاجة الى هذا القدر على تقدير كونه تغيير غير فيه بل انما جمع النوعين والثانية على او فرض بين تلك بعضان لها فعال

جمعها لو كان مخرجين عن نوعين واتباع لسبب اليها والظاهر انا نعلم قطعا ان تمامي
وجهلنا نظر النحاة في تتبعهم ولا الى اعراب الكلمة في بنائها والنظر والى الاعراب
في احواله وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا
يكون الا بالعرضين جميعا وحكما فتتبعوا عن حال الكلمة الاصل فوجدوا فيه علة ظاهرة
وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا الاخر فاضطروا الى اعتبار فرعية لم يصلح الا
الا العدل اعتبروه ثم فتشوا عن حال الكلمة في بعض الامثلة لم يجدوا لها بدا الا ان
اصل الكلمة العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا او مثالا اخر وكان هو العدل التحقيقي
العدل المسمى انما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديري لان العدل
المسمى انما هو تقدير ليس له تحقق في الخارج فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاول بل باعتبار الثاني عند بعض الاجلة
ما يغير منع الصرف وعند بعضهم انما يجوز منع الصرف ولعل وجهه ان اعتبار الاصل فقط
اشباع الامر ضمنا فاذا اشتمل على غير منع الصرف ان اصل الكلمة يشبه في الاصل فرعه
وليس عنه لذلك الا باعتبار العدل واعتبروا في صيغة الفصل ادلة غير منع الصرف
فان قلت كيف يصح قوله الا فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا المراد انه لا دليل الموثر
الذي لا العدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة كما واما
ثبوت العدل فيما اخره فكما يحكي في الغرض فعلى هذا لو كان حالة وصف
بحال المتعلق اما على المشهور مغايرة جروح بخصوص جروحا ضعفا كرجل مستوى
رجل [illegible] وصفه بالتحقيق وصفا بحال النفس كما معنى قوله العدد [illegible] ثلث
وثلث صفة بعد صفة لجروحا [illegible] وذلك لجروح [illegible] والحاصل
انه لو كان المعنى مكررا [illegible] العدل المذكور في هذا الحصر كما قاله الشيخ الرضي وهو
ان الدليل على ذلك انا وجدنا [illegible] بمعنى واحد وفائدتهما [illegible]
او اعلى هذا العدد [illegible] لفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام [illegible] مكرر

نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا [illegible] القياس في باب العدد وانما كرر [illegible] غير او
للفرق المسائغ [illegible] الاثنان [illegible] وحدان غير مكرر لفظا حكم [illegible] اصل لفظ مكرر
وهو باب لفظ مكرر بمعنى [illegible] الى رباع [illegible]
والا قال الاظهر او [illegible] الى وفيما وراءه الى [illegible] عشار
قال الشيخ الرضي خلاف [illegible] عشر في قول الكميت والمبرد والكوفيون [illegible]
التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود [illegible]
فعال من واحد الى عشر مع [illegible] والثماني و
والعشر [illegible] قوله العدل [illegible] عند سيبويه [illegible]
تكرار العدل [illegible] وغير مكرر [illegible] الى وصفه
لان الوصفية العرضية [illegible] علم ان [illegible] العدد وهي
موضوعة للوحدة [illegible] الاصل [illegible]
الوحدة مجازا وذلك المعنى المجاز [illegible] لما وضع لفظ [illegible]
الوصفية اصلية القياس [illegible] وصفها [illegible] ان يمنع كون [illegible]
التركيب مجازا في المعنى الوصفي واعلم [illegible] التفصيل [illegible] الصرف نحو احاد احاد
اخرين واحاد احاد [illegible] واخر نحو [illegible] لان معناه في الاصل [illegible]
اخرا [illegible] معنى [illegible] ثم نقل الى معنى غير [illegible] الا انما هو [illegible]
اولا كما تقول جاء زيد واخر رجل [illegible] او امرأة اخرى وقال [illegible]
فلك ان [illegible] ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فكلام القياس ان [illegible]
منه في معنى الزيادة فاحوليس [illegible] نقل الى معنى [illegible]
ونقول ما ذكره الشيخ الرضي [illegible] القياس [illegible] الاصل [illegible] باحد [illegible]
لكن عدل [illegible] الاصل [illegible] مع [illegible] لا احد [illegible]
ما القياس [illegible] الوضع والوضع [illegible] واحد [illegible]

واحد انه لما كان لام في العهد وان لم يلزم الخصوص واحتج حتى التعريف النفس بما ذكر
ليظهر في التعريف علامة على جمع التقادير فقال العصام ثم معنى اعجاجبه
اللام يومى لزوم المطابقة بين هو لكونه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو
شان المستعمل باللام وقيل لكن يرفعه لزوم نحو الكعبة وان المعدول عنه ننكر
ولعل نفعا واحتج عنه بجواز عدد الالام لفظا ومعنى كما في سحر اذا اريد سحر
معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلانه حسن
الحلوى اربعة فرد معين من افراده فلانه لام العهد سواء كان بالعلمية علما نحو
النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى للام نحو طالبي
لنعمه معنى الكرم مع انه غير منصرف للعلمية نحو ذلك العدل والعلمية المعدولة كاس
حال الرفع عندي تميم فان المعدول عن الكاس وغير منصرف بالعلمية المعدول والعدل
واما حالي النصب والجر فمبني عندهم وكغضبي اذا اريدت ضحى يوم معين عند الجوهري
والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينا كاسحر مع انهما منصرفان
انتهى وقال العصام هو معدول عما ذكر معنى لوم شيوع يوافق المعدول والمعدول
عنه في التعريف والتنكير مبنو عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن
لا يطابق موصوفه عددا نحو ابن الثنى والجمع ولو كان مذكرا بل لواحد المذكر
لا يحتاج الى غير عدد وعلى هذا يحقق العدل في جميع الصفات الاخر كما تقدير في لا يحتاج
العدد واما في غير المعين لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يحقق العدل في جميع الصفات الا ام
لان اللام دخلت في صورة التكثير وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا في اخر جمع اخرى
لعدم امتناع اخر واخرة الا في عدم منع الصرف في النواقي لانها لو جمع
مصحح ممنوع لما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته لانها لو كان اسماء للعدد الا انه الا لجمع
الا اذا جاز ظهارها ولا يجوز ظهارها بهما او احتيج الى ما في مثل هاء المضاف اليه
سواء كان معنى المضاف اليه ... لام او لا ... نظرا الى تكونه تبعا للاول وانما قال

الشيخ

30

الشيخ الرضي ما لك لك العباث او ولانها اضيف اليه تابع ولكن لا يفيد على نحو الا علام
او بل انه يتبع وما ليس فعلا الا للكان صح عند الاكثرين واعترض عليه
بان فعلا انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على افعل الفعاء وجمع مجموع على اجمعون
لا على جمع وان كان اسما فجمع على فعال بالكسر فعلا او انما التصحيح وعليه
ابو علي ورد عليه جمعا لو كان اسما لكان اجمع كذلك مجمعه على اجمعون واذا لا يجمع
هذا الجمع الا في فوات العلم والذي يقول انه علم جنس والاظهر الصفة لانه وانما
صار بالجملة من باب الكند اسماء الفعله سنن المحض واعترض عليه بانه لو كان صفة ما
ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون
لا يجمعه باعتبار الا على فعل نحو ما عرفناه الا ان على فاعل كان ساورد ان
كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعا بل كان يكون مؤنثه جمعى كفضلى واجاب عنه
الشيخ الرضي بانه من باب التفضيل في الاصل فمعنى قرات الكتاب اجمع اي اتم جمعا في قراته
بكماله ثم جرد عن معنى الزيادة فصار عن معنى الزيادة فصار عن لوازم اسم التفضيل
فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعا لكنه لم يصح جمعا
وجمعاء جمعا ... لمجرد انها في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما
كما صرح به المص فلا يكون في حكم احمر معنى وعلى ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن
الصفة الاصلية تبينه بانه لا يرد الحموي ان ... الا ... كيف
ولو اعتبر جمعا لبقي في اقوب وانما لو كان ما مغير الى ... وانه لم يصح
تثنية ... و ... او ... و ... اما في جمعه انهما مجموعان لو احد
على خلاف قاعدة المجموع او في جهة انها معدود فلان قاعدة المعدود ان يحمل
الى الاول او جمع ليس لاعتبار لو احد ابدا ولا الى الاخر او ليس المعدود بل
قاعدة يلزم من مخالفها الفساد او تعدد الكلم فقال الشيخ الرضي ما حاصله
راجع الى ان ... اسم جنس غير صفة وصفة علم اما الاول فلانه ...

كما نعم وكما تركه لانه علم وتمام العدد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع جمع تفرع
الدلالة المعتبرة عليه بمعنى انه يمتنع الدلالة المعتبرة بدونه [illegible] لافادة
والاستفادة وعلى كل الوضع اصلا لكان الاصل ما عليه شيء واولى الوضع [illegible]
وعلى تصحيح تسميته لاجل انه يتوهم ان استعمال الاصل على الفرع كاستعمال [illegible]
وذلك ان يعتذر مصنفا والقصد تحرزا ان الاصل قال فلا تصحيح الفاء للتفريع
ومعنى العلة وقع علمه الحقيقة قال الدال على المعنى الوضعي مخصص [illegible]
وهو يصح الرضى الى الاصل على الوضعه مشروطة بمعنى المعنى الوضعي فان في
لم يكن اللفظ الدال على المعنى الوضعي اسما محضا واحترز عن كونه وصفا لفظا عام
صحة اجرائه على عمرو كل الفرد ويوهم ان [illegible] اشتباه في المفهوم الشخصي
ظاهر كلام البعض يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده بالحجة والقصد الصفة [illegible]
مخالف لما قال في الصحاح اسود [illegible]
للعهد والتجديد لما في الذهن [illegible] انه يعهد [illegible] وذلك
لقصدها صفة قال والحمد لله [illegible] على رب العلم واللام للتعليل
رب العلوم [illegible] احدهما [illegible] وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الكاملين
المرتب احدهما على الآخر لا الى الامام الاول [illegible] عطف [illegible] وذلك
ان يحمل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين [illegible]
الى الاصل علم ومن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على [illegible] حرف
[illegible] لا صفة لخبره قال واسع اسود اي [illegible] اسود او ابيض [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] قال في الصحاح [illegible]
[illegible]

32

اما الاول [illegible] لم [illegible] المستعمل لم يقصد [illegible]
انواعا مخصوصة من غير ملاحظة [illegible]
[illegible] قال [illegible] زائدة في اخر الاسم [illegible]
[illegible] لا [illegible] الاسم [illegible]
[illegible] قال قدس سره [illegible] معروفة [illegible]
[illegible] معروفة عند [illegible] الملفوظة [illegible]
[illegible] تقدير [illegible]
الملفوظ [illegible] اللزوم [illegible]
لازم [illegible] في اصل وضعها للفرق بين المذكر [illegible] الكلمة
اسما كانت الكلمة او صفة [illegible] قد [illegible] اصل [illegible]
للكلمة [illegible] لم يعتبر وابعد اللزوم [illegible] الاسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الكلم العربية [illegible]
وتغيير حركة وقلب حرف [illegible]
تكلمهم بالعدم ورودها [illegible]
ان [illegible] علم لعدم [illegible]
فالعرب [illegible] فالمراد بالاسم الاسم التي [illegible] كلمهم
والتاء [illegible] ولا [illegible] التقدير [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible] الظاهر [illegible]
شرط [illegible] او [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الاصل [illegible] الكلمة [illegible]

ان قيل هذا الفصل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية والتأنيث وتحتم تأثير كل منهما في هذه الجمله
المعنوي موجبا للتحتم تأثير السبب قلنا ان الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث اعني كما
المحتاج الى التقوية بهو لما كان لكونه معنويا دون العلمية في امر ثالث لا بالعلم
السابع الذي ذكره الشارح قدس سره بقوله السابقين بقوله السابقين
ما سبق العلمين علم ان اسماء الاماكن قد تقرر ما تشبهها بتاويل البلد ومثلها منع
صرفها وقد يلزم من ذكرها بتاويل المكان صرفها وقد يعتبر كل منهما في جواز الوجهين
او اعرف منه افصح الا ان الاستعمال معلوما ورد ذلك وان لم يكن معلوما فالوجهان
وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي فتمنع صرفها او منع كل منها
على الحي والاب او قوله يجوز في اقسام الثلاثة وعلى السلامة ههنا ... تركها
احدها ان لا يكون كلمة سوت كر الحال الا على ما هو الذي كان منقولا عن مذكر اذا
سمى به مذكر صرف وكذا حائض فانه في الاصل لمذكر وهو شخص لان الحاصل في الصفات
ان يكون المجرد منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون ما فيه محتاجا الى التاويل
على لازم كرجال فانه بتاويل الجماعة وهو غير لازم ولجوازه وله الجمع وثالثها
ان لا يغلب استعماله لمعنى في الجنس مع المذكر ثم انه وان استعماله في المذكر مونثا
ثبت والعرف في منعه ان علت استعماله مونثا فمنع الصرف ارجح وان لم يستعمل الا مونثا
فمنع الصرف واجب السبب في شرط الاول ان المذكر حجر الاولى شبه طارئ
وهي ان يعارض ما على لازم وقدر ان العلمية ما طرو ما عرض فلم يبق الا
والشرط الثالث ان الحكم للغالب وما ذكرنا بظهر وجه ترك الشرط
لكل حرف رابع فما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فما هو على خمسة احرف في الجملة
حرف الاخير بما زاد على الثلاثة ومثله كان موضع التاء كلاهم وفي الحقيقة
الثالث على الجماعة بحذف اللام واصلها وبنت واخت كان يضع وسط الحروف
محذوفه والغير واصلها كو ان التعريف يجوز بعضا ان يعتبر المقال تعرف كعمرو

وان يعتبر الشبه المعرفة من حيث انها معرفة الى ان يكون علمية لم يعلل شرط العلمية
لان المراد بالمعرفة التعريف هو ليس علما الا من حيث تحوز ان يراد علمية في النعت
كما اراد في قوله الشارح بان شرط العلمية علمية وانما قلنا هنا كلام ما دال عليه
المقام الذي ليس هنا لام اذ قلت لم تكن اللام هنا حتى يكون شرطا للزوم
التكرار لفظا لانه يلزم التكرار في شرط العجمة لما لا زيادة مع ان في العجمة
ان يكون حاصلة في ضمنه لا ظهر انه حاصل في حصول العجمة موصوفها والعجمة
ان التعريف الذي ظهر تاثيره بالعلمية لا يتحقق له الا تحقق العلمية كما في الثاني فان يحصرها
مغاير لتحقق العلمية تحمل على المشتهر منه وقد او في حكم المشتهر فلم تبق الا العرف
العلمية هذا مبني على السبب الاخر في الجمع وان حوله العجمة الى العلم او العلمية الا التعريف
باللام او المقدرة او اللام المقدرة كما في هذا الجمع واما جعل العرفية سببا فلعل
هذا في حق قوله فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة العام من
الخاص وفيه ان كون شرط التعريف مشروطا بتحققه ضمن العلمية وثبوته في العلم راجع الى
ان المؤثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فلم تجوز ولا كلام باصطلاح الغير
لا فرق في التعريف لا سكه اظهر كالفرعية لمقابل التنكير والتعريف مذكر في مقابل التنكير
بالعلمية وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير كما في العجم جنس بمعنى الجيد في
لغة الروم سمي به احد رواة القراءة نافع راويه عيسى وانما جعل شرطا
لتحقق لا شرطا كما قال الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي الا التعريف فيها النقل
كلام العرب وقوعها في كلامهم يقتضي التصرف فيها بتصرف كلامهم وان وقعت اولا
مع العلمية وهي ما فيه لام او الالف واما معها جائز ان يمنع فيها ايضا
اغنى السوين عن ما في الحق العجمة من كل صنع الكسر السوين على ما هو ديدنه ونفي الاسم
فاذا لم يتصرف كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تعرض الكلام بين حكم المطرد والمطلقة
فيقبل الاعراب بالتمه ويجعل ما لم يستعمل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو

جو بجا او رجاجم [illegible] وان لم تقع الاسم في كلام العرب ولا مع العلمية قبل
اللام والا فانه اولا فمع قبول التنوين [illegible] مع الكسر كما تقبل [illegible] فال وتحرك
الاوسط [illegible] الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط
لان الثلاثي الساكن الوسط خفيف [illegible] كلام العجم على الطول [illegible] وهذا اختيار
وذهب بعضهم الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي وغيره يحتم منع
وجوز [illegible] قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه
اولم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم لانه امر معنوي
على لفظه [illegible] امتناع صرف [illegible] البقعة
لا يستعمل الا مذكرا ولا يرجع اليه ضمير المونث [illegible] اسم
نوح النبي [illegible] لا غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده [illegible]
على ما هو الحق عنده [illegible] النزاع في نوح [illegible] وتقدم انصراف نوح على امتناع
صرف [illegible] لان انصراف نوح مخالف [illegible] المفصل [illegible] عدم انصراف
[illegible] انصراف نوح [illegible] امتناع صرف [illegible]
بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية [illegible] الجمع [illegible] جمع ويجوز ان يجعل اللام
في الجمع للعهد اي الجمع المعلوم [illegible]
قال صيغة منتهى الجموع [illegible] اي صيغة منتهى الجموع
التكسير [illegible] غير قابل للتكسير [illegible] والنقص [illegible]
[illegible] غير قابل للتكسير [illegible] قابل للتكسير ولهذا الجمع [illegible]
[illegible] التقصير [illegible]
لانها جمعت [illegible] العلة
[illegible] لكون صيغة [illegible] قبول التغيير [illegible]
[illegible]

[illegible] هو ذلك [illegible] الا [illegible]
او صيغة [illegible] فعلى الاول [illegible]
[illegible] جمع [illegible]
صيغة لا يجمع [illegible] قال قدس سره [illegible]
[illegible] الفرس [illegible]
لانه لو كان [illegible]
تغيير [illegible]
على [illegible] موضوع [illegible] الكلمة لعدم [illegible]
[illegible]
[illegible] جمع [illegible] عدم [illegible]
[illegible] الوضع [illegible]
[illegible] جمع [illegible]
[illegible] لا يصح [illegible] جمع [illegible]
وهو [illegible] لعدم [illegible]
[illegible] كلام [illegible]
[illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] العلمية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
على المدخول [illegible] امتناع [illegible] العلمية

وليس كذلك لامتناع حمره حال السكر اى رضا وفي بعض النسخ علم الرفع على انه خبر
مبتدا محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية حالية ليخلو الكلام عن الايهام
الجمعية لا صل الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبار اللبس
مع اعتبار العلمية يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وفي الجمعية منافية
للعلمية لجواز ان يسمى شخص برجال فلم يانث لان نوع ابهام مناف للعلمية
لازم بمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم بمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى
شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من المعنى الوصفي فيه كما ان واسع
شخص واحمر باحمر فانه ذكر في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هي الذكر
وجمع ضبعان ضباعين كسرحان وسراحين انتهى فان في الصحاح ضفادع كعقارب وضبع كعقار
ضبعان كعقارب ضبعان ده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا انه فعو لا
والا لكان بعد السكر من ضرب الملازم ممنوع لجواز ان يكون مثل احمر علما او نكرة فانه قد ذكر
في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع اي علم الجنس مثل ابن الضبع للجنس هو الضبع
انتهى الثاني وابا على نسلم ان الضبع وقد عرفت انه لسلاسة نوهم ان
جمعية لوصف لا يكون عن الجمعية المطلقة قال وهو الاكثر في موارد الاستعمال او
مذهبا لاكثر قال الجمعي حين جعله مفرد قال انما حمل على موازنه لانه في خيل ولعل لتحمل على الجار
وانما لم يمنع من الصرف احمر المعرب مخففا حملا على موازنه مما فعل على الاجمع بموازنه
ليس ممنوعا من الصرف كالاحمال والبحر لكنه مع قسيل جماح اعدا رغم لم يعد محل
على الموازين على الاستعمال وبعد تغيرنا به يبيل الاحتمال لا على القطع ان ابعد
في شرح لم مولانا ع بقوله الجمع ما اسميه جمع وعند قال بعضهم يدل على العدد
اى ان قد يقدرا وكذا يسمى كل قطعه من السراويل بحر اله هذه تيان الفتيه شيء
اتفاق الكافات السراويل لم يخل معنى قطعه من السراويل جاز بمعنى قطعه من خرقه فيكون
المفرد مفروضا وانما لم يحمل جمعا له بالمعنى الان حتى يكون بمفرد مستغنا له

السراويل

35

السراويل مخصص بالازار فلا يصح ان يكون السراويل بهذا المعنى مفرد اوله تعالى انه لو
ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس لم يكن فيه معنى الاقطاع اصلا
فاما ان يكون منقولا من معنى الاقطاع لان اقطاع الازار ان قيل يعدل الجمع الى الواحد
في الاجناس لم يخل نعم جاء في الاجناس كما بين الرجب بان ذكر مع الجمع المحقق لا مطلق
الجمع بانه مفرد او اسم على الاقطاع جاز اطلاق اسم [illegible] الاقطاع عليه كما
ثم لزم جمع سراويله هي القطعه وفيه ان ذلك مما يحتج الجمع على الواحد الامر [illegible]
اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال ان ذا صح لاجرا صح الاطلاق قال واذا صرف [illegible]
كان عدم الصرف غالبا واما الصرف فعلوا كان لفظا او في الا ولا واقعا موقعه [illegible]
واقعا موقع الكل كما قال فلا اشكال انقص على فائدة الجمع لا يجمع ان تحقق
الاشكال بهذا المعنى لا يتاتى الا اشكال في وجه اخر وهو ان سراويل ان صرف كان
منع الصرف مصابيح لانه مفرد الكلمة بقرف فرانه لانه لو كان [illegible] ويمكن
مرفوع بان سراويل مفرد اعجمي ولا [illegible] موازنه الاعجمي او بالنقد او يتقدر جمع سراويل
مطلقا ما هو اولم ينصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع ممن نظر الى التعدد منعه
من الصرف ومن نظر الى [illegible] على الواحد صرفه ان كل جمع منقوص كذا كل مفرد
غير منصرف منقوص كقاض اسم امراة واعيل مصغر اعلى لا مقصورا على ان الكلام فيه
تابع لحقها في حالتي الرفع والجر الى انهما منقوصا على الطرفين والعامل
فيها الملائمة المستفاد [illegible] لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم كالاعمال
سببه وهو الاشتغال المحسوس من منع الصرف ضعيف وهو بهذا محسوسه
على [illegible] سلم فقاضين قرار المشبه بمراتبه وذهب بعضهم الى انه بعد
الاعلال اقيم منه ان ضرجعل غير منصرف يجعل الاعلال مقدر على منع الصرف سواء كان
المنسوب عوضا عن اليا او عن حركه بتقى ان يكون كذلك لا منع الصرف لو كان مقدما
على الاعلال لو نفع حال الجر والفواهي الفتح في حكم الكسر لا اعتبار بعد الكسر في

عال في التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان مذهب الخليل مقدم
على الاول عنده وحمل جواز جر اي بالتنوين لكان اصل الكلام القصر ثم جواز تحريكها
واما الحركة ثم جواز حذف الحركة للاستثقال ثم جواز تعويض التنوين عن الحركة لخفيف
اللفظ حمدا له لك كنعن وفي لغة لبعض العرب اثبات اليا وهي فتحة وعلته
قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى لهجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز
ان يحمل اي المتكلم والاول هو الى تشديد الياء وحذف الياء الاولى ورد بانه لا اشباع
ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو وهو مضير كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا لنسبة
في التركيب الذي مثال ان يجعل من الاسماء تركيب واحد في الاسماء وهو المعرف بانه لا
المركب في المعرف بانه جعل لانها فانه لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول
كلمة واحدة لا يكون الا علما لانه لم يعهد جواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي ويجعل
اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما او انكروا ذلك العلم ولو سلم فهو العلمية
شرط التحقق وتنوبه لا اشتراط قوله من غير حرفه جزاك علت اعتبار به الى العبد فيما اريد
بالمركب فيه من غير اعتبار بعني الاضافة والاسناد يحكم فيما الحرف لما كان غير الا التصاق
بالكلام بظهر تركيبهما فلم يعد ادخل المركب الذي ما ثبت ان يعد حسبا لحال في
المركب مما لا يتصرف اولا كان او اضافة ولما لم يوجد المركب في الفعل لم يحتج
الى العبد بوجه لبا من غير الزوال او الانحلال او التحقق سبب اخر حتى ابتر
انه المنع فحصل له قوة اي للزوم عال او ان لا يكون ما حاجة والا استعمال
لما للطلاقة اي ان لا يكون ذلك المركب لا انه الاضافة والا سناد وذلك
كالكلمة تعلق غير مركب اعرابا ونبا وما باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار
المنقول اليه فلا تفتح اعتبار منع صرفها باعتبار وصفها العلمي لامتناع اعتبار
حكمه كالاضافة او كالفاتحة اما في الجزء الاول وهو ظاهر كما عرفت واما في الجزء
الثاني فلئن تعلك وهو بعضا ما طلا اشتغال الاعراب في فكيف يعتبر

في المضاف

في المضاف اليه او كالفاتحة في طابع شيء فقضا امر لا يجوز ان يكون ثم وقضاما غيره
سماعي ما دة واحدة حكما لا في المركب الاضافي ومن حكم كلمة واحدة ومن قبيل المعاقبات
عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعرب المحكي عند جمع لا يصح في الحكم بعدم انصرافه
وان لم يظهر اثره لفظا كما لا يخفى انما قال كالكلمة المذكور فيما بعد مع ان حكم
لما يتضمن حرف العطف لفعل لا لما تضمنه بحسب الاصل ومن جاز التخالف ولذا
ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن هنا يصح جواز الصرف
ان المصنف افحم منع القصر من منهم ان يقصد بل ما عشر نقلا غير مركب مستعملا في
معنى فيكون علما على الارتجال الالف والنون بل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف
او لا ثم الحكم عليه بقوله كالكلمة لانهما من حروف الزوائد الفعل فلو احتمل لفظ نونه
الا ان اجاز صرفه يحكي عن الجوار ان يكون من جنس كما جاز ان يكون من جنس في منع
لمضارعتهما الالف التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا او
جعلوه وجه الشبه لم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه الوجوه الاخر نسبي في الوزن ههنا
لكن في وجه او كون الزائدين في سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان
بالمونث كون المونث في نحو سكرى صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك والمدار
عليهما منع صرفهما الاكثر الصرف فيهما مع تحقق تلك الوجوه ومنع صرف وغيره مع عدمها
اما كونهما مزيدين وفرعيتهما للمزيد عليه لا نظر على هذا القدر ووجه اشتراطهم
امتناع الاتحاد او جه ان التجرد عن اصل المزيد عليه والتاء والامثال في العربية
التي لو زالت بهما واما شبههما بالالف التانيث في منع دخول التاء ان وقعت
لابد الشبه من فرعية لا فرعية ههنا في الشبه المنتسبة بهما وهي بانه كان الاولى
فهي فرع للطرفين وهو طاهر كالتانيث فهو فرع لما هي عليه بسبب غير اصل
لنوعه على امتناع التاء المنتسبة من عدا وتمتنعه فلا حاجة الى انه فرعية مغايرة
لفرعية المنتسبة والراجح هو القول الثاني لا وجه اشتراط الانتفاء الاولى انتفاء

اشاعر بطابهر لان الاسم مثل وتا الاسم المقابل للكتف والكنه والمقابل للمهمل في المقابل
لنظر اللازم اكثر وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد ومجموع ومنه الضمير
في قوله كما باعتبار تعددهما في انفسهما او شرط ذلك الاسم فيه وكانت
الشروط انه لكن بحلو عن لزوم نافرمن اعتبار الوحدة والتعدد كما في التوجيه
الاول فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط تحقق
سبب الاسباب لانهما كالنفي السابقة بمقام علتين او لبمنع السابقة او تجوز
اجمع كما عرف في التركيب كعمران وسليمان وعثمان فطحا في الاسم حركة الفا وفي
الصفة لم تحكي كسر الفا وحا فتحها وضمها لكن لم يوضح منع الف او في صفة
اعطوها وعلى بادي مختلفان فليس على شرطه فان التصوير الواو بدل او ولا التجوز
لوجود الاسم في الصفة واحب في التركيب ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار وجودها
وفردها لكون الافراد بهما وتكثير الجمان او للتنويع لان تحت كل نوعه فعلى
هذا لا يكثر من وجود بعضهم اجتماعهما وحكموا بانه لا نظر اخذ اف ادم وجود فعلي
لغير مقصود في الذات المطلوب منه انتفا فعلا فالعدل عنه الى ما ليس مطلوبا عيرسا
بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلي فهذا الوجه ضعيف ان اصل الى صعيفه
بعضهم الى ما او كان المطلوب وجود فعلي عندهم انتفا فعلا كان او اعتدهم
انتفاع ضرر حصول المطلوب في المطلوب عندهم انتفا فحكم مبني على
التقطع والانتفا المبني على الدليل المقطعي لا يكون الا الوجود فعلي لانه صفة
حاصلة يبحث القول اختصاصه بحيث لا يحتمل الا في الوضع وانظر على
الوضع كانه موجب القياس بانه لا كما حصل في الذات النا واما بان لا وهو
الراجح لانه فعلا فعلي الكثير فعلا فعلا فعلي الاو او يمنع ان يكون منصرفا بالانتفا
وعلى الثاني يمنع ان يكون غير منصرف انتفا اللهم الا ان يقال ان كان بالقياس لا يظهر
ولا يكفي ما او مذهبها المان المراد منه بالفظ كان على ما عرفته فيمنع ان لا يكون

وللكلمر

37

ولا يكثر الا ابنا كالمسمى وهو كون الاسم علما بعد ما اورد الفعل سواء كان
له زيادة اشبه الفعل او لا فالاولى في قوله وزن الفعل مجمول على الشائع لا على زيادة
الشبه الا لم يحتج الى قوله شرطه وذلك يحمل عليها ويحمل قوله شرطه على شرط التحقق
لا على الاشتراط لان النسبة الالفعة والافرعية الا فيما له زيادة مختص
بالفعل بالفعل بمعنى انه في الكثير الشائع المتحقق والضمير راجع الى الفعل
وضمير يختص راجع الى الوزن او ما لفعل واو اغرب كما هو المشهور وكذلك ما في
بعد انها اي ازيد وخصم من خصم الشئ اكله بجميع فيه وشمر علما من خصم الفرس
لموضع بالشام يعني ابو المقصل ومثل ضرب على البناء للمفعول اي فعل مجهولا
من حواصل ما في الاسما الاجناس الا قبل لدوسه وقيل العرب فيه على الفعل
الى اسما الاجناس ان كان مما يعل كقوله عم في الدين ما لهم في فعل وقال فيجوز ان
يكون منقولا من ذلك المعنى ارتع واما دل على القبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه وفي
ذلك المعنى شيئا مخصوصا والتغير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس من شمس القمر
واما الوجه الاخر في الوعل في الاسم بمعنى الاتي ونحوه ولم يرجع المخ خرجه
الاختص النجاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين ليحق وذهب عيسى
الى ما مر او ان كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ولو كان
ابن جلاو ترونا ان كان علما فيحكى مع الضمير هو لا يغير ولم يمكن علما فهو صفة
مقدرة انا ابن رجل جلا الكشف امره او كشف الامور او يكون علما للفعل
مثله او يغلب كما قاله النحو لكانا اوا احمل على المذكر كما منصرف مع انه
فعلا او لم يحكي في اسما الا تم وعالم وشبههم شجر تو وكان في ابانه
الفعلية زيادة متوفر لا ما في اسما الاختصاص ايضا ملك ان زيادة لا بما عمل العلم
بجدونه بحر تجربه غير ذلك المخرج وان قلت ان الوزن انما يمنع سببا او كان له زيادة
اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعية زيادة الاختصاص بما الا اختصاص بالفعل

او بالعدل فيها زيادة ملك الحروف فيه فتح جمع الاول المعرفة [illegible] للعدل
في جميع الافعال دون الاسماء اختصاصا بالفعل او يكون غير مختص جهة بقرينة
[illegible] العدل وجهه ان الشيء الاول اولى بالباب والظاهر [illegible] والمنع [illegible]
ان بين الشيئين العموم من وجه لافتراقهما في [illegible] واجتماعهما في نحو يزيد
ويكرم [illegible] معلوم [illegible] او [illegible] ونا عد [illegible] وافعل
اي اوزان الفعل [illegible] المراد [illegible] الفعل كون الاسم على وزن الفعل [illegible]
[illegible] الوزن والى الموزون كما هو المقصود زيادة حرف [illegible] على
الاول [illegible] لفظه [illegible] الصفة التي موصوفها [illegible] وكذا على [illegible]
الشيء [illegible] من الحروف الزائد العموم من وجه [illegible] العام [illegible]
[illegible] العكس او [illegible] المراد في موضع [illegible] من حروف [illegible] ذلك
بحرف [illegible] او [illegible] امر وكذا [illegible]
في الوزن [illegible] الزايد سواء كان بالحذف [illegible] او بالعطف [illegible] او [illegible]
كانت [illegible] اذا سمي بفعل محذوف العين واللام [illegible]
او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط [illegible] او الجار مجراه [illegible]
[illegible] فتقول [illegible] لم [illegible] سميت [illegible] عن فاعل
[illegible] كون [illegible] حال من [illegible] شرط للشيء الاول [illegible]
بالفعل [illegible] ولو [illegible] عن [illegible] كان [illegible] المناسب
الوضع على [illegible] والنقص [illegible] ان يكون على فعل [illegible]
احمر [illegible] فعل مع [illegible] والشرط على [illegible]
[illegible] لان الشرط [illegible] الشرط [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] ولا [illegible] الحكم المذكور بالمحققة [illegible]
[illegible] المحققة عند الجمهور [illegible] الجماعة حيث [illegible]

والرابع

38

والرابع ليس الا التحقق [illegible] وهو [illegible] الثالث المعدوده [illegible]
من الجماعة اي بمفهوم صالح [illegible] واحد من الجماعة [illegible]
والاسم يصح [illegible] بوصفه [illegible] التي [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] من الاستثناء الاول اي [illegible] بعد تقييده [illegible] الاستثناء الاول [illegible]
يلزم [illegible] الاستثناء [illegible] على [illegible] الاول [illegible] المطلق من [illegible]
من المعدد [illegible] ذلك [illegible] بوجه [illegible] او [illegible] متعلقين [illegible]
[illegible] ولو جعل [illegible] العدل او [illegible] الفعل معطوفا على قوله [illegible] شرط [illegible]
[illegible] ولعل النكتة [illegible] الفعل [illegible] العلمية [illegible] المعطوف
والمعطوف عليه [illegible] كما [illegible] واحد [illegible] النحاة على ان العلمية مؤثرة مع
العدل [illegible] لم [illegible] لا [illegible] مع [illegible] الفعل سواء كان الاسم غير منصرف [illegible]
العلمية [illegible] ولا [illegible] واختلفوا في تاثيرها مع العدل [illegible]
قبل العلمية [illegible] فذهب اكثر النحاة الى [illegible] العدل [illegible]
بالعلمية [illegible] وجماعة الى عدم [illegible] اعتبار اللعدل [illegible]
[illegible] العدل [illegible] واما [illegible] جمع [illegible]
اعتبار اللعدل [illegible] عند [illegible] او [illegible]
من [illegible] المذكورة [illegible] للعدل [illegible] العلمية مؤثرة
[illegible] غير منصرف [illegible] ان العلمية مؤثرة [illegible]
[illegible] على [illegible] المخصوصة [illegible] واحد [illegible]
عندهم [illegible] اي [illegible] من الاسم [illegible]
المنع [illegible] العدم [illegible] الحكم ولا [illegible] الامرين [illegible]
نفسه [illegible] مجموع [illegible] احدهما [illegible]
العلمية مؤثرة [illegible] وان كان [illegible] احدهما [illegible]

الخصوص وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد لم يوجب
والكمالات اللائقة المجتمعة كما في اذ ريح والضابط عرفت ثم دفع النقص باجراء على ان
افعل حيث [illegible] بعد وارجاعها معه اللام او الاضافة وهم وما كان قول المصنف
الظاهر بعد لئلا يجعل الحسن علا او يلزم ح جعل قول [illegible] على اجماع [illegible]
للقاعدة لحفه عنده والسماع نفت اعتبار تقدير اللام والقول انا منصوص على
الظرفية وحالة او كونه الاسماء المعتبرة في سل احمر على احمر لا مفعولا له
وكذلك افعل التفضيل وكذلك [illegible] بصفة معنى الوصفية تحمل افعل
فعلا ولذا لا تحمل افعل التفضيل في الظاهر واعمل [illegible] حتى صار افعل اسما
اي صار محا فقط قال اعتبار انه يجوز ان يكون مقصد [illegible] ان وكذلك الاعتبار
نوع مخالفة لان اعتبار الوصفية لا تلائمه بمعنى المقدم بجعله كالآن
وهذا بحث ان قيل ان جاز اعتبار شبهه من الوصفية في العلم كما او اشتمل [illegible]
بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة عن وضع له عدد ولذلك تراها
مجردة عن المعنى الاصلي كزيد واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب
الاوسط ان [illegible] في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع
الصرف وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر فالملازم على المعنى
لا للمنع قال العلم للخصوص والوصف للعموم يعني ارادوا التضاد والتقابل
ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف
فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في نشأة اثر واحد كحصل وهو منع صرف
لفظ وهما اسمان متضادان فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو
واحد في النوع وفي منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية بعد في المنع
فلما تقدر اجتماع الضدين ح يقول الشيخ في هذا المقام لا يوهم اجتماع المتنافين
و سان في ذلك لان اندفع [illegible] لانه ملزم على العموم والدال على الخصوص وهو ظاهر لان

39

العموم والخصوص لا يصح اجتماعهما وهو له لو قال لا يمكن ارادة العموم والخصوص ان يجوز
استعمال المشترك في المعنيين مع انه لم تجوز فذلك ليس للتقابل بل لذلك تقرر الكلام على وجه
لا يجال للشبهة وهو ان لوجود اللفظ باعتبار الوجود العيني فكر هو الآ المكون في عالم
اللفظ ما شئت في عالم الفكر والا يكون في بادي النظر وهو ما شئت الضدين في امر موجود
واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين لو كانا
في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك فيه فلسفي لكنه شبيه
فالتزوم اجتماعهما في التصور حال اثر تماما اثر من حيثية منزلة اجتماعهما في التحقق
اي باعتبار المنقطع عنى اللام للعهد اي السوء الكثير اي ارادوا بالكثير المسور
الكسر بطريق الاستغراق لا الكثير بلام في القرآن عند البصريين وطلق على كل الا انه
مجاز اذا كان الظاهر انه قولنا الكثير لعدم خفاء صرفها الثلاثة اعني اللام او الاضافة
وذلك لان نحو احمر كالفاعلية والمفعولية بوجه وذلك لانهما في مدخول اللام كما
البواقي وجه ضعف ما قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة عن التنوين كما
لوجود حلقه وهو اللام او الاضافة وانه مخدوش لا المنع لقصر الاضافة واللام ونفهم
من جوابنا ان الاضافة في جواب ينبغي على انه للتنوين العلمية ان العلمية زال باللام و
الاضافة ان للام تجامع العلمية والاضافة العلم الاول مقدر او صفة للعضل وحسن
كالصادق قال وحسن في [illegible] الحماسة في محل الكر تقوم على ترحم اتم
واقام رابعة على ظهر لحاق ما فلا يحل الصحاح اي المرفوع الدال على المرفوع
والدال بالجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا القصد يكون حمله بوصله منقطعه
السابق وهو ما هو فوق فوقه لانه النعم المكرم [illegible] او مرفوع على انه مبتدا
محذوف الخبر وخبر محذوف المبتدأ او التقدير المرفوع هذا وهذا المرفوع واللام للاستغراق
الانواع ويحمل على التقدير لا والعهد لا نفهم من الى نوع جاء وانواعه رفع
ونصب وجر وفيه [illegible] النحويين [illegible] من جعل العشر راجعا الى كل واحد من المرفوعات

او الى المرفوع عادة او لوحده و مذكره المطر الحجره و غير ما [illegible] في المسند اليه مخبر
فيجوز [illegible] لكما يجوز [illegible] للمرجع [illegible] الى الاسم [illegible]
[illegible] صنعة [illegible] الى التعدد الانواع و [illegible] ان الكلام محمول على [illegible]
[illegible] على علم [illegible] على الرفع [illegible] المرفوع [illegible] الا باعتبار [illegible]
[illegible] المعرف [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الى الرفع في الفاعل و [illegible] زيادة [illegible]
لمقام التعريف والمراد [illegible] الاسم [illegible] ان يكون موصوفا [illegible] الموصوف [illegible]
[illegible]
[illegible]

افر

اقوى من المسند او [illegible] في المسند [illegible] قوة [illegible] فصل حاله
[illegible] المرفوع [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] مقام [illegible] ولا تحكم عليه [illegible] حكم و [illegible] تحكم عليه [illegible]
[illegible] حقيقة و [illegible] المسند [illegible] قوة [illegible] الفعل [illegible]
[illegible]
او [illegible] ذكر النواسخ بعد [illegible] بعد [illegible] او [illegible]
[illegible]
ولا [illegible] الى العالية حقيقة [illegible] وقدم [illegible]
راجع الى احد الامر [illegible] لفظا او [illegible] الاسناد الى [illegible]
[illegible] اللغوية [illegible] ذكر قوله [illegible]
توهم [illegible] في الشرح والمراد [illegible] الفرد
الكامل المراد [illegible] نوع من انواع المرفوع
[illegible] المعرف [illegible] لوازم [illegible] تقديم الفعل الى
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وتكلمه وطريقة ونيابة ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك على ما ادمن
لوازمها وذلك لان القيام منوط بوجود الامر وانتفاء ذلك الامر في المعنى ليس
الا بصيغة المعلوم لا بصيغة المجهول لانه لا يوجد اصلا وصيغة المعلوم قد يوجد لكن
فيه مثل والمراد بها الاسناد الذي هو على طريقة القيام توقف الامر ثبوتا على القيام
وساكتة في المعنى وفي التعبير بعنوان القيام اذ قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي
هو ليس القيام قبل القيام او او تمامل بعضها بعضا واحترز به القيد عن
مفعول ما لم يسم فاعله وانه على صيغة المجهول الا في قوله من الفعل المجهول
كما صاحب المفصل والشيخ عبد القاهر عليهما الرحمة وذهب اكثر المتقدمين البصريين
فاعلا وزعم انه قيل لو قال النحاة كلا نفيا فيما قصده لان لو جمع في كون
مسندا اليه وفيه انه لو كان مسند الوجه بعد يكفي قام زيد في زيد قائم عالما والكلام الذي هو في
اللغة ما يبنى عليه الشيء وفي النحو الفاعل والمراد ما يسند كره قد يكون ان فعل لم اثر
هذه العبارة على كونك اولى والبعض اوضح واحسن لم يراعوا الاشتقاق فقيل لانه
في لفظ الاصل لم يجي الى ان قول الفاعل على الفعل كاثر في نفسه لا يجوز بعدها وفي المعنى
بمجرد انه لو ابنى على بعض الاحكام كما بينه بقوله فلذلك خارج ففيه زيادة تشويق
الى استماع الحكم المنفي في الفاعل وكذا الامر فيما هو بمعناه اي غير الفعل وبعدها
على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت الجبة مفعول الخ وكذا الجار في
المفعول بالواسطة الفاعل الى المفعول او نحوه اي غير المكون الفاعل عمدة
لكن الفاعل من حيث هو على ما يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزال ذلك
الا قضاء لعارض يقتضي رجحان البعد وجوبه نظير ذلك لعارض اما لطبعه
بعض البردة لكن قد يزول ذلك الا قضاء لعارض يحسن فان الاصل ونعم نقل ان
بالمعنى احمد واسم التسمية الفعل افعا لوضع المظهر موضع المضمر زيادة التمكن
في الذهن الاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وتسمية الفعل الملحق [illegible]

اصلاح

احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة فالفاعل
بها وجزء من قوام النسبة مقوم لها ومقوم المقوم مقوم وكما ان النسبة لازمة على
الكلمة جزء للفعل كذلك الفاعل الدال عليها بخصوص قوام النسبة في عداده جزئه
مدعيا على ذلك بانه لو كان اتفق ودل عليه لانه لم يوجد الحكم الدال [illegible]
وضع جزء الفعل بعد الفاعل نحو نصرتا ونصروا ونصرن وتفرع على ذلك الكلام للتعليل
فصدان يكون النوع جملا على الجواز المثال الاول وامتناع الثاني والقابلية
فصدر العلم الجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق والمفعل
فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام
ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور ان كان يترتب على الاصل المذكور لكن لا يتوقف عليه الثبوت
على تقدير كونه جائزا في المرتبة فلا يصح الا ان لا امتناع عليه لتقدم مرجع
الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر يكون الشيء بحسب ما هو القدم بالفعل
او لم يتقدم وهو في حكم المتقدم لانه سبب في قوة سبب المسبب فيكون مقدما
قبل وضع المسبب موضع السبب خلافا للاخفش وابن جني ليكون تابعا جوزا
اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول
كاقتضائه الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل لعدم تقدمه على ما سواه
الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس بمضمر مع قولهم في باب التنازع
انه يجوز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة
وقيل تجويزه للضرورة او لم يقيم ارتهم اما الحذف وهو جائز او التكرار وهو قبيح وفيه
ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممنوع مثل ما ذكر جاز فيها لا الحذف
[illegible] على جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان الاعمال في التنازع يقتضي
[illegible]

الكلب نحو ثوا صاح بهي وقد فعل جملة اخبار ومعنى سبيل التفاؤل او الدعاء
قد يجب لعطا [illegible] لفظ الاعراض في ضمن الامثلة فان جعل الغرض
مستفيض لا حصار خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد وكما في المسلك
والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل
لا فعال الذين في احد المتقابلين الى الاخر قوله فلا يرد ما ان التعميم بعد التخصيص
شايع قوله نحو ضرب جميع القوم ففيه [illegible] الفاعل بالفعل وفي الغرض
اللفظة الاغراض [illegible] تابع احدهما والفاعل ضمير [illegible] بالاول نحو ضربت موت
فان بعد الاشتراط توسطها بينهما اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم
الثاني والتأخير الذي يحكم بامتناعه في التقديم الثاني مشروط بتوسط الا بينهما اذ
لو لم يتوسط وتقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى
وذلك غير جائز والتأخير الممتنع فيه مشروط بتوسط الا بينهما لما سنذكره قدس سره
فللتحرز عن الالتباس يحمل المفعول مع رعاية النظم الطبيعي في المعمول التحرز
الالتباس [illegible] بتقديم المفعول على الفعل في نحو ضرب عمرا زيد
ما لاسيما يحمل بالمفعول قوله فلما هو الالتفات اللزوم من الطرق المعروف
مع جواز الكون عمرو مفعولا [illegible] محل المثال المذكور ونظائره مما
كان الفاعل ضميرا اذا كان عاملا فلا [illegible] الا زيدا وذلك لانه لم يتوجه
حتى يصح الكون زيد مفعولا له لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الايجاز
الله السكاكي وجماعة من النحويين ما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل
الا فيما بعد المستثنى [illegible] او معمولا له والمستثنى [illegible] قدس سره
[illegible] حمل كلامه على ما هو المتفق عليه ومال اليه ذهب السكاكي [illegible]
ما ضرب احد الا عمرو زيد كما ذهب جماعة من النحويين ما عند اكثرهم فلا يجوز
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف وللمجوز ان يستدل بقول الشاعر [illegible] وما زيد

يضف واو الصنعي

اشتغلك

42

اشتغلك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي اي ما نراك تبعك احد في حال من الاحوال
الا الذين هم اراذلنا في بادي الراي اي الا رؤية [illegible] متعلق بفعل
مقدر اي اتبعوك في بادي الراي او [illegible] الفعل قوله او الحال
او الحال بجملة او صفة ضمير المفعول [illegible] بجواز الفصل بين الصفة والموصوف
بالا نحو ضربت الا [illegible] واكرم هندا رجل الا [illegible] قوله وحيث
[illegible] وبعده المفعول [illegible] احوال الفاعل في القسام [illegible] الفعل
[illegible] على ما هو [illegible] الاقسام [illegible] لا باعث
[illegible] ان عالم [illegible] جاهل بخصوص [illegible] الفاعل
فالتحرز المنطبق على السؤال [illegible] او حمل شيء عليه [illegible] هو المعقود
في الجملة الاسمية لان الفعل موضوع [illegible] عند الوضع [illegible] الفاعل كما في نحو
عند وضع المسند [illegible] متردد في الحكم وزيد قائم بعد تصور
الحكم [illegible] الاسناد [illegible] السؤال [illegible] قال الشيخ [illegible] زيد في المثال المعروف
مبتدأ [illegible] السؤال في جملة اسمية لان السؤال [illegible] العامل
والاهم تقدم المسؤول قوله زيد مرفوع والاولى على زيد [illegible]
[illegible] الا احتمال نقل [illegible] ان زيد [illegible]
النداء او الجملة الندائية [illegible] لمقام [illegible] ان الضارع والمختبط
[illegible] ونعمه [illegible] ان [illegible]
ونعمه قوله بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول [illegible] للالتباس
والتردد وهو [illegible] للمسؤول قوله [illegible] منزلة [illegible] كما هو
[illegible] غيره [illegible] للتوقف [illegible]
متعلق بضارع [illegible]
لانه [illegible] والمختبط

الاول انما فلا يجري فيه النزاع من الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر
بعضهم ولم يعتبر او هو مستحقه [illegible] او هو طالب الاسم [illegible] والمراجم
مفعولا او هو مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع ومنع تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه ظرفا لنسبتهما واما قولنا العموم
[illegible]
بحسب الاصل والطبع [illegible] التصور [illegible] على التحقيق [illegible] لا نزاع الفعل
[illegible]

[illegible]

فيكون من تنازع الاكثر لو اما ذكر اقتضا المفعول فلتتميم البحث قال
بالاسم الظاهر فلعل حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الاحكام المضمر المفصل فلا يمنع
تخصيص الظاهر فلا تعجز اراد جواز القطع بالاضمار فيما سكت لما لم يستعمل الا
بطريق التحقيق كان ينبغي ان يخصه ولا يحتاج الى ما ادعى المصنف الا الكلمة المهملة على
تقدير اطلاق الاسم واما على مذهبهما فلا يمكن قطعه الا بطريق القطع عندهما اه
قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام في نحو ضربني واكرم الا اذا ولا
زيدين في مذهبه انهم لو افترضوه بهما انه من باب الحذف فلا الاضمار اول الكلام
الا ان قال فقد يكون الظاهر بعد اللفظ اجرا او بحسب المعنى كما في نحو اما التنازع ومع
كون نحو اعطيت واعطاني المفعول الذي هو جاز اعمال كل منهما او يتجاذبانه كما في بعض النسخ
وليس هذا قسما من التنازع المذكور لان التنازع المذكور تنازع في ظاهر وهو
كما يجيء على قراءة من يتكلم الفاعل ... او العامل فيه معنى الفعل
من العمل ... قوله فقد يكون ... التنازع الفعلان المعمول عليه بقوله ... اذا
تنازع الفعلان لا الى العامل نفس الضمير ... الكسائي ... زيد فانما في
العامل وفعل تو ... نفسه اي لعود الطالب في المذكور وعدم لزوم الفصل
بالاجنبي ودوره لا في الاستعمال الذي عليه ... العرب كما في نحو
ولي نحو ... عند الحضاع او ... الشرط ... لانحوا القسم ... واحد ان
اتى لا اكرمك ... الفعل ... عنده ومرتبة ... والتحقيق القسم واذا الشرط
في مرتبة كلا الفعل ... التقدير لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة
بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ... رفع الالتباس في ازالة الحيرة كما
في ضمير الشأن ... نعم رجلا ... ولا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر ان
المفسر نفس ... كونه مرجعا ... من ... كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا
الى غير ذلك ... منع ... في العمدة لا المفسر لا تعين ... مرجعا فلا يرد

لجزئيه ومنهم من جوزه في النحو كما نحن فيه وقال لو اعمل الحذف والفاعل لمنع من الاضمار
قبل الذكر لانه قد جا بعده ما يفسره في ... وانه لم يكن يفسر فيه ولزوم الكراهة الذكر
وليس من باب التكرار اظهار المفعول في نحو ضربني وضربتهما مطلقا ... مطلقا
لا حصول اللفظ او او ومثنى وان الحذف الا لضمير ... لا انحو حذف
العامل مع تقدير مثله وقد اعترض عليه بان العامل قد حذف كالعامل المضمر والعامل
في نحو ما ضربت واكرم الا اياه في نحو استمع ابصر ... بهم ... عليك ... وفي نحو
اضربني واكرم القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني اتفاقا الا انه لكن
وجه انه لما كان الاول على المفعول فقد تنزل منزلة الحذف فليس ... العامل لفظا ولا
تقديرا واما في المواقع قبلها من ... تقدير العامل الا ... في ... المحذوف ومع
التنازع محذوف ... المحذوف في ... التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون
المتقدم مثل ضربت واكرمت زيدا يتنزل ... اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم ...
المفعول او لزوم وجود الفعل ... في مثل ما ضربت واكرم الا زيد فلا ... ان ...
المواقع اما في مثل ما قام واكرم الا انا ... او ... ومن ...
فهو منهم واما في نحو استمع بهم وابصر فانه ليس ... الجمهور وبانه في ... المفعول
للزوم ... فعل ... فيلزم استتار ... واما في الاخرين ... القصة و
الكسر بفعل الواو والياء في ... العامل ... وليس ... قال ... الكسائي
اصله ... قول الكسائي ... وجاز ... ذكر ... ان ... قول العزا
روي عنه ... فعلى ... والتعليقين ... ذلك ...
وذلك ... الحديث ... عنهم وروا ... عنه
قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه كما في المتن ... ذكره ... ذلك ان
يجعل ... الرواية الصحيحة ... اضمار العامل في الاول ... ويكون ...
جاز ... الفاعل بالفعل ... لا ... لا يجوز ذلك ... القول ... او

كما في ... او الكلام الطلب معطوفا على كما اما او ... بجملة حالية او معترضة
او معطوفة على الشرطية فلا يلزم بهذا النفي قلنا لا يجوز الاول للزوم نقيض الجزاء
بنقيض الشرط ولا الثاني للزوم حمل الكلام على التاكيد ... والتاسيس ... مع اداة
العطف والاعتراض ... [illegible] ... يلزم نفي الطلب ... قبل السبع
الطلب السبع ويكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد
بالسبع ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب السبع ...
عدم السبع وجعل نقيض الشرط جزاء له وثبوت طلبه ... فكل منهما اما مناف فانه
لعدم السبع فلما مر ان المراد من السبع الطلب واما مناف لعدم الكفاية فلما مر
من صحة الشرطية فعلى هذا ينبغي ان يكون ... عدم صحة الاستدراك بقوله
لكنما اسعى ... معطوفا على الجزاء ... او معترضة او معطوفة على الشرط
وحاصل البيت لم يطلب ... [illegible] ... والا ...
الا انه المجد ... ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او
باعتبار ... [illegible] ... الطلب المجد ...
طلب المجد ... [illegible] ... ان العاقل القانع عدم ... طلب
ما يقضي ... بقوله ولكنما اسعى لكن يجوز ان ... القرينة على
اعتبار المجد ... وهو ... المؤثل ... المجد المؤثل لا ...
لشدة اتصاله بالقانع ... مقام ... الاحكام ... كل
مفعول فيه ... المنطوق ... [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

لا يعمل جاز اعمال الفعل الخ فقط في جميع المواد وحالا للفراغ لا يجوز ذلك فيما اذا
انتقا في كلت الفعلين ... استغني عنه نظرا ... المتقدم ما
يدل عليه لا لا يجوز حذف احد مفعولي باب علمت لان مفعوليه الحقيقة مضمون
المفعولين لانه متعلق بحسبت والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء
المفعول وحده واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا ...
الظاهر مفعول ... ومنه قوله تعالى لا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله
وهو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم ... لا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفصل اعترض عليه
بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق هنا ...
الاضمار قبل الذكر في الفصل لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر
لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي وهو قبيح على المذهب المختار او الوجه
المختار ... [illegible] ... ثم افردوا
كتابة على اعمال الثاني ... يلزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح ...
اي اضمرت ... [illegible] ... وهو انه لو اضمر مفردا حال كونه مفعول
الاول ... المفعول الاول بكل واحد بعد ولو اضمر مثنى حال ...
الشيخ الرضي جاز بمخالفة الضمير للمرجع ... المخالفة بينهما ...
واحد ... والضمير للاول ... بينهما ... الزيدان ... مطلقا
وفي التعريج بحث للفرق البين بين الاصل والفرع ...
... المفعول الاول بكل واحد ... ولما استدل ...
... يقول لا يجوز ان يكون ... اعمال الاول والا لزم حمل ... على الوجه المرجوح وهو
حذف المفعول ... [illegible]
[illegible]
[illegible]

ونحو يقدر مفعول اي الفعل ونحوه قال ولا تقع اي لا يصح وقوعه لا لا تقع في
الاستعمال والانكار الا ان يقول لم يقع وان لا يختص بحكم المفعول الثاني
من باب اعطيت لان الثاني منه انما لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول
الثاني نقل المصنف عن جوز وقوعه موقع الفاعل وحكوا الامتناع في ان يكون
المفعول اي مسند الى شيء آخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا له لذلك الامر قال والمفعول له
والمفعول كذلك [illegible] يعطف مفرد على مفرد مقدم مع [illegible] المنفية
على صحة او عادة الامتناع في المفعول الثاني [illegible] الامتناع في هذين المفعولين
والاتفاق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون ذلك مبالغة رد من جوز قيامهما مقام
الفاعل [illegible] باللام [illegible] لا تقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا [illegible] الفاعل
ولا تقوم مقامه وكذا المفعول معه لان النصب فيه مشعر بالعلية [illegible] بعد الكلام
الدال على العلية [illegible] لا تقع [illegible] مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية
لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية من نفس اللفظ نعم يجوز [illegible] اشعار
القرينة العلية وقيل المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال
بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه لو وجب امتناع ضرب للتعليل وبه القول ان المنصوب
جواب كم دون المجرور [illegible] والعامل في القول [illegible] انه ليس [illegible] سؤال ثم
الفعل المذكور [illegible] لو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور [illegible] في
المفعول له جواب لم مع عامل يصح [illegible] السؤال [illegible] اللمية [illegible]
لم ضربت ضربت اي ضربت للتأديب وقال [illegible] فالكوفيون وبعض المتأخرين
فانهم ذهبوا الى انه اولى بالاسناد لانها قراءة [illegible] ومنه قوله تعالى لولا نزل عليه القرآن
بالنصب وقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون وكذلك نجي المؤمنين
على اضمار المصدر لشبهه بالفاعل قبل بناء الفعل للمجهول [illegible]
الى حقيقة والى غيره مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم

46

لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة في الكلام ان دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على
المعنى الحقيقي متعين لا ان الكلام الحقيقي متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالظاهر ان
[illegible] الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما يجوز ان
[illegible] الى المفعول بالواسطة [illegible] النسبة اليه [illegible]
[illegible] واما النسبة الاولى فلان بناء الفعل لما كان موضوعا لان يبنى لما هو محل الفعل
وقابل له وكان الاول لا محل [illegible] وهي موثرة فيهما نوع تاثير [illegible]
شبيهين بالمحل [illegible] واما النسبة الى المصدر فلان [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] في قوة [illegible] المحقق [illegible]
المفاعيل [illegible] مقام الفاعل وبه النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر [illegible]
في الدار [illegible] المعنى [illegible] في الدار ان [illegible]
لا [illegible] مفعوله مجازا [illegible] بعد النقل في المفعول [illegible] المفعول بالواسطة [illegible]
[illegible] حقيقة لا مجاز [illegible] احدهما في
ما ذكره [illegible] الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة النسبة [illegible]
ان [illegible] مقام الفاعل او وجد [illegible]
ان [illegible] سائر المفاعيل لما كانت [illegible] الفعل [illegible] مقام الفاعل [illegible]
الواسطة عليها ولم احد ذلك [illegible] اولا فائدة في [illegible] الفاعل محل الفاعل
[illegible] يقوم مقام [illegible] مقام الفاعل
لدلالة الفعل عليهما [illegible] قوله الجميع سواء [illegible]
[illegible] وان كان معه مفعول [illegible]
بالنسبة [illegible] الجميع سواء [illegible]
سواء جواز [illegible] موقع الفاعل وامتناع [illegible]
[illegible] تقدير وجود المفعول به [illegible]

على تقدير وجوده مسند كما اذا اراد التصريح برد من زعم ان السوى على تقدير عدم

لعدم سوى كما اذا اراد التصريح برد من زعم ان المفعول به او اوجد مع الفاعل لم يكن

فعال وانوا جديح قوله اى جميع سوى المفعول به وهو الزمان والمعنى والمكان

بمعنى المقيد به والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغى ان يكون المفعول له ايضا

متعينا لانه يقع مقام الفاعل لانه مفعول بخلاف [illegible] لما [illegible] مناف لحال

الفاعل اعنى الرفع منعه ان يكون في درجة المفعول له [illegible] قوله سواء جوازه او

موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القسم [illegible] قال الله [illegible] معنى انه لم يرد الا

الشامل لجوازه وقوعه موقع الفاعل واستيفاء وقوعها موقع الفاعل في زمن

لا يكون [illegible] على قوله وان لم يكن معنى قوله فيه منع الفاعل لا يخفى ان هذا

الدليل يقتضى ان يكون الاول من اعلمت اولى من ثالثه لانه وان كان مفعولا للاعلام

فاعل للعلم قوله واما عند عدمه [illegible] يجوز رفع [illegible] المفعول الثانى

[illegible] خوف اللبس [illegible] لان [illegible] المفعول [illegible]

مع ذلك [illegible] لا يكون مفعولا [illegible] بعموم مقام الفاعل [illegible]

[illegible] خوف اللبس [illegible] المسند [illegible]

الفاعل قوله او من جملة المرفوع [illegible] لان من للتبعيض [illegible] اراد

التبعيض [illegible] اى من جملة افراده [illegible] على ما هو الاصل [illegible]

المسند والخبر [illegible] المسند [illegible] مسند [illegible] مبتدا [illegible]

اللفظية [illegible] قائم ابوه زيد مبتدا [illegible] خبر [illegible]

لهذا القسم من المسند اخبر لانه مع فاعله كلام تام كالفعل مع فاعله [illegible]

[illegible] الى [illegible] المفعول

وهو [illegible] العوامل اللفظية [illegible]

[illegible] قوله هو قول [illegible] الفعل الدال على [illegible]

الحصر مستفاد من مقام النفى للزوم اطراده وانعكاسه لا لان الكفى في بعض حدوده

[illegible] التصريح على [illegible] الاكتفاء ولا اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على

من زعم ان اسم الفعل مسند او فيه نظر لان ضمير الفصل يفيد حصر المسند [illegible] وتوهم

ذلك مبنى على [illegible] لان المسند اليه اذا عرف باللام [illegible] على المسند ولو سلم

انه لا يفيد الحصر [illegible] اسم الفعل مسند [illegible] فكيف يصح الحصر [illegible] الا

ان يقال اراد حصر المسند [illegible] ان يحمل عليه يصح التعريف [illegible]

ان الصحيح [illegible] لم يرد [illegible] القسمة [illegible] مقابله

للصفة [illegible] بهذا القسم من المسند [illegible] زيد [illegible] مجهول [illegible]

حال او تقديرا [illegible] وذلك مما يصح [illegible] موضعه [illegible]

[illegible] قال المجرد [illegible] انما يصح لفظ التجريد [illegible]

وجود [illegible] الوجود [illegible] منزلة الوجود كقولك [illegible]

اللفظية [illegible] الى الكل قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا [illegible]

ان العبارة [illegible] العموم [illegible] عموم السلب [illegible]

اللام [illegible] الجنس منفيا او باعتبار [illegible] العموم [illegible]

عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام اما القول [illegible] العبارة [illegible]

[illegible] عموم السلب [illegible]

[illegible] المراد [illegible] العوامل اللفظية نواسخ المبتدا والخبر [illegible]

[illegible] زيد [illegible] العوامل اللفظية [illegible]

التوضيح قوله وكذا اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر

[illegible] مؤثر لفظا [illegible] الحرف الزائد كالمعدوم [illegible] التجرد

[illegible] العطف على محل اسم ان [illegible]

كونه مرفوع المحل بالابتداء [illegible] جوازه [illegible] اسم [illegible] مبتدا

ولا حاجة الى ان يقال لا تغير معنى الجملة لكان كلا من حروف الزائدة في فائدة التأكيد اما ولا فلا حول
اسمها في حد المبتدأ واما ما فلانه غير جاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل
اسمها التي لنفي الجنس مع انها مغير لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على
محل اسمها بل على المجموع المركب منها واسمها لان الصفة ايضا لا تعد له الموضوع
وما في قسمي المبتدأ اشارة الى ان المبتدأ مشترك معنوي لا لفظي المبتدأ مشترك
لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاكثر استعمال اللفظ المشترك في معنييه او
الصفة لفظا ولا يتعلق الحقيقي ومن قال انه منع الخلو وجمع ثم انه ينبغي ان لا يستحسن
اجتماع القسمين [illegible] واما امتناع رفعهما فلوضوح ان [illegible] او اعتراض عليه
ما في التعريف متضمن [illegible] قائم ثم اقائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع [illegible]
كما ذكرناه واجيب عنه بقيد الصفة ايضا لكون غير ما لم يكن صالحا لكونه مسندا
ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك او جارية مجرى الاكثر فانه في قوة منسوب
الى قريش الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام لا اولى حذف حرف [illegible]
لكون الحصر واحتمل فيدخل ما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام ونحوه ذكر
الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف كما لا يخفى [illegible] ومن
ومتى وكيف وكم واما التمثيل بهل فما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصلح
بقول من قام ابوه لا اقائم صفة صالحة لان يكون خبر المبتدأ بما يصلح ان يكون
خبر الا يصلح ان يكون مسندا او الفعل مثل لقولك [illegible] زيد على ان [illegible] معمول الصفات
وقس عليها قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف [illegible] عموم المجاز ولكن ان
زيد ما الظاهر معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجز [illegible] الا انه مشهور كون
الصفة مبتدأ الى قبل لم يجتمعوا على التسمية المبتدأ الفاعل في مثل اقائم زيد
واجتمعوا على التسمية المبتدأ الفاعل في مثل زيد قام فلم يجوزوا [illegible] المبتدأ
فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين [illegible] كما في

قال

جعل زيد في اقائم زيد فاعلا حالا كان او هو جعل المبتدأ مسندا او في جعله
مبتدأ حالا كان اخر وهو بعض النظم الطبيعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا
فيما اذا كان احد الوجهين موافقا للكلام فيسبق الذهن اليه هو الاخر [illegible] زيد
فيورث التشويش والالتباس قوله اي هو الاسم المجرد [illegible] هو المرفوع
المجرد لا [illegible] من المرفوع فلا يصدق التعريف على [illegible] في يضرب زيد
لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا [illegible] بتقدير الاسم كما ان المراد [illegible] الاسم
حقيقة [illegible] بعض الاخبار وهو ما [illegible] مركبا او لفظا يراد به [illegible]
وضرب فعل [illegible] الاسم حقيقة وحكما وحل فيه المثال المذكور والجملة [illegible] مع انه
[illegible] ودالة صحة التعبير عنها بالاسم [illegible] المثال المذكور لا
يصح التعبير عنه بالاسم مع [illegible] ربطا فان ربطا [illegible] الى زيد ليس بمعنى هو هو [illegible] ربط
الاسم [illegible] الى زيد بمعنى هو [illegible] نعم [illegible] اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي
لفظا بعد [illegible] او يصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على [illegible] زيد وكذا
لا يصدق على [illegible] قوله اي ما يوقع به الاسناد وقد اشار به الى ان الباء متعلق
بالايقاع المضمن [illegible] بالاسناد ولا [illegible] متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله ولكن ان
يقول المراد [illegible] المسند الى المبتدأ [illegible] كما اشار اليه [illegible] ذكرهما
في العوامل قوله او بجعل الباء بمعنى الى [illegible] الكلمة [illegible] العامل
ان لا يشتمل المسند المذكور في تعريف المبتدأ [illegible] فائدة والا لا حاجة
اليه انتهى [illegible] وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقدير [illegible] القسم الثاني
من المبتدأ [illegible] لكن [illegible] زيد قائما وفي زيد قائم
ابوه [illegible] مسند الى [illegible] فاعل [illegible] المبتدأ مع ان خبر [illegible] الا ان [illegible] ان الخبر هو
مجموع اسم الفاعل [illegible] الاسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب
اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب [illegible] المراد بالاسناد الى المبتدأ [illegible]

يكون مسندا الى المسند اليه كما في زيد قائم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ما
لم يسند الى شيء اصلا كالاسماء المعدودة [illegible] والتي اسندت الى فاعل ليست كذلك ولانه
يصدق على القمر في زيد القمر ابوه والقمر في زيد القمر والقمر في زيد ابوه القمر مع
انها ليست اخبارا لزيد [illegible] الكلام [illegible] التجريد عن [illegible] فلا يؤثر فالاولى
ان يقال الابتداء جعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او به
الى شيء قبل العوامل في كلام القوم علامات لما يترتب المتكلم لا مؤثرات ولعدم الحاجة
ان يكون علامة مع ما جعله اولى ام اعتبار [illegible] فلا يصح ان يكون مؤثرا ليس كذلك
في كلام القوم [illegible] من المبتدأ او [illegible] كما في [illegible] وان [illegible] او انما قال
ذلك ليصحح التجريد الذي يكون للعدد يعني الابتداء عاملا في المبتدأ والخبر كليهما
على السوية وقال [illegible] هذا الوجه قوي عند الشيخ رضي [illegible] لا احتياج [illegible] فكانه
[illegible] لم يعتد بها لان المبتدأ [illegible] حاصل من [illegible] فلا يرد النقض
بعوامل المطلق [illegible] ان [illegible] هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم
احتمال تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول انما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي جار
والاعتبار بالكثير دون [illegible] وعليه بان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن
عن الفعل فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل ومن [illegible]
بطريق الاستقبال الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه [illegible]
خارج وان [illegible] ان رجل او لا احد [illegible] في الدار [illegible]
[illegible] في جوازه [illegible] قائم زيد [illegible] بعضهم [illegible]
المبتدأ [illegible] التقديم [illegible] الاخفش [illegible] المبتدأ
[illegible] حكم المبتدأ وقد جاء في الكفاية [illegible] ومما يكون المبتدأ نكرة ان
يتقدم عليه [illegible] لزم تقديم المبتدأ على الخبر وعكس [illegible] الى [illegible] الاصل الخ

[illegible] الاخفش [illegible] من الاصلين الاخيرين [illegible] المبتدأ
[illegible] الخبر المفهوم من لفظه [illegible] في قوله ويكون المبتدأ نكرة [illegible] ويكون
[illegible] لا يلزم تقديم [illegible] على المبني عليه كما يظهر عند التفصيل [illegible]
[illegible] القول [illegible] الحكم على الصفة [illegible] المعرف بلام الجنس [illegible] الحكم عليها
اذا كان [illegible] من المنكر [illegible] لفظه [illegible] وصفه لما كان [illegible]
[illegible] امثال الامثلة المذكورة كان الاشبه ان يقول او تخصيص [illegible] ولعله
[illegible] كان لفظه [illegible] عدم الانحصار [illegible]
وحيث [illegible] بالوصف [illegible] بالصفة التخصيص النوعي بالصفة يصح والتخصيص
النوعي [illegible] المذكور [illegible] كونه مصححا [illegible] لانه لو كان مصححا لزم صحة
الابتداء [illegible] الابتداء [illegible] وهو [illegible]
اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك [illegible] والخصوص [illegible] المفهوم
في نفسه [illegible] التخصيص بالصفة [illegible] التخصيص
بالعموم [illegible] فالعموم [illegible] عموم [illegible]
[illegible] العبد [illegible] لم يصح الابتداء [illegible]
الحكم [illegible] بين صحة الحكم وصحة الابتداء [illegible] الحكم [illegible] الاربعة [illegible]
[illegible] والابتداء [illegible] كل رجل كافر في النار [illegible]
العموم في كل رجل جاء [illegible] كل وعموم المثال المعروف [illegible] قبل الصفة
لان النكرة الموصوفة [illegible] المخصص المصحح للتصحيح [illegible]
المتكلم بهذا الكلام [illegible] التخصيص عند المتكلم [illegible] في الدار
والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب [illegible] ان هذا التخصيص
في [illegible] في الدار [illegible] الابتداء [illegible] يصح [illegible]
[illegible] التخصيص [illegible] او [illegible]

بهما لان التخصيص ح يحصل البعض من جملة ما يلتبس بما له فان تعدد من جميع الافراد حلا بهذا الوجه خارجا ما او اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانها لا تعدد فيها بل اي امر واحد نحو تمر خير من جرادة وان جعلت بمعنى العموم لا الطبيعة المرسلة يصح التفصيل على الطبيعة بجراد فيعم الحكم كل فرد او كل فرد من جنس او حمل على فرد من جنس آخر فمن غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل او لان الفاعل لما لم يدل على خصوص فرد وكان المناسب التكثير او جمع هذا اعني التوضيح بلا مرجح كما في لوائح لام الاستغراق في المقام الخطابي لتخصيصه كما يخصص العام لاتحاد ما فيه من التعارف لا جعل مرة ما في تخصيصه حقا او يستعمل في موضع آخر وانا الاشر يعني في الكلام محمول على التقديم والتأخير كما في لوائح انا عرف وما يخصص العامل فبل كره فبل معنى تخصيص العامل بعدم الحكم في الفاعل يعني حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا يفتقر عن اصغاء الكلام وان كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يفتقر عن الاصغاء وان كان نكرة فلا يحمل النكرة بلا ادهم قد يكون حرا لا بالنسبة الى الكلام ما بالنسبة فتدبر فقد ضعف نحو ان يكون من باب التخصيص العدد ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير علم ما تخالفنا او اصل قائم رجل فان قائم يحتمل ان يكون مبتدا او له كل معنى ما يكون وحده ان قائم لا يحتمل ان يكون شيئا فيسمى المبتدا ولك ان تقول التخصيص الطرف بعيد لتخصيصه الى المتكلم فانه بهذا لا يجري في كل دعا او ليس معنى وبل لك بل لك كالويل الهلاك لا وملك يك لعدم الفائدة بل معنى الهلاك لك القول في المراد بالويل وعا الشر الهلاك الاسم على السب فيكون التقدير دعاي الشر لك بعده فالاولى ان يقال سكر سلام ازجاح اصله حبس كالمصدر المقصود انما اخر لكان والمجرور لتقديم الاهم والتبادر في المراد او

لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة او حصل بسمت حلا قلت فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلم لا فاعل سلمه نحن من سلام عليك سبحت من سبحان الله مع معنى سلمت قلت سلام عليك بمعنى مصدر قول سلام عليك فان لم يكن بمعنى سلام عليك قول سلام عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فان الاصل سلمك الله سلاما لكن تخصيصه المتكلم بما ان قلت على احتياج الى المعنى لذكر عليك بعد تسمية سلام معقوله على التقدير يجب الاصل سلمك الله سلاما دون ذكر عليك لما حذف الفعل مع سعلة وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على ان اما لا نم بطلان قول سلام عليك على عليك قوله مبتدا وسلام عليك بان وصل او يقول وعليك خبر وبهذا المعنى مستقيم كما وقع تكرار الكلام في المحل الثاني لتعيين المخاطب لا ارادة من اللفظ الصالح لكا ارادة بل من جوهر فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التوجيه بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر وهو في المفسر يحتاج الى المفسر مرة اخرى فهذا التسلسل واجب عنه بان معنى قلت السلام عليك هو ليس عين المفسر ولم يحتج الى المفسر لانه معرفة وبان المعنى قلت سلمك الله جعلك الله سالما ولك ان تقول ان السلام المأخوذ في المفسر مصدر سلمك الله كما سبحان الله المأخوذ في تفسير سبحت بمعنى سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب دال على الفعل والفعل على الحدث اي سلام من قبلي في المستقبل اهذا صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابط في تجويز الاخبار عن المبتدا والفاعل سوى كان معرفين ونكرتين جهل المخاطب فانه ان كان جاهلا بما صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة وبهذا العقول اولى الصواب لظهوره حجته وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة وهل في مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا الخ وذلك كما لا يعد اجابها

الى المخصوص المذكور تكلف قوله ولما كان الخبر المعرف قد يجيء مخصوصا بالمفرد
قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر من قوله والخبر قد يكون جملة
للاشارة الى التقسيم وكون افراده جملا قوله والخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية كما
هو مذهب جمهور النحاة في الانشائية ولو كان صح ان يكون خبر المبتدأ ومنهم من
منع وتمسك بان الانشائية لا محل لها وقد منع السيد الشريف بانه لا متمسك بان الخبر لا بد ان يكون
حاكما احوال المبتدأ والانشائية ليس من احوال الا باعتبار ان مثلا لو قيل زيد اضربه مطلب
الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليس من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلق الطلب او كونه مفعولا
في حقه ويصح ان يكون فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرف ولم يذكر الشرطية في ضمن الشرط
عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية لو ما لا خرة قوله ولا بد
من اشتمالها على العائد ومحلها عائد ما لم يكن في الربط ان يكون المبتدأ محل العائد
اصلا في كلامه ذكره لفوائد محلها اما اذا كان فيها ربط فان لم يكن محلا لسلك العائد
لكنه يقصر محلا للعائد الى تقسيمها الرابط في الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف
بصفة متصل به مدحا وذما وغير ذلك قوله فلانه في محله وكذا الخبر المفرد اذا
كان مشتقا او جامدا اما ولا بد ولو يستحق تحمله الفاعل عن خبر كل الفاعل المكان
المستتر والعرفي تخرج بينه في السهل والمعنى هذا الحكم المستتر علط وكذا ما
الضمير الكل لا امر في مطلقا فلا عائد واستند اليه الاجماع على انه في خبر
كان ضمير اخفى قالوا معنى قولهم كان زيد احاك كان زيد احاك هو ولا فرق بين خبر
المبتدأ وخبر كان واخواتها في خبر كان معنى الفعل لدلالته كان على الزمان فردا لا
جزء على المعنى فيثبت الدلالة على معنى محض بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن من
الضمير قوله من عائد حرا او كيف متعلقا باسم لا والا النعت الاسم كما له المعهد
كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في
معرض التفخيم جاز قياسا والاقصد حتى يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعنه

الاخص نحو ربطها وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر
من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر نفس المبتدأ اصل لا حاجة الى العائد واذا
كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وفي قولك مقولي زيد قائم قوله اذا كان ضميرا او ذلك
حذف قياسا او كان الضمير مجرورا من جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول
لان جزئيته تشعر بالضمير فحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة لكن المبتدأ الثاني
نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين
وربما كان التعريف غير مقصود كما في قوله والقدام على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون
حالا من الضمير الكائن في الخبر والعامل فيه الخروج يعني انه صدر منه من السلام الحاج في القول
نحوه لعدم حال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعا في غير ذلك وذلك في
الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قد مر في الحاشية الكثر في وارده
شروا زهدا انتهى الكثر اثنا عشر وسفا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد
والمد مكان قوله وما وقع ظرفا او جارا ومجرورا وهو الجار والمجرور لانه لو افرد في
الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور واصطلاحا نحو
ان زيد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشيخ قوله ان الخبر اذا وقع ظرفا زمان او مكانا فيهما
فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع خبرا على اسم العين اي لعقوم
في تعبيرها بالجثة ايضا قيل كان العين لا يتعلق بها الزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق
الحصول والاستقرار عندهم وذلك يقتضي ان المعنى اي تقوم بغيره لا في له بالزمان
الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لا ان الزمان يتعلق بحصول العين واستقرارها
لعدم الفائدة كالارضية الخرنية ظرف للمخلوقات الكائنة بها فلا فائدة في تخصيص
بعضها بالحال الا مكنة فاما الظرف الا بعضها وفيه كون الا الظرف فالكل
المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون مع جاهل بكونها معها شيئا
قولك الزكاة في الخريف معالم الظرف كونه يحترف في اثنتيها ما قال الشيخ الرضي وهو

ان الظرف ملحق بالجملة لجريانه مجرى الكلام واحسن التوجيهات ما في الشرح قوله يقدر
الفعل وهو من الافعال العامة اي من الافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف
عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دل [illegible] الذهن الى خصوص المقام وللحوار الظاهر ذلك
العامل من القيام القرينة على تعينه [illegible] الظرف مسده واما قوله تع فلما رآه مستقرا عنده
فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق لاتفاق النحاة على ذكره فيه لان في نحو قوله
زيد في الدار للظرف وهي نسبة تقتضي الا ظرف ومظروف اما الظرف فهو الدار واما المظروف
فهو زيد [illegible] الاعتبار [illegible] اخبار [illegible] الحكم بوقوع الظرف
لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو [illegible] الحكم [illegible] هو هو [illegible]
ثم دليل مع تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل قوله والاصل في العمل للفعل
والقياس على نحو زيد في الدار وكل رجل في الدار [illegible] تقدير [illegible] في المثالين
ولا فرق فيما نحن فيه [illegible] المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد
تقدير [illegible] في بعض المواضع [illegible] الكل والاصل في [illegible] الافراد [illegible]
ان عدم افادة [illegible] والتقوي [illegible] الافراد قوله وجاز [illegible] وعدم التقييد
كما هو [illegible] لعلهم [illegible] الملح قوله لكنه [illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] يكون في النحو وغيره [illegible] الدال على مدلوله سواء كانت
[illegible] او بالمجاز [illegible] متقدم عليه نحو زيد قائم [illegible] نحو علام
[illegible] على معنى وجب له صدر الكلام [illegible] الى [illegible] نفسه صا [illegible]
كالاستفهام وغيره من القسم والتمني [illegible] ولام الابتداء والشرط ولو
[illegible] الكلمات [illegible] اصل الكلام [illegible]
اما [illegible] التقدير [illegible] مع [illegible] الكلام الذي لم [illegible] على [illegible]
ان يحيء بعده [illegible] ولم يدر [illegible] ذلك [illegible] يرجع الى ما قبله [illegible]
[illegible] يحيء بعده من الكلام فيتشوش [illegible] وهذا مذهب [illegible]

ان ظرف الزمان [illegible] معنى باعتبار حدوثه [illegible] جمع الازمنة
او اكثره [illegible] الزمان نكرة [illegible] غالبا نحو الصوم يوم [illegible] باستغراقه
اياه [illegible] بكثرة [illegible] وجه [illegible] للكوفيين
فان [illegible] للتبعيض [illegible] نكرة [illegible] غالبا [illegible] والمستغرق
[illegible] وجه [illegible] واما قوله [illegible] الشهر معلوما [illegible]
[illegible] الى [illegible] لجميع الاشهر [illegible]
وهو ظرف [illegible] فلا كلام في امتناع رفعه
[illegible] نكرة [illegible]
او [illegible] مرجوح [illegible] ما قاله [illegible]
كلام [illegible] رفعه [illegible] اجرت [illegible]
اسم [illegible] لارادة تقدير [illegible] القريبة والبعيدة [illegible]
[illegible] مضاف [illegible] متعلق
بعد [illegible] الجزاء [illegible] بعد هذا [illegible]
[illegible] فعل [illegible] عند الجمهور [illegible]
[illegible] مبعدا [illegible] على [illegible]
[illegible] على المصدر [illegible] قوله [illegible] معنى الشرط
[illegible] موصولا وموصوفا [illegible] عليه قوله مقدرا اي
[illegible] التقدير [illegible] الكلام [illegible] الظاهر [illegible]
التقدير [illegible] الظرف [illegible] توجيه [illegible] على [illegible]
[illegible] التقدير [illegible] جملة [illegible] جملة اي
مفرد [illegible] جملة [illegible] مفرد [illegible]
[illegible] التقدير [illegible] تعالى [illegible]

الى غير المختار لم يتبل المصنف المثال المتفق عليه كونه خاك قوله وذهب بعض النحاة الى
عدم تسويغ قبل الكلام زيد عندنا الذي رام الخياط فيلا والوصف متعين للخبرية والمبتدأ
الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكل من جواب الح لصحة الكلام على الخياط زيد
قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدا مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في قوله
من معرفة لانه في قوة اردام عمرو ام خالد وتطرق الابهام في هذه المسئلة على
المتكلم لا يوجب تنكيرا ولانه ضعيف ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدا النكرة والخبر
معرفة وكان النكرة متضمنة للاستفهام وقوله تفصيل مقدما على خبره وجملة صفة
لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين فان الفلطي جعل احدهما مبتدا
والاخر خبرا كما زعمت ان مع نظر العلم بكونه وضعا للاول يحتمل خبرا قوله
ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف في الفقه
تشبيها للاول ومنه نحو لعابه الافاعي القاتلات لعابه قال اوقف وجني عسل
لو اريد به التشبيه ورفع التعريف والتخصيص كما يغني عن قوله او كانا معرفتين لكنه كم
به لدفع الوهم الى السابق في درجة التنكير وفيه ان مثل هذا الوهم غير معهود عنه
لسوقه في السابق في التخصيص للاول بالاول لم يكتف بقوله التفضيل قال
او كان الخبر فعلا فيه ان الخبر لا يكون فعلا الا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل
صورة كما جعل الشيخ ابن يزيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال ملا رد وكذا مما الرازي
ان الخبر جملة صورة وفيه ان تحريج الى الغلطة للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع
احتراز عنه في تسميه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه
المقدم عليه او نقول ان الفعل اعم او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم
لوجوب تقديم المبتدا فلذلك المبتدا مشتمل على ماله صدر الكلام ثم حاله
على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على او ولكن العلم يحال ما بعد الا او معناها
قوله او بالبدل ثم لم نقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى السائل

بالبدل

53

بالبدل او الفاعل بناء على ان الضمير لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه
او لعلة الكل قال واو ان الضمير يحمل المفرد اي بعد ذلو بعض متعلقه لا يجب الا بعدم
متعلقه نحو غلام زيد راكب فيه ضمن في العبارة حيث قال الضمير لم يقل اشمل قوله
كالاستفهام مثل للموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام وفيه نظر لامكان النفي نحو ما قائم
زيد قوله للتصدر في جملة اعلم ان المقتضي لصدر الكلام يقتضي ان يقع صدر جملة
يجب ان لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما هو من تمامها ككلام المغير
لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى في الكلام جملة التي يدخلها فلا ان في تقريره اختصر
قوله واما جواز قولك الذي ان تضربه تضرب فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى
بكسر اللام نحو فيها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق المجرور بحرف جر
قوله تبعه يصح معها تقديمه واما حكم باتباع تقديمه للزوم تقدم الشيء على
نفسه قوله فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور
في المبتدا انفسه اما او لكان في صفته فلولا التقديم نحو على التمرة زيد مثلها بجواز تأخر
الخبر بالتوسط بين المبتدا وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله تعلق
نحو مالك امام الحمل الخبر الفعل المقدر المتعلق مما يتعلق المعمول عامله لعدم
اطراده في مثل على الله رجل مثلا او واجب قال مبتدا او خبر عن الخبر ان
لا يكون ان ما بعده اما انك جارح فلا ما حقه فانه لا يصح تقديم الخبر لعدم كالسابع
لان الجملة التامة لا يصح من اما وفاها قوله او في ما خبره جوانحس في بعده ح
متعين لان يكون خبرا على المفتوحة مع اسمها وخبرها لا يجوز ان يكون ما في
خبر ان المكسورة مع بعد اسمها ولا مانع من المفتوحة معنى لانها موصولة ولا
يجوز تقديم ما في خبر الموصول عليه فيتعين ان يكون خبرا اما لانك المفتوحة مع اسمها وخبرها
او ان المكسورة معهما وان ما اظهر لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فيتعين الاول قوله
بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا او ظرفا الخبر قوله لاستحكام الدخول

في الفيه وجواز حمل على سوى الذي لان صدر الكلام موقع لم الكشو قوله اي الكلام
لم يعهد رفع لبس الكلام المقدم ثم بعده زاده نحو عمرو قوله وقد يتعدد
لفظه للتعليل او التحقيق قوله وذلك التعدد اما في اللفظ والمعنى جميعا كما
التعدد اما في واجب كما في مثال ثمان او والكموكب منهما عالم وجاهل وفي
العطف لو جهه ان العطف ولا ثم جعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل الخ
على فهم السامع ومن في المعطوفين ضمير المبتدا الا انه في ... تقدير الكلام
على الكلام المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعل ... فيه
الا الخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله ... في تعدد الخبر عنه
اخبارا عنه ولو منع قوله فيما تعدد ... وذلك ... وجهين قوله فانهما في حقيقة خبر
واحد كما المعطوف في الكلمة المتوسطة من الحلاوة والحموضة الا انه ... انهما
كما قال حاجا على ان الطعمين ... جمع الاجزاء فاكثر احدهما بالاخر ... هذا القول
... كل من الحلو والحامض ضمير المبتدا او على ما قاله ... في المجموع ضمير المبتدا ...
شيء من الخبرين ... ان ... حلو العصفة ... جاز ان لم ... العصفة
الى شيء ان ... ان لا تثنيه ولا جمع ولكن لو شيء من الخبرين ... المبتدا
وجمعه وما فيه ... احوالك الا حوال على الخبرين ... الا اعلمهما ... الى الاخر
اجزاؤه على المجموع لكن لما لم ... المجموع ... الا اخر اجزائه ... اجزاء ...
سائر الاحوال اعلم انك ... شيء باحوال اجزائه ... المنفصلة ... ان ... الحل
المجموع في حكم خبر واحد كقولك ... هذا البعض ... فانه في قوة هذا ...
في حكم حكم هذا حلو حامض وجاز ان يجعل كلا منهما خبرا ... اجزاء وصف ... الكل
... كل من الخبرين ضمير المبتدا ... هذا الوجه ... مطابقتهما للمبتدا
افرادا او تثنية وجمعا وفيه بحث لان ... مطابقتهما يجوز ان يكون ... في المثال
المذكور ... الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل

لا الى نفسه فيكون ... منهما عالم وجاهل ومدفع الاعتراض لو كان كذلك لزم ان يجوز
مع افراد المبتدا امثلة الضمير وجمعه ... والانعال قوله اي ... قدس سره في
حاشيته ... الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى
ان قيل ... الصورة ... لا يجوز فيه العطف ... جامع ... قلنا ...
التاكيد حقيقة ... ما بعد الخبر قوله وجواز العطف باعتبار تعدد العطف على
حقيقة قوله ولا يصح ... فالوا ... امتناع تعدد الفاعل ... معنى الشرط
الا صح ... ولا قوله وهو ... الاول ... قال الشيخ الرضي ... معنى الشرط
... لزوم ... للاول ... جميع الشرط ... نحو قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله ... قدس سره ... كلام ... بحث ... كلم
المجازاة او المحاكمة ... يحمل الخبر ... لا يراد ... يراد ... الا
... قوله ... نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة ملصقة بهم
ليس سببا لكونها من الله ... ظاهر ... الامر ... لكونها من الله علة لكونها
ملصقة بهم ... استنادها ... الى الله واعطائه ... واستنادها
الا كونه ... معلولا فغير معلوم قوله فشبه المبتدا الشرط ... المبتدا اوجلا
... هذا ... الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الفعل والصفة
... لكونه فعلا وفي جواز كون ... صلة او صفة له قوله وذلك الاسم
الموصول قبل التعريف بين ... في المبتدا ... وذلك لا
المبتدا الداخل عليه ... المضمن لحرف الشرط ... هذا ... ان ...
... التعريف بلام الجنس ... بحكم التعريف باسم ... وتوهم ان التعريف
بلام الجنس ... الى الجنس ... انه لا ... ولو ... الكلام
محمول على ... فانه ... الاسم الموصول ... ان التعريف ... اللفظ
... والتعميم ... ان ... المبتدا معنى الشرط ان لا يكون

لا ...

وذلك التضمين بواسطة كلمات الشرط كما سنحكي حكمها او لا قوله وذلك انه يشبه المبتدأ
الذي تضمن معنى الشرط و تفرع على ما تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفي ان مراده المفعول
ليس منه رضي ذلك مثل نظر قال بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول
او قصر صلة لللام الموصول قوله وفي حكم اللام الموصول المذكور اللام الموصوف
به لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قال او النكرة الموصوفة
بهما ينبغي ان يقول به لكن العايد الى المعطوف والمعطوف عليه و نفرد قوله الذي يأتيني
الالف في صلة الموصول صفة لا الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو
غير نادر قال او في الدار ليس لفظا وللتردد للتخيير بين العبارتين قوله فقوله ان
الموت كذا تفرون منه فانه ملاقيكم ان صلة الموصول ليس عاما او لا يرد ان كل
موت تفرون منه ملاقيكم اذ رتب ثم قوله السيخ فما الا قال الموت القتل فالمراد
دميمة دخول الفاء تنبيه على العموم اذ به يعتبر شبهها باسما الشرط في العموم والابهام
فكون الفاء زايدة او يكون الموصوف جرا فلا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في
الموصول كما في اسما الشرط لما ذكر ما في وجه المخالفة نعم الا على فيه العموم قوله
لا تصح دخولها عليه لان دخول الفاء على الخبر به المبتدا الكلمات الشرط ومقتضاها
التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ عليها وانما جاز دخول الا لانها
لا تغير معنى الكلام قوله والشرط وبحراه من الا خبار بعدا تبنى على انعقاد الربط
بين الشرط والجزاء دا قبل ان الجزاء يكون انشا لانها لا تخرج الكلام عن
بحره لابد وان يدعي ان ليس هنا نوع اخر قوله قيل بعضهم الذي يحكي ان هذا هو
سيبويه نقل عنه الهمص في الا يضاح منع سيبويه دخول الفاء في خبران
بعد منع جهة النقل والقصد اما النقل فقد اشتهر سيبويه في كتابه بعد قوله الذين
ينفقون اموالهم بقوله اما المراد ان الفا فيه فسقد وقوعه في مخالفة الواضح
فوالله ما فارقكم قال الكم القلا بالمد والفتح وشيء ود شمن الح

لعام

55

لمقام قرينة اللام للوقف لا للاجل لانه يصح لا مستقيم وداعي والداعي مذكور في
علم السلام قال وقد يجب حذفه وقيل لا يجب حذفه اصلا الا ان يكون اصيل في الكلام ونحو
الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الحزن اي اهل الحمد هو والصواب ان المخصوص بالمدح و
الذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم انه حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى
لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا للاعراب الحمل كما في الافتتاح ونعتبر المعنى لو
زيادة تنبيه ايقاظ للسامع لا لاصفا اليه وذلك انما يكون لشدة الاهتمام
به و شدة الاهتمام بالمدح او ذم او ترحم يقتضي به زيادة اعتنا فكانه اراد انه
اشارة بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق صورة
الوصف فلم يتبين انه في الاصل وصف ثم خبر قوله في مقول المستهل المعبر
عن الاستهلال اما هو لو يعبر وبانك ركن وكلاهما مستقيم قال الهلال انما هو تاسيس
وبعده الغم قوله لان مقصود المستهل تعيين شخص لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا
يتوهم نصب الهلال اراب وادي وذلك لان الاصل في المفرد الوقف قال وخرجت فاذا
السبع الفا للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط
ولعل اراد انها للزوم ما بعدها لما قبلها اي ففاجاة السبع لازم لخروجي وقيل زائدة
وقيل انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الاصح انما قال ذلك لان فيه خلافا قيل انه
ظرف مكان خبر السبع وقيل انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بعضهم
وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير مضاف اي وقت خروجي حصول السبع وانه ما قدر
لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي
ففاجات وقت وجود السبع وقيل انه لازم خروج واعمال الظرف لانه مفعول به ففاجات
اللهم الا ان يقال ان جاء بين اشرابه اللازم ولو قيل ان الظرف عن معنى الجملة
كما في الوجوه الاخر والعامل فاجات لم يلزم اخراج اداة الظرف فيه لجواز ان يقال ان معناه
ففاجأت وجود السبع زمان خروجي قال فنعم الرجل زيد الرتبة الثانية فالرتبة اي

قبل ملازمته قوله اي في تركيب الاظهر بحث اللطيف تعالى اي في خبر والالزم خلو الجملة
العائدة بحث الظاهر كما صرح في موضعه وغيره راجع الى الخبر وانما علمنا بحث الظاهر
الذي [illegible] لكونه واقعا في التركيب [illegible] عن الضمير وذلك في [illegible] ابوا
[illegible] او [illegible] متعلقه وهو واجب الحذف [illegible]
بحث الظاهر [illegible] ليس الا الخبر والتقدير ليس [illegible] لفظ [illegible]
[illegible] والتزام غيره [illegible] قوله فلا بحث [illegible] ولا له لولا عليه
ولو [illegible] جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا [illegible] العلماء [illegible]
[illegible] قوله بناء على مذهب البصريين ان لولا عندهم كلمة [illegible]
[illegible] والذي [illegible] لولا [illegible] ولا [illegible]
حذف الفعل الواقع بعدها الا اذا [illegible] الواقع بعد ادوات
الشرط [illegible] على [illegible] وجواب القسم الا
[illegible] وقال [illegible] لولا [illegible] الواقعة [illegible] العوامل
ولا [illegible] قوله منسوبا الى الفاعل [illegible] قال الشيخ الرضي [illegible] منسوبا الى
الفاعل والمفعول او الى الفاعل والمفعول [illegible] قوله [illegible] مفرده [illegible]
او [illegible] الواو على الاصح قوله والكثير [illegible]
السوق [illegible] السوق [illegible] فصاح
واخطب [illegible] لكون الامر [illegible] الا [illegible]
ان [illegible] تقدير الزمان مع ما المصدرية [illegible] هذا المصدر [illegible] يكون
مصدرا [illegible] على الخبر [illegible] المصدر [illegible] الشيخ
الرضي [illegible] المصدرية
الموصول [illegible] المصدر الصريح [illegible] قائم وذلك [illegible]
الاخطب [illegible] الكون [illegible] اول الكلام والمجاز [illegible] المجاز [illegible] تقدير زمان

56

[illegible] ما الشيوع تقدير الزمان [illegible] وشيوع [illegible] مجاز [illegible]
[illegible] قوله [illegible] تقديره [illegible] زيدا
[illegible] الاخبار [illegible] بكونه [illegible] لا يكون [illegible]
ووجود زيد [illegible] تقدير [illegible] تقدير [illegible] حالا
معمول المصدر فان [illegible] المصدر [illegible] تقدير [illegible]
بطلانه [illegible] حاصلا [illegible] على الحال [illegible] وهم قد
[illegible] الواو [illegible] حال [illegible] الراجع الى زيد
[illegible] قوله [illegible] حذف [illegible]
مع [illegible] الشرط [illegible] الشرط والواو [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
حذف [illegible] المصدر [illegible] المصدر [illegible]
[illegible] الى معنى [illegible] قولهم [illegible] معنى الناقصة
[illegible] معنى [illegible] المفعول [illegible]
[illegible] الواو [illegible] الواو [illegible]
هذا المفعول [illegible] الواو [illegible] دخول الواو في [illegible] الافعال
الناقصة ليس الا [illegible] الحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله [illegible] المعهود
[illegible] وذلك لان اسم الجنس المعرف [illegible] بعض [illegible] عليه
فهو الظاهر [illegible] الاستغراق [illegible] قوله [illegible]
[illegible] حذف المصدر [illegible] وذلك [illegible] الموصول مع
الفعل ولا [illegible] الموصول [illegible] بعض صلته قوله اي [illegible] زيدا [illegible]
الاعهد [illegible] المقيد قوله اي [illegible] هذا المصدر [illegible] في [illegible] المبتدأ
لكونه بمعنى الفعل [illegible] قوله

او المعنى ما ضرب زيدا الا قائما ولا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر
قوله وما اشبهها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان خبره محذوف في مثل كل رجل وضيعته
قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا
ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال ان اعرابه مثل اعراب
الواو كما في اذا وقع خبر الاسم الرفع لتعذر نقل الى ما بعد الكوفيين نصبوا ما
قوله وكل رجل وضيعته الا بدليل في الضيعة في اللغة العقار التي هي
الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن [illegible] اي الضيعة انتهى الضيعة كالارض
ومنه يكرون صراح اي حينئذ لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا
الى رجل لانه ليس مقصودا قوله على المقصود واصح في المعنى ان كل رجل مع ضيعته
وذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرونان هو وضيعته على ان يكون ضيعته
معطوفة على ضمير الخبر المجرور [illegible] وفيه انه يلزم حينئذ حذف المؤكد وجواز رفع
والعطف في ضيعته كان في جنب انا وزيدا وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة لان
ضيعته ليست معطوفة على مبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فلان حذف المؤكد وحذف المؤكد جائز
واما عن الثاني فلان المفعول معه بدله حمل على المعطوف على الواو واما عن الثالث
فلان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرونان مع ضيعته
كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يعمل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر
حينئذ يحال بعد المعطوف لفظ مسند الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف داخلا في حكم
لانه من تتمة المسند اليه قيل بعد الخبر حيثية حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته
فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يعمل وضيعته [illegible] وكذا في النيابة جهة
واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مضمونه متعينا للقسم لكن بعينه له
دالا على ان الخبر نحو اما انه لا افعلن كذا لا [illegible] في خبره قوله نحو لعمرك لافعلن
كذا [illegible] العمر في قسم السؤال نحو لعمرك لافعلن قوله اي ما [illegible]

قوله جزان واخواتها مسندا محذوف الخبر بقرينة سبق قوله هو المسند الكلام
ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صفة الفصل وانما لم يعمل ومنها ان يجيء [illegible]
خبر المسند اليه علم بفصل بما هو شعر بكونه تاما على حدة قوله اي اشباهها اشباه ان واخواتها
لا اشباه وانظار لما بينها من المعاني والتماثل كما من ان اخوات قوله لانها لابد لها
ذهب البعض الكوفيون يضعف تلك العوامل عن عمل قوله لانها لما شابهت ولان اقواها
النحويين على السواء فلا اولى ان يعمل فيها قوله بعد دخول احد هذه الحروف اي لفظ
احد لتقصد في التفسير على كل من افراد المعرف في المعرف ان كان مجموع اخبارا تلك
الحروف فلا خفاء في عدم صحة حملها لانها لعله بعد دخول احدها وان كان كلمة
جزان واخواتها فلا تصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قال المعرف
حقيقة جزم هذا النسخ وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر ان واخواتها او يجعل قوله
واخواتها مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلا على توزيع تعميم بعض كل واحد
واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبارا عن واخواتها بصفة
جمع قوله لا اثر لها فيها لفظا او معنى اما لفظا فلعدم العمل واما معنى فلانه
معانيها الى معانيهما في تاكيد الحكم فلا يتسخ المحكوم به وعلم وعلى كل تقدير
لا ينتقض التعريف قوله بمثل يقوم ونحو المبتدأ الكد نحو ان المكفوفة بما او بعد
ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيدا ضربته لا يجوز ان يقال
ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد الا في الاستفهام بناء التحقيق
قوله الا في نحو لحو العبارة ان يقال الا في التقدم لا استفهام وجه الشبه
ووجه الشبه يحتمل ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول يرجع الضمير الى المتكلم بعد
قال واهل ان استعدم بما مر في قوله الا ان قوله الا ان يكون ظرفا فاستثناء
مفرغ والتقدير الا في بعده في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون
استثناء من معنى الكلام وحاصل لا اخبار بهذه الحروف لا لف جنس المسند الا في جواز

التقدير في الدار كلامها الا وقع فيه ظرفا وذلك لتوسعهم وذلك لان كل
محدث لابد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم لا يتخلص منه فحمل
حسب لابد حمل غيره من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف اذ كل
ظرف في التقدير جار ومجرور قوله خبر لا لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة واما عملت
عمل ان لانها نقيضها في ان وهي المبالغة فان لا للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات
فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيضها فيكون من باب حمل النقيض
على النقيض قوله اما عند اهل الحجاز ليس بمثل النحاة بلا رجل قائم حسنا لان
ظرف في الظاهر حذف اسم لا لان خبر لا احد كثير او المثال ينبغي ان يكون ظاهرا
فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظرف الا خبر لان المضاف المنفي [illegible]
واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل
كما في توابع اسم ان على ما هو الظاهر اتفاقا وذلك لجواز ارتفاع صفته حملا
على المحل قوله لان الظرف اي يتعدد الظرف ونحوه من [illegible] لان الاسم [illegible]
وانما لم يرجح كل المجموع خبر واحد حقيقة كقولك [illegible]
[illegible] يكون علام رجل جامع للظرافة وكونه في الدار فلت جعل الخبر في هذا القبيل
ليس لا او اسم الاقتصار على كونه [illegible] على [illegible]
اسماع الاقتصار على الاول كان في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا
ولما لم يكن بينها قرينة خصوص حمل على اعم [illegible] اذ كان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي
المستفاد منها لا رفع الوجود والرابطة سواء كان الظرف الوجود او غيره قوله اي لا
يظهر [illegible] في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه اذا كان
الخبر [illegible] اذا لم يكن قرينة واما اذا قامت قرينة فقد يتم بحذفه عند الحجازيين
يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول فمفعوله معنى قولهم انه يكون [illegible] لان اسما
[illegible] المفصل ان اسم الفعل لم يكن على شيء من هذه الصيغة ولكنه نصب الاسم

بعدها

بعد ما هذا الخلاف وهذا القول قوله واما بنو تميم اه وذلك لعدم دخولها على القبيلين
الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان
شبههما بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء احكامها عليهما ولك ان تقول
الضمير راجع الى الشبيه الموجب لعمل ليس قبل او على حال الفاعل قوله على مورد
السماع قالوا وهو الشعر قوله من جهة قال قدس سره في حاشية العضد والاعراض
والبراح الزوال والقسم [illegible] فلما زال
[illegible] باعراض عنها قوله اي البراح لي العامل [illegible] لا لنفي الجنس
لكن لم لا يجوز ان يكون براح مسندا [illegible] لزم عدم تخصيص المسند اليه النكرة وكافة
لا اسم لا التي التخصيص فانه كاسم ليس لا نقول يجوز ان تخصص بتقدير الخبر كان
يقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي
النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كان مع لا او ما او مع ليس
او مع الاستفهام والنهي ويحتمل ان يصرف عن العموم بالقرينة فيقول لا رجل
[illegible] اذا لم يتضمن اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم
فلا يقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر
ان لا لا يعمل عمل ليس [illegible] ولم يوجد في كلامهم خبرها منصوبا مصرحا فالاولى
ان يعمل الا لا براح لنفي الجنس ونحو فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار [illegible] والتكرار
انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد بعلم المفعول به
ان يكون الاسم مفعولا له من حيث انه [illegible] في مررت
بمسلمات قوله او حكما كما في المفعول في [illegible] ومن عدا
يصح اطلاق صيغة المفعول عليه يصح اطلاق المفعول بالمعنى [illegible] عليه
لفظ الصيغة وذهب اليه جمهور النحاة [illegible] نقول ان المفعول المطلق هو
كان مفعولا للفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا لغير ذلك الفعل او غيره ويجيء

المفعول به

المفعول المطلق

على الاول الفعل نسبة من الفاعل والمفعول والسلام يكون على المتنسبين وعلى
الثاني المصدر يكون محلا لذلك الفعل ويكون مفعولا اي معمول حقيقة وان
لذلك الفعل مصدر ايكون مفعولا لفعل آخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل
المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات نحو وطال الغلام
طولا فالظاهر انه اي ليس مفعولا بحسب اللغة كما قال الغزالي بل هو مفعول بحسب
الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل لانه لم ينسب اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا
مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي يقيد بها غيره من
ولا يحتاج الى لا نظر وجه التسمية ولا المقصد المصنف في لما وانما اختار الشق الاول او
ان المفعول المطلق هو اخص بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد قدس سره في
حواشي الرضي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر نحو المفعول المطلق بحسب
التسامح وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل
الحقيقي الذي هو المصدر اثرا كان او ما ثرا ولا ينافي كونه مفعولا الا انه خارج بقيد
الفعل المذكور وقد ثبت انه قدس سره حيث نحو اعلم او بفعل الفاعل قوله
المفاعيل الاربع حصر النحاة المفاعيل في خمسة وقال الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة
في المفاعيل فقال الحال مفعول مع قيد مضمونه او المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع
قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا وقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه
كانهم تركوا التحقيق في التسمية انتهى ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل
اولا وبالذات والحال ليس كذلك لا تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله
او مفعوله وكذا المستثنى لا تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر وقع معموله انتهى
ومن ههنا اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة تظهر توجيه
جعل المصنف المفاعيل اصلا وغيرها تبعا قوله ثم لا يصح اطلاق صيغة المفعول
عليها اي لا يصح اطلاق المفعول الذي عليها فلا في اطلاق المفعول العرفي على حقيقة

ان علم من ضرورة صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد و
امتناع صدق المطلق فلما هنا المقيد بمعنى شمله وله وفيه ومعه لا المفعول
كما في حسن الغلام قال اسم ما فعل فاعل حقيقة وحكما فدخل فيه ضرب بناء على
صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه على تقدير كان مثبتا او سواء كان
بطريق النفي او الاثبات فلا يرد نحو ما ضربت ضربا شديدا قوله لا انه يكون مؤثرا
فيه كما ذهب اليه بعضهم فينتقض عليهم بنحو الافعال الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم
قيل انما زيد لتخرج ضربت في ضربت ضربا لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه
بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لان ذكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم ما فعله
وجوابه انه ان اريد بفعل ضربت لفظه والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا اسناد والقول بانه فاعل
في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن في حال ما فعل لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم انه باعتبار
فهو عبارة عن مقول اسم فلا يخرج به وان اريد بفعل مضمونه الذي هو الفهم كما هو الظاهر
اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح اخذ الاسم لان ذلك المفهوم مدلول تضمني ولا اسم
لا يجري وصفا في المدلول التضمني على دواله انما يجري وصفا المدلول المطابقي
على دواله كما ان اخر ما في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انما اختار
الشق الاول ويقول الفعل يتناول المقول قطعا والا يخرج عنه قولك ولفظ
ضربا عبارة عن مقول العرب اسما لا الالفاظ كلها موضوعة لانفسها كما حققه
السيد قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لانه ما فعله الفاعل هو المعنى لقائل
ان يقول لو لم يورد لفظ الاسم لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها
كما في سائر حدود المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالقول
بمعنى الهلاك ... المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لان صدر اذا
رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية ومحل رجوعه الى الفعل
على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر فاما ...

في الحالات الثلاث ولا يكون مصدرا ويرح ... على نحو لويل او لا يدل عليه لكن
يصدق عليه نحو ضربته انواعا او رايته الفا وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي
المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وهو ظاهر او باعتبار كونه فعلا
كما افاده بقوله او ما معطوفا على قوله مقدرا فان الفعل المذكور حكما يشمل المقدر
والاسم الذي بمعنى الفعل بل المراد بمعنى الفعل ما يعمل عمله ... اعم من مفهوم
الفعل على مفهوم الاسم والاخير مثل جلست جلسة وضربت ... او اكثر ...
القصر بل اراد تحقق الفعل باعتبار جزءه الذي هو المشتق ... الاسم ...
ذكر من خرائه بيان للجزء ونحو منه ولا يخرج دخول السالمين وخروج كراهته
لا الكراهة التي هي مدلول الفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في المتحقق
لتقدم وتأخرهما وكذا الحال ضربته ما وساكا القصر وان كان هو الشادة
التحقق لكن لم يذكر الشاد من خرائه هو القصر او من خرائه على انه لا احد اللذي
يخرج بها كريت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد بل لانا نقول قد
الايجاد من قبل الشي في توابعه فلا معنى لاعتبار عدد واعتبار جملة
للتاكيد التاكيد هو المستعمل نحو ضربت ضربا فانه للتاكيد القصر المدلول عليه
بقرينة التاكيد الاسناد والزمان فلو قيل انه للتاكيد الفعل كان احسن محمود
فائدته دفع توهم السهو ودفع توهم التجوز ... وكلم الله موسى
تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان او امره بالتكلم لموسى عليه السلام ان لم يكن
في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر ... للتاكيد وحيث
يحصل الزيادة بما فيه النوع والعدد والعام للنوع وحيث ان العامل اول قوله
على بعض انواعه على الزيادة غير العدد اي على بعض انواعه وكلها سواء
كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه سواء كان مفهوما من الصفة ذكر موصوفها
نحو عمل عملا صالحا او مقدرا نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصفة نحو ضربته

دم ضربتين ومن المادة الدالة على الشدة نحو القهقرى او من الدالة عليه مع العدد
عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه نحو ضربت اي الضرب وقد ثبت خبر
مقدم في انا واسم التفضيل بعض ما في شفاء اليه لكن الا ان يقول انهما صفتان
لمصدر مقدر قدم ما خبر مقدم والضرب اي الضرب الذي نوع ... عنه بانه
ضربته اي على عدده وحدة او كثرة بعمومها او بخصوصها سواء
كان العدد مفهوما من الصفة اللفظة او على الجملة حقيقة نحو ضربتين ومجاز
نحو ضربته سوطين واسواطا اي ضربتين او ضربا بالسوط وهو مجاز في
الضرب بعلاقة الالية ولا يخفى انه النوع ... ومفهوم الصفة نحو ضربته كثيرا او في
العدد الصريح مع ذكر تمييز نحو ثلث ضربات وكقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة او مقدر نحو رايته الف رؤية ولكن الا ان يقول اصفه مصدر محذوف
اي رايته رؤية الف لانه ... بحكم اعلم والاظهر في العبارات انه لا انه
دال على الماهية بعد الفرق المتعدد بخلاف فرد ما يتحصل او نوعيا فانه
قابل لذلك لانه جارية جنسه احد جمعهما لا لارادة الفرد منهما ... او العدد
لا يمكن في قصد تعدد المصدر تحديد الا ... اغير تحلل ما يقابل فلو قام زيد قياما
ولم يجلس ... وقياما كان ذلك قياما واحدا ... وقد يكون قيد ... للتعليل
كما لو كان كثيرا في نفسه قليلا ما لا حاجة اليها اذا كان لفظا ولكن ... مجازا كما
في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك ... بغير لفظه وهو كان ابلغ واو كذا كان
لفظه مغاير للفظ فعل وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها
الضمير الراجع الى مفعول مطلق او غير عامله نحو مدرسة اي الدرس ... الضرب
الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشار الى غير مفعول عامله نحو ... ضربته ذلك الضرب
واك ... مثل قعدت جلوسا ... نفرق بين القعود والجلوس في ... القعود للقائم
والجلوس للنائم ... نحو انبته الله نباتا فانه مصدر اما في خرجه لان معنى

ابن جعل بنت وانيطاوع له ولا اجعل بمعنى الابتداء ونحو ذلك وقيل اخ بمعنى
التثنية كالسلام بمعنى التسليم وقيل البس من هذا الباب لانه مفعول به بات
وسنوي تقدير عامل فيه ان الاول عدم التقدير والثاني التقدير لا يجري في كل
نوع لانه قد يقع فيه اشياء اخر فلسلا كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم وقد يكون
خبرا ودعا وكذا قول لمن يمضي الى السفر وقد يكون دعا قوله الحكم ما اضيف اليه
لما ذكر ان بعض ما اضيف اليه قوله اي سماعي موقوفا ان العلم لوجوب حذفه
ليس الا من طريق السماع بخلاف ما يحذف قياسي فان العلم يحصل بطريق الاستدلال
بثبوت القياس … اسند الى قيل سماعي مصدر فعل محذوف اي سمع
حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسي اي قياس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت
القياس الذي هو العلم الموجبة لحذفه قوله مثل سقيا كلها دعا وابدا ولم
النعرا انف كذلك لا يحذف فانه يكون خبرا قوله وجدعا دعا عليه بالذل وتقبيح
… والجدع بالدال المهملة قطع الانف المذكور على كلها من الاول ولفظه او
كلام الرجيم لكان اظهر قوله ويعقبهم … قال الشيخ الرضي الداري
ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف
الجر ولم يقصد بها التنويع وجب حذفها … وان لم يبين لم يجب
وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله لبيك وسعديك وسبحان له
بعدا له وحمدا له … فحمدا حمدا … على المصدر بل هو مفعول به
على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاول في جملة لبيان النوع اي الحمد لله
… وقد ذكروا الكلام … وكذلك المواضع …
فيما ذكرنا منها المصدر الذي يقصد التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد
… نحو اقعادا والناس قيام قوله ما وقع مثنى بعد …
كون المصدر مثنى بعد نفي او كونه مكررا الا للمفعول مثل هذا الحمد والكر …

بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد … فيه وضعا ولم
يساعده استعمال الا في المضارع فقد يستعمل للدوام واريد زيادة المبالغة
جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير ليتمحض عن الكلام معنى الحدوث
… العدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه لهذا المعنى عن زيادة مبالغة
رفعوا بعض المصادر التي تحت عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه
ارتفعه ان ذلك لعدم الحصر الذي يقصد لوجب الحذف وكذا الحال اذا كان منفيا
لكن لم يكن بعد قوله واما قبل صحة لنفي والا لحصر الحال صحة لكل من نفي
ومعنى نفي على اسم مبتدا او منسوخ ابتدائه بالعامل قال الشيخ الرضي
دخول النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا وما
وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا
بكان ووجد فالشرط ان يكون ما بعده خبرا عن شئ لا يكون هو المصدر خبرا عنه
لا يكون خبرا عنه بلا تاويل او مبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه … هو ليس
مفعولا لامر فوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان علق فعله …
علم الامر اقلنا اذ القعين مواضع الرفع والنصب لا يجوز ولا يتجه …
الشرائط في المصدر كما اعتبر بعضهم … تلك الشرائط لكن ما ذكره قدس سره
انسب بالمقام قوله في موضع خبر لا يجوز ان العبارة لا بهذا القيد الا بتكلف
قوله وذلك الذي … قوله واما جمع بين الضابطين لانه … قد
يجتمعان نحو ما زيد الا سير … قوله واجب الا سير البريد
البريد … قوله ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل … الدالة الجملة
المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاية التي هي … مقام
عواملها قوله لا اثر مضمون جملة … نحو … فقراة بعد او بيعا
… فاما بيعا واما … مضمون جملة …

او بغيرهم عسا لا اليح نحو له سير اقربا او سير البعيد الا السير الاكبر
والبعد ليس من اثار السفر الى لوازمه قوله متعقبة بالغ للواقع واحترازا
جوز بعدم التفصيل نحو اما تمنون منا وبعد وغدا اشد وا قوله مصدرها اى
المصدر المفهوم منها قوله وبازه عرضنا عليه وانما سبع على الشيء انزالا بها
نحصل بعده كالازالة نحو بعد الموتر قوله اى لان نسبته امرى لت بما بها نسبته
امر واقع نحو او تعد حمله بحت الظاهر لا المفعول المطلق لا نها فاد التجرح عن
الضابطة اذ ذكر المفعول المطلق بعينه لانه بقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم
مصدره في موضعه فعلى هذا لو فسر قوله وقع المشبه موضع مصدره وقع لا كان شبيه
به ابرسلم عن الشان قوله نحو له صوت صوت حسن فى التسهيل نحو فى مثله الرفع على
بدل او صفة لكونه مع وصفه كالاسم لما جعلوا الموطئة حالا فى وصفه معنى
نحال ولذلك لم يجعلوا لكيد لفظا لان نفسه لم يعده الا ول قال الشيخ الرفع
عندى ان يكون كذا واترك المصدر وان بالوصف نحو صوت حسن قال لى
الاتباع وبحو النعت على حذف الموصوف قوله على الحسن كثير من النسخ ولم يكن فى
نسخة الرضى ولذا قال ولا بد من شرط اخر وهو ان يكون الاسم عاريا غير
لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اى غير محتج نحو لزيد يد بعد الصلاح و
لا بنحو لا يحرج نحو له حركة فى المعولا حركة فى الحجر بخلاف اشتراط كونه عبا
فى الفاعل حرج قوله مشتملة عليهم نحو انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر لان
نحو له اشتمالها على الاسم يدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه يدل على الالة
للفعل منه اغنى العامل قال سيبويه هذه الدلالة تغنى عن التقدير ونحن الشيخ الرضى
ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اى المصدر عندهم لا يعمل
الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وما سبح ذلك فى مررت بها فاذا له صوت لا يطلع بوقوع
الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز عن نحو مررت بالبلد فاذا به

صوت

صوت صوت حمار قال الشيخ الرضى الاولى في مثله الاتباع لكونه وصفا او بدلا
وضعف نصبه لا لاجل المصدر لو ادعى كالفعل لحلوها مما لا بد للفعل من قيد
اجازوا النصب على الحال او المصدر لكن لا يحذف العامل قوله فاذا له صوت
صوت حمار جاز انتصاب على الحال اعلى بغير اخذه وعلى الوصف كما سنذكره وذو الحال
الضمير المستكن فى له اجاز سيبويه رفعه على انه عطف او بيان وصفا على حذف
مضاف اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل وبخبر التعريف مثل اصوت حمار كما مثلا
لا تعرف ما لا صافه وردها عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز هذا اقصر الطويل اى مثل
الطويل واما على انه جامد ولا بالمشتق اى منكرا فاذا عرف كان على الا عطف بيان لا غير
قوله مصابحه يعنى ان صوتا مصدر بمعنى التصويت يعنى بانگ كردن فلا حاجة
الى القول بانه اسم بمعنى آواز وانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء فانه عامله في التصويت
من التصويت قال وصراخ صراخ بانگ كردن وقيل هو اسم استعمل استعمال المصدر ما وقع
مضمون جملة حالا اذ لو وقع على [illegible] يعنى كما وهذا اظهر يعنى قوله لا يحتمل لغيره
الا احتمال الجملة المصادر غيره يحتمل مصدرها مسمى وغيره مفعوله قوله نحو له على الف
درهم اى جر وعلى متعلق او على العكس ولكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل
قول المحب الله اكبر دعوة الحق اى دعاء الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا قول
رد القائم قسما كان قسما بمعنى انا احلف كما هو الحاصل في الكلام اى لى [illegible]
واللام قوله اعترافا قال الشيخ الرضى جعل المصدر في هذا القسم وما يقابله
عامله التاكيد بمعنى الفعل قوله وسبع هذه التسمية من المتاخرين قوله لا انما تؤكد
نفسه واما انه كما نؤكد ضربت ضربت بانفصال لا المؤكد بها مضمون المفرد بمعنى
الفعل وفي مثلنا نؤكد مضمون الجملة الاسمية قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
احترز عما اذا وقع مضمون مفرد له يحتمل غيره نحو القهقرى من رجع القهقرى فان الرجوع
يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق يحق اذا ثبت يعنى الثابت ان يكون

من حق الامر بمعنى تحقق وكلاهما على تقدير المفعول حتى اتباعا كونه على تقدير وضع كونه على شك
قائم محتملا لحمله كالكلام الباطل والكذب غير محتملا لها ويجوز ان يكون صفة مصدر
محذوف اي قولا حقا لما قاله الشيخ الرضي من جميع الامثلة المورده للمؤكد لغيره
اما صريح القول واما في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو
لا فعلنه البتة اي قطعت الفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم
ثم ابدو الى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتين او اكثر انما هو قطعة واحدة لا ثاني
فيه الظاهر وكذا قولهم افعل البتة اي جزما لان تفعله وقطعت قطعة فالبتة
بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا
تردد فيها فيقول المقدر لا اطلع في مثل هذا المقصد ان يحمل الجملة المتقدمة مفعولا
بها لقد صار للنوع فالقول الشاهد لو لحمله المتقدمة كلام المتكلم او الكلام المحتمله
فهي مقولة قوله وسمع بها يعني من المتأخرين قوله ويحمل الرفيف الخفض وترك
بقولك حسن البقاء لا الامر في كعبد النفس للعصر لا لاجل الكلام الا انه يصرف عن
الظاهر ويجعل الاجل مجازا للدرس [illegible] وعلى هذا يسمع [illegible] قوله اصل لبيك التي من
التلبية لانها ماخوذ من لبيك قوله يحذف الفعل في كل ذلك لبلوغ المجيب بالتعبير من
التلبية فيقرع لاستماع المأمور حيث تمثيله قوله وتجويز قبل [illegible]
الى المعنى فطلب الخفة بالكلمة وليس شيء لبقاء [illegible] الى التحضير قوله المفعول فيه
المقصود ما سمع به لا اوقع الفعل به او تعلق به ولكن ان يقول لانه اثر الفعل به
او الحقيق [illegible] لانه يسمى لوجود الفعل في المحل [illegible] قوله ولم يذكر
ابن الحاجب لكن ان يقول لا حاجة اليه لانهم يخرج [illegible] المدلول المطابقة على [illegible]
كما ذكر وفيه مناقشة [illegible] اسماء الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا وليس وقوع الفعل
عليها من صفات مدلولاتها المطابقة بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به او لاخرج الحال والتمييز

والمستثنى

والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى
ان خروج الجملة ظاهر لانك اذا قلت [illegible] اشتركت زيدا وعمرا لان
نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بفعل الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك صار زيد
عمرا فليس عمرو مما تقدم [illegible] عليه بل قصد جعله مفعولا له اعني تعلق الفعل به من حيث
الوقوع قوله ولا تقول في مررت بزيد انه لا صحيح الا اخراجه لانه مفعول به لانا
نقول الامر انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم انه هو مفعول به بواسطة حرف
جر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان المفعول المطلق
غير داخل [illegible] قوله نحو [illegible] زيد ضربت زيدا لا يخرج وجه بذلك القيد صحة اخراجه بل
قوله فلا يرد كعطف المورد نظرا الى انه مفعول لكنه مرفوع قوله وقد سبق عدم المفعول
وكذا اثر المفاعيل نحو المفعول معه كما ان اصل الواو فانها في الاصل للعطف
موضوعها في الكلام قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي
الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر كقوله
في خبر ان [illegible] له مؤكدا بالنون لا تقدمه بل في ظاهر الامر على ان الفعل
منهم وما كان الفعل موذن بكونه مهما فيتعينا فرارا من الظاهر قوله بتخصيصها
بالذكر وذكر الجمهور ذكر العدد لا ينحصر قوله لوجوب الحذف فيها باللاغراض استتار
قد سمعه في [illegible] التي تعرف الامور الاربعة ما شئتها حسب النحو اخاك اخاك
الزمه ونحو الحمد لله [illegible] نحو اما انا زيد العاشق لحيث ونحو ضرب زيد المسكين
ونحو امرأ ونفسه الواو واما للعطف ومعناه احمل على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع
ومعناه [illegible] قوله واقصد اجمل الكلام اي بما انتم فيه والقرينة على تقدير
الفعل انك اذا انهيت عن شيء ثم جئت بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به [illegible] الذهن
الى نحو اقصد او ايت او ما يفيد هذا المعنى ولم يعين ضابطة لوجوب الحذف

لجواز ذكر الفعل معها وانما يجب او ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك
اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وايت خيرا لك ومن وراءك اوسع لك انته خيرا لك وقصد
بها اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري وانتهوا امرا قاصدا او وسطا واما عند
سيبويه فلما ولعله سمع ذكر فعله او عرفت ومنه القول بوجوب حذف فيه الاية الكريمة
غير ظاهر وغاية التوجيه فان العلامة التفتازاني قدس سره منها ان ليس لها من شاع
قوانين الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطبين وهي بها الامثال لا يجوز ذكر
فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا تستدعي وجوب حذف امر قوله وسهلا عطف
على مثال قوله او اهلا لا اجانب لانها جاز ان يكون صفة مكانا جاز ان يكون المراد
اهل الشخص في مقابلة الاجانب الاجنبي كانك قلت اتيت اهلك وقوله فاربك
قوله وطئت الموطئ كونه بالتداول وقال قدس سره في حاشية السهل نقيض الجبل والحزن
ما غلظ من الارض قوله بوجه لعله اليه انه يخرج نحو يا الله قيل اداة تنع مجاز
لتشبيهه بمن لا يصلح النداء ولا يخفى ان القول انه غير صالح للنداء البعيد مع القول
بالتشبيه غير مناسب قال والى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجا
قوله مثل يا سماء ويا جبال يحتمل ان يقول هذا هو لا من باب التخييل لتشبيهها بمن
لا يصلح للنداء قوله ممن لا يصلح للنداء الشرعيات الامر قوله فان المندوب
ايضا كما قال بعضهم يجب هو محزون ويومئذ قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك
كانهم من فرط تفجعهم بالميت يتصورونه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد
ولا تهلك قوله فالاولى اولى مع انه ضم نشر قوله بناء على ان الاتي لان جملة
النداء انشائية فالاولى تقديره ادعو او ينادي لان الاغلب في الانشاء تجيء
بلفظ الماضي قوله واحترز عن نحو ليقبل زيد لم يعل غير نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم
لانه ظاهر نحو الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بجزء طلب اقباله او المنادى
ما يكون حالا لا من ضمير اقباله قوله وما فيه الفعل المقدر وهو نصب المقصد انعا نحو زيد

دعا

دعا حقا وقال الا عند المبرد نحو يا زيد قائما او انا داعيه حال القيام قوله وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان
يكون نسبة العمل اليه مجازا في الظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي
رد بان الهمزة من ادوات النداء او اسم الفعل لا يكون اقل من حرفين بل ضمير المتكلم
لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى ولكونه جملة اجيب عن الاول
بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن
الثاني بانه قد يستتر نحو آف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل بكلاما
كالجملة القسمية والشرطية قوله ومبني على ما يرفع به من الفروع لا الاصول العلم لا عل
فتقصد بالحكم العلم الموصوف بابن مضاف الى علم لان ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء
قوله لفظها باعتبار المحل في محلها اي مفرد معرفة وسيعا بحلا لمحال تركيب
فالاولى ولعلها بحسب التحقيق الاستعمال وفيه حذف قوله ولطلب الاختصار
او بالقياس الى ما علم تعين مواضع النصب من غير حاجة الى التفصيل قوله على الضمة
لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء مثل يا هذا ويا هو لا
وبانه جوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى
المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر
السلام قوله الى ان يرفع المنادى عن صوت النداء ينبغي انه من قبيل ارضعت
المراة هذا الابن قوله او الفعل مسنده عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسنده الى
ضمير المنادى او الفعل مسنده الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم عن مقام
سوق الكلام كان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه جاء على التكلف الذي لا يخفى فالحكم
الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبيها به فلا تنافي المفرد مقابل للمضاف لكن
اريد الفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام
او المفتوح بالالف الالحاقية فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا مع

ما حصل به رجع الى ان المضاف اسم تمّ بعد ان مرّ تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب
اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف
على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له
نحو يا زيدا وعمروا او اسما جنسيا لذلك المجموع ولم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان
المجموع اسم العدد المعين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف
بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك شابه المضاف فيجوز جعله مفردا معرفة كما في قولك يا رجل
وامرأة واما النعت فان الدلالة على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وشرط ان يكون
ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق
وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت
المفرد وصفا نحو يا رجل الكريم بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل
المنادى مفردا معرفة ويجعل الجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة
وفي جعلهما صلة للذي تفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم
المنادى في السعة وحذف صيغة النداء [illegible] مضطر [illegible] الجملة والظرف
عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه بابا لا مضارعا للمضاف فلا
يقال الاظهر [illegible] ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد
النداء معرفة قبل النداء [illegible] يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول
الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا [illegible] يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة
لانا نقول [illegible] الا انه لم يصلح في التعريف مع [illegible] الدخول مختلف
لوقوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا حاجة [illegible] كلها غيبة
الا ان ما اسند اليه [illegible] بواسطة حرف النداء اجري مجرى المضمر الذي وضع للمخاطب
وصار في حكمه وانما عدلوا [illegible] الى الظاهر لئلا يتسارع الى وهم كل واحد
انه المخاطب المدعو وكونه [illegible] افرادا وتعريفا انما اعتبرهما

يقول

65

ليقوم مقام الكاف [illegible] ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة [illegible] وانما قلت
ذلك لانه قد ثبت ان الشيء لا يلزم ان يكون ثابتا لذلك الشيء لجواز الاحتمال
في وسط الشيء قلنا ان المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للشيء مناسب
لذلك الشيء قطعا ولو بالواو ولو قيل ان ثبت به بعينها فهو المقصود
في ذلك [illegible] الاتحاد [illegible] وجعلها كما هو الكاف [illegible]
واذا ثبت انه كان اسمية حكما وهي مبنية [illegible] وما زيد وما زيد [illegible]
ان [illegible] العلم [illegible] او جمع [illegible] في اللام [illegible] بتعريف [illegible] بالسكون [illegible]
هذا المثال [illegible] لفظة يا فانه مقام [illegible] ويخفض [illegible] لفظة يا [illegible]
وهي لام التخصيص [illegible] للاضمار [illegible] دلالة على انه مخصوص
بهذه الدلالة لا بد ان يكون [illegible] وذلك اللام المفتوحة نحو ان يكون اغاثة او
تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع [illegible] الا حالة النداء الا مع [illegible]
لئلا يلتبس بالمستغاث [illegible] اللام في المستغاث [illegible] متعلق لام المستغاث
وقد يستعمل المستغاث له نحو يا لله من [illegible] العراق [illegible] الكلام
اي [illegible] العراق [illegible] دخول [illegible]
لا [illegible] في [illegible] احب [illegible] في [illegible]
بدخول اللام [illegible] وجاز [illegible] الافراد وفيه ان
البدل [illegible] الافراد [illegible] في مقابلة [illegible] في مقابلة [illegible] التركيب ولا يعد
تحاديا حرف النداء او اللام او اجتمعا كانت الغلبة للام [illegible]
وجب [illegible] او [illegible] قوله [illegible] يا [illegible] القاعدة وقد [illegible]
[illegible] ولا لام قال [illegible] اللام [illegible] الزيادة في [illegible] المستغاث
[illegible] الزيادة كزيادة [illegible] واوا او ياء او الفا يا طالعا جبلا
فانه ان لم يعتبر [illegible] على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا

للمفرد لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يحرى عن المنسوب المذكور المقدر تكثير نفع
فيه وهو الى طالعا جبلا ان يكون معرفة وانه لا يوصف المنكر فكيف يصح ان يكون
موصوفة بنكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع وقصد
تعريفه قوله وهذا الوصف نصب جبلا اى يا رجلا بالنصب حال لكون رجلا غير
معين لا حال كون رجلا غير معين قوله سيل يا حسنا وجهه نظر تعالى فيه حسن وجهه
لا حسنه وانما قيد به بقوله نظر تعالى لكونه تعالى فيه نكرة لم تعرف بالقصد
به بقوله يا حسنا وجهه الظريف انت اعلم ان المضاف او القصد يعتبر وجب
تعريف صفته الا اذا كان منونا نحو يا ... لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما
لا يعجل الغفور قيل يقال قد وذلك لانه نكرة وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفها بالنكرة وان
كان ... النداء قوله وتوابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم للتوسط
اعتمادا على ما سنذكره قوله لان توابع المنادى المعرف غير البدل والمعطوف الا في
حكمهما قوله ما تبعه للفظ فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا زيد وعمرو ولم يحملوا
على محله النصب كما في الحسن ضربت زيدا وعمرا قوله وقيد بالمبني لكونه على ما يرفع بهذا
القيد يستفاد من الحكم بجواز الرفع للمنصوب في تابع المنادى لا الفتح وكذا ان المنصوب
... في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان منصوبا وذلك الى نقول اللام ... للعهد
الى ما فهم ... او يبنى على ما يرفع به فلا حاجة الى القصد قوله او شبهه ما ...
انه لا حاجة في ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه ليس حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في ادراجه
عنه يحتاج الى التعميم كما اشير اليه قوله فانهما لما انتفى فيهما ما غير حكم المفرد تحقق
العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف اذا كانا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه
وما هو لا القصر ان رجلا قوله ان المنصوص صح في شرح المفصل لان التأكيد اللفظي
وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى وكان حرف النداء مباشرة عما باشر الاول
قوله نحو يا زيد زيد نص في الكافية فجعل ان علي ذلك ... سيبويه اياه

... نظر لانها تفيد ما لا تفيده الاول واذا وصف ... ونعم ... علي انه
ما كد بلفظي موصوف او بدل منه ما يحصل له من الوصفية كما في قولنا بالباهلة ...
ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف قوله والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى
المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العلم واستغنى بان يد العالم علي الاصمعي في
انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قوله وعطف البيان وذهب الشيخ الرضي الى
ان حكمه حكم البدل قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه قيل والمعطوف
المعرف باللام مع انه احضر ليشعر بالمانع الاصلي وهو امتناع دخول يا عليه ويخرج
عنه نحو يا محمد وانه لتعين الرفع قوله يرفع ولا يبنى الصفة كما في يا رجل ظريف لان النفع
متوجه الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهه بالرفع في كونه اثر كل عامل
... المظهر ... فتح المنادى في مكان البناء قوله الظاهر او المقدر مثل يا فتى ...
هؤلاء فانه ... معرفة كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ... ان يكون
ضمها محليا لا مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه كما ان نصبا محليا لا منصوبا فالو
وقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف الممتنع دخول يا عليه اللام للعهد والجار والمجرور
متعلق بقوله المختار قوله مع تجويزه النصب للمراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان
المعطوف بحرف نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر خليل الى جانب المعنى واستقلاله بجعله
مرفوعا تبيها علي الاستقلال قلت يبنى ... الرفع اذا كان المسوغ عن المضموم يعني
بهذا الوجه ... او النصب على الاستقلال ... الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما قوله الا كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا
... على ما ... لانه ان كانت اللام في العلم احترز به الخليل الا الف
واللام لا معنى لهما فيه ولا تفيد التعريف بل المح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد
عنهما وان كانت اللام في الحسن احترز بها عن ... الا اللام اذ تفيد التعريف
فليس اللام كالمجرد انتهى ان قلت نحو زائد يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا اللام

فلما كان في شرح ما يعنيه أو غيره مما فسر به الشارح قدس سره قوله الا كالجنس في
جواز نزع اللام عنه علما كان أو غير علم قد جاء في الرجل وحيح عنه الصعق [illegible]
تحقيق حال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم أن العلم إن لم يكن منقولا مع
اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدرا كالفضل [illegible]
للمح الوصفية وقصد مدح أو ذم لكنه غير مطرد ولا يصح أن يقال في محمد وعلي
المحمد والعلي وكذا إن كان اسما بمعنى حتى بقصد مدح أو ذم كالأسد والكلب [illegible]
في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وإن كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لأنها
كبعض حروف الكلمة وهو أقسام منها ما يكون في الأصل للجنس ثم كثر استعماله في واحد
لحصول حقيقته فيه من ذلك الجنس وإن يكن معه اللام أو إضافة لتقييد الاختصاص
وهو العلم الغالب والأول كالنجم فهذا القسم مقصور معنى جنسي ثبت عرف ثبوته للمعنى
العلمي ومنها ما لا يكون له معنى كالثريا والدبران والعيوق أسماء الكواكب مخصوصة
ومنها ما يكون له ذلك لكن لم يثبت كما في أعلام الأسبوع من الثلاثاء والأربعاء والخميس
فإنها لم يثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يكون له ذلك وثبت لكن لم يعرف
ثبوته للمعنى العلمي كالأخرى للكوكب فإنا لا ندري [illegible]
أعلام غالبة [illegible] لكن بحسب التقدير [illegible] فإن الغالب في الأعلام
اللام لأنها إن يكون أجناسا صارت أعلاما بالغلبة قوله [illegible] نظر إلى
تمامه [illegible] الشيخ الرضي كلام نظر إلى الحق العارض قوله غير ذكر صفة
أو صلة قوله أي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد ومضاف
قوله إلى العلم المنادى قوله على الضم [illegible] واجعلهما علما
قوله فتحقيقه بالفتح [illegible]
في غير النداء تنوينه [illegible] قوله التي هي حركة [illegible] ذلك كون
الفتح حركة المستحقة في الأصل قوله وإذا نودي المعرف باللام [illegible] العلم جمعه

المعرف

المعرف باللام فحذف اللام لا بالتوسط فيقال [illegible]
وقد جاز اللام فيهما لبعض الشعر [illegible] بقوله المعرف
باللام قوله [illegible]
قوله مثلا إنما قال مثلا [illegible] المعرف باللام على الإطلاق [illegible] يا أيها
الرجل وأخويه بخصوصها ولكن [illegible] بقوله يا أيها الرجل
وأخويه الكلام الذي وسطه أي وهذا ويا هذا كما قيل في كل [illegible] المراد
كل ظالم عادل قوله بتوسط أي هي موصوفه [illegible] الأخفش هي موصولة حذف صلتها
وجوبا [illegible] للمنادى [illegible] كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة
وإنما لم [illegible] مبني على الضم
مع ها التنبيه [illegible] كحرف النداء [illegible] المعرفة
[illegible] بعد حرف النداء قوله بتوسط هذا [illegible] في الوصلة [illegible] وقد يقصد نداؤه
بجملة أي فانفرد فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ولم يؤت بتابعه كما يؤتى بتابع أي فيقال
يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لأن المعطوف في حكم
المعطوف عليه [illegible] اللام ولا يجوز الاقتصار على أيها ولا يؤتى
بتابعه بل يؤتى بتابع بعده فلا يصح يا أيها الرجل وعبد الله لامتناع وقوع [illegible] الا
بذي اللام قوله بتوسط الأمرين معا [illegible] يقع النداء على
ما يقصد نداؤه [illegible] لأن النداء لا يقع إلا على ما هو معلوم [illegible] إلا
إذا قصد التنبيه [illegible] عنده
ثم الآن أن يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه [illegible]
التعيين ثم الآن أن يكون ذلك المبهم [illegible] المعرف باللام فيقع النداء
عليه فلذلك [illegible] رفع ابهامه
بالمعرف باللام إذا أريد [illegible] أن يخص [illegible] إذا قطع [illegible]

وابدلهما اضيف اليه ما التبس لما عرف فلا احتاج بينهما بخلاف ما اذا لم يقطع وابدلهما
اضيف اليه السوى فانها مبنية لما اضيف اليه وجب رفع اتباعها المعرف باللام او موصوفة
باسم الكافي الذي يرفع اتباعه المعرف باللام وانما وصف اولا باسم الكافي لما فيه
التدريج في التعيين والتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق لانه المقصود بالنداء
تحت الواقع لا تحت اللفظ فذكر ليدل على معنى المتبوع لانها توابع [illegible] معرب
اندفع بتقدير المنادى [illegible] تابع المعرب فيجوز فيه الوجهان نحو زيد قائم وعمرو
بالرفع والنصب وقد دفع [illegible] بان [illegible] معرب للوحدة فلا يسقط الحكم [illegible]
المذكور ليس تابعا لمعرب واحد كما زيدا باعتبار تعدد اعرابه [illegible] لا معرب واحد وفيه
المعرف باللام [illegible] اعرابه الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوبا
المحل يا الله خص هذا اللفظ بما [illegible] كما خص مسماه [illegible] باشياء [illegible] قطع
همزة في النداء وغيره وقطع همزة [illegible] مع [illegible] فيه حذف حرف النداء والتعويض [illegible]
واخر [illegible] تبركا [illegible] نحو اللهم وقد يزاد [illegible] في اللهم ولا [illegible] اللهم عند
[illegible] كالموصوف الاسماء المخففة [illegible] النداء [illegible] نحو يا فل ويا نومان اي كثير النوم ولا
يقال رجل نومان [illegible] نحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على [illegible] وعوضت
اللام عنها [illegible] لا يجمع بينهما الا شذوذا نحو قوله معاذ الاله ان تكون كظبية
[illegible] في سنة الكلام [illegible] وقوعها في غيرها نحو قوله [illegible] لا ابهيه الكبار [illegible]
[illegible] الكبير [illegible] قوله من اجلك [illegible] جنت بحيله
بالوصل [illegible] في قولهم فيا الغلامان [illegible] اخره [illegible] لي شرا [illegible] ان تكسبا
لي شرا [illegible] ولكن حقا لمن يصلح له هذا الكلام قوله [illegible] ركبت او [illegible] قصد ذكر المنادى
[illegible] كرر المفتح فقد ذكر [illegible] اليه قوله [illegible] اما ان الاول مفرد [illegible]
فظاهر اما ان [illegible] مفرد فلا تكرار للاول بعينه وانما عدل [illegible] المجهول حسب الظاهر
قال اما النصب في الاول فعلى انه تابع [illegible] على انه تاكيد لا يخرج عن العلمية بالاضافة

دال القصد

68

دال القصد الى المقتضى بغار القصد الى المفرد دال المقتضى او ضح من المفرد فلا يكون
على الاول [illegible] فاذا [illegible] الاول توطئة كالثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان
ويتم الثاني [illegible] لفظي [illegible] تاكيد منه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني
بلا مضاف اليه لا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة
لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى
انك تقول ان زيدا [illegible] مع امتناع الفصل بين [illegible] اسمها الا بالظرف والجار
ولا [illegible] ابدا [illegible] وامتنع ان يعرف بحرف لا يدخل الا على الاسم قوله وذلك [illegible]
والجليل قوله او مضافا الى عدد المجرد لئلا يلزم التعدد [illegible] قوله [illegible]
لانه اما تابع مضافا [illegible] كذلك [illegible] وما كيد لفظي والتاكيد اللفظي في [illegible]
حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية او بنائية كما ان الاول [illegible] النون
[illegible] كذلك [illegible] قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب
المبرد [illegible] قوله يا تيم تيم عدي [illegible] ابا لكم قال [illegible] لا ابا لك هو مدح [illegible] انك ماجد
شجاع لا تحتاج [illegible] وقال الازهري [illegible] قوله
لست [illegible] قوله فتح الثاني وهو [illegible] كما هو مشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله
الكفا بالكسر وقد يضم [illegible] الاسم [illegible] الاصح [illegible] القراءة
الثاني [illegible] قوله وقبلها الف [illegible]
المناسب للنداء [illegible]
[illegible] جارية [illegible] جاراه وناجاه قوله وقد جاءت [illegible] الرضي
اما فتح [illegible] قوله ويكون [illegible]
[illegible] معطوفة على الفعلية الواقعة جزاء وقوله
وقفا اما حال او ظرف [illegible] فعلا معطوفا على الفعلية [illegible] وقفا
قوله وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي [illegible] الالف واو

على ما علم ان يكون الياء وصلا فلو وقف عليها بالسكون اجود ونحو حذفها واسكان
ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي
بالسكون الف وواو وقعت على ما علم بفتح الياء وصلا الا انه للوقف وجاز
لحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله ابدال الياء لانها تستثقل في انها اذا
في اخر الاسم وما كان الياء مدلا عن الياء عن تخفيف الياء طول الياء لكنها توقف
عليها بالهاء لانها عوض عن زايد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي فلا يكون جاز
قوله تاء التانيث في المذكر احتياجا الى ان فيها ابو وما اشبه للتفخيم كما في علامة فانها
للتفخيم وبان التاء في ابت ليحمل على ابا بت مع ان التاء في المذكر غير عزيز نحو حمامة ذكر
وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل عنه فيكون
في البدل تنبيه على المبدل منه قوله وقد جاء الضم وعليه قراءة يا ابت بالضم لاجرائه
مجرى المفرد المعرفة لا اسم تماما قوله التاء بلحوق التاء الشين قوله ولا عطف على محدود
اي بغير الالف وكلا قوله في غير جاز وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا
في فيّ من فمويهما قوله اي واقع نعتا ان جواز وقوعه قوله في سعة الكلام هذا القيد
متبادر اليه الذهن وهو مقابل الجواز للضرورة ولكن لا نقيد بجعل الجواز شاملا
شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء
هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود ومع هذا الاساس لان
الياء في حال نداء اكثر اعتناء لاسمه منه في غير حال النداء قوله للضرورة شرح
اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه
الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وجد اللام مشروط
باتحاد الفاعل وحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لان القصد
المعنى ولكن يرفع ضرورة على الحجة اي الترخيم في غير ضرورة نحو قول ابن حارثة
ادمى فتستغاث الان اذ ميته قوله وهو حذف الاطراف عدم تعريف الرخيم على

حكمه

حكمه لكن قد عرفت ان المقصود قوله اي ترخيم المنادى الترخيم بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة
وصفة ولغة الكلام رخيم اي رقيق والرخيم التليين قوله حذف اي اخر المنادى فيخرج
حذف يا علاما لانه ليس في اخر المنادى بل قبل اعتبار الاعراب فيما قبلها ودخل فيه حذف
الكلمة الاخيرة في بعلبك بل قبل اجراء الاعراب عليها قوله اي التجرد والتخفيف فيخرج
نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا نحو يد لان حذف اخره للزوم حذف الاخر من ما قدر
الاعراب او السكن لا اخرو الاجراء الاعراب على حرف العلة اذ في ذلك نقل وقيل
في اخر اي الترخيم حذف في التركيب والمحذف في حالة الافراد قوله لا لعلة اخرى فان قال
انه حذف في الاخر لا لعلة او على سبيل الاطراد وهذا المعنى واما الاطراد للدفع
ان في بالاله قوله بارجاع الضمير المرجوع الى الترخيم مطلقا لا ذكر المقيد مستلزم
لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى كان الرخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط
الرخيم او الكاف واوقع المنادى ولكن ارجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله ان لا
يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ يسبق منه
جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله او محكيا قيل الاولى ذكر المضاف في المشبه
او فيهما منحيا احكاما قوله لا يلتبس اجزاء المنادى ونظرا الى المعنى هذا الظاهر او الكاف
المركب الامتناعي علما كان جزء الاول بمنزلة زايد واما الثاني فمثل علما في المقام حيث
انه مضاف الاسم هذا المضاف اليه قوله ولا ما ان حال للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا ال
عكرم اي ال عكرمة قوله لا يلتبس اجزاءه هذا الظاهر اذا لم يكن المركب الامتناعي علما واما اذا
كان علما فلان المركب الامتناعي يراعي حال جزئه قبل العلمية في استقلال كل من جزئين
باعرابه فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية اللفظ والمعنى قوله ولا جملة يعني الكثير
ترخيم الجمل نحو تابط قوله ولزيادة على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم
الذي هو حكم المعرب انما قيد بجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو يد ودم واما
نحو يد فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به لا لعلة موجبة انما قيد بجواز النقص لعلة الموجبة

70

اخره عقد ويقال غنم النقد قال وقس ع في حاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في

الصراح نقد بفتحتين نوعى از كوسفند كوتاه دنب وبار زشت وفي نقده يكى تعالى

لكنك وفي خمسة عشر قالوا اذا ركبت اثنا عشر واربعة عشر وتسعة عشر وتسع عشرة

حذف عشر مع الف والياء لانه عشر بمنزلة النون في اثنان قال المحقق فيه نظر من جهة ان ...

[illegible]

[illegible]

۵۹۱

طويل الغش يعني فانه الصلح هو طارئ على الجار واثر شوط كويند كري
كراوين جماعت كريو اثر بالكسر الف جماعة على غير القياس قوله فلا يرخم وقلب يا لانه
لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة
نحو التعازي والادلي والمساوي في حكم المتمكن لعروض بناءه قوله وقد استعملوا صيغة
النداء في المندوب كان في صيغة الندا معنى النداء والاختصاص فنقل الى المندوب لما
فيه من معنى الاختصاص وكثير ما يحمل العرب بابا على اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في
امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه وفيه نظر وجه اعراب المتفجع عليه لو
فاره غير ظاهر لانه ليس منادى عنه ولا مفعولا ولا منصوبا بفعل التفجع لانه
يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال المندوب منصوب بنزع الخافض او هو [illegible]
موضع خامس من مواضع حذف العامل للمفعول فيه قوله يعني يا لما كان اشهر صيغ
النداء اختص اطلاق صيغة النداء الخ وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في
هذا الباب قوله المتفجع عليه التفجع [illegible] عليه اللام قال الظاهر المتفجع له
ولعل على بمعنى اللام [illegible] كما في [illegible] معنى البكاء وفيه لا يحمل
المتفجع عليه موجودا قوله بيا او وا [illegible] صيغة للمتفجع [illegible] والاستعمال
متعارف [illegible] قوله اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى [illegible] وجواز
في المقصود اغرب [illegible] على المقصود عليه قوله وجاز [illegible]
سواء كان مع يا او وا [illegible] مع [illegible] قال الشيخ [illegible]
ان يقال ان [illegible] على [illegible] يا [illegible]
معها قوله [illegible] المندوب قوله فان خفت اللبس قال الشيخ
الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية المحققة [illegible] ويقدر [illegible]
في المستثنى [illegible] الرجل وكذا المتحرك بالحركة البنائية [illegible] اللبس والمعنى [illegible]
[illegible] ولا [illegible] فانك تقول في ندبة يا غلام [illegible]

يا الاخره يا غلاماه قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلام لحصول اللبس بندبة
يا غلام بالضم قوله واعلاماه [illegible] المندوب [illegible] متفجعا عليه جاز
ندبة المضاف الى [illegible] ولا [illegible] في الندا المحض يا غلامك لا تستحق حذف المضاف
والمضاف اليه [illegible] الى هذا المثال بقولك واغلامهوه قوله واغلامكموه قال الشيخ
الرضي اخر المندوب ان كان [illegible] نون [illegible] ميم جمع او غيرها
اما التنوين فيحذف [illegible] ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفت لالف
الندبة نحو واعلاماه [illegible] فانه يقول [illegible] الف الندبة وان كانت
واوا او ياء فان كانت حركة [illegible] الفتح [illegible] واندباه يا غلامي
بسكون الياء [illegible] يا غلاماه [illegible] اصلها الفتح [illegible] يا غلاميه وان لم
تكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانا مدتين فانك [illegible] نحو واغلامهو
وواغلامهي [illegible]
مدتين [illegible] الف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا ياتي بعدها الف الندبة
لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه واغلامهمي الواو والياء بعدها [illegible]
حذف في الجمع [illegible] المد الندبة واما الف [illegible] فقلب واوا ويا للفرق واما
ان كان غير هذه الاشياء [illegible] الف [illegible] قوله لبناها [illegible]
الف [illegible] ساكنة [illegible] بحركة [illegible] تحذف
وصلا وربما في الشعر [illegible] في الوصل مجرى [illegible] قال الا المعروف
[illegible] ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندا او بعدها [illegible] ان يكون المتفجع عليه
[illegible] او غير علم نحو [illegible] وانما [illegible]
من قوله [illegible] قوله لان [illegible] الصفة ليس [illegible] والمضاف
لهذا جاز الفصل [illegible] بين الصفة والموصوف [illegible] والمضاف اليه
وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم [illegible] وكذا [illegible] كما تقصال

الموصول بالصلة قوله لان اداة لم يكثر فيها بعد الفعل يقتضي اختصاص بحذف بالعلم
وليس كذلك قد يقال لا يجوز حذف من النكرة لان حرف التنبيه مما يستغنى عنه اذا كان
المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون بعد الا في المعرف ولا في المعرفة
بحرف النداء او هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف حتى لا يظن بقاؤه
على اصل التنكير قوله لانه كالعلم حكما ولانه موضوع في الاصل … الذي لم يخاطب بين
كون الكلام مشارا اليه كونه منادى اي مخاطبا تاخر ظاهر عليها احرج في النداء عن
ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة يدل على تغيره وجعل مخاطبا وهي حرف النداء
قوله سواء كان مع ما نعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع ما او لا فلا يرد قاله
الشيخ الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه
الا مع ابدال الميمين منه في اخره قوله نحو يوسف اعرض عن هذا واعترض عليه بانه
لو كان عن هذا الحرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف
بكسر السين قوله ولفظة اي اذا وصف باللام فانها واقعة اسم جنس تعرف بالنداء
الالف المقصود بالنداء كما وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله
والمضاف اليه اي معرفة عطف على قوله لفظة اي قوله اي صر صبحا او ادخل في الصباح (اي حرف النداء)
قالته امرأة امرئ القيس لما اصبحت احدث منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء
وقيل يستعمل للمغموم قوله افتد مخنوق صار مثلا للحض على تخليص النفس من
الورطة الشديدة قوله وفي اطرق كرا اطرق كرا خاموش بودن وچشم در پيش فكندن
وسر فرو كردن قوله هي نية او اسمها بالمبدأ لا رض فيلقى عليه ثوب فيصاد وصار مثلا
لمن يتكبر وتواضع من هو اشرف منه قوله والمغنى ان النعام قيل معناه ان ذكر الجبار
يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصياد ان طويلا … فاكلها … النعام قد
اصطيد قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام من قوله وزين لهم الشيطان اعمالهم
فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا … فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز

ان لا

ان يقال انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال
انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او يقال اي زين لهم الشيطان
لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اي … او مطلقا وعلى
الاول يجب تخصيص كلام في قوله الا الاسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف جامعا لعدم
على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع عدم الحدود
بالثاني من المواضع الاربعة لانه يحسب بعض افراده قوله اي ما اضمر عامله بناء على
شريطة ان على نيابة وذلك الى يقول يعني ان على حصوله للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا
على شريطة وقوع التفسير الذي عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله
اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس فيه …
لان الجملة الثانية لم توت لمجرد التفسير اي لمجرد التبيين الجملة الاولى بل تمامها باعتبار
تعلقه في كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا قوله كل اسم بعده فعل … او شبه
المانعة قال بعده فعل مسندا او فاعل الظرف قوله ورد ان … لا حرف الفعل بما
بعده عليه اما قبل الالف المجرد نحو زيد … او بعده كالمثال
المذكور ومثل زيد اضمر عمرو … ان يكون عمرو مبتدا او ضارب خبره قال مشتغل عنه
لا حد الامرين المفهوم من لفظه او لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله مشتغل
باشتغال الضمان معنى الفراغ او كما الاشتغال معنى للاعراض قوله او متعلق ضميره
بهذا القيد تصحيح بالزام الضمير وتعليقه العاصم ان يكون الضمير … بوجه ويتصور
ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا لذلك
الفعل او شبهه نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه ومنها
ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير او معطوفا عليه موصولا عامل الضمير
او موصوفه نحو زيدا القيم … اكرمته او رجلا يضربه قال لو سلط عليه
بركاشتن برچيزى قوله او مناسبه في الكثير الفسيح الجنس من كتبه وانما … عمر

لم يعمل فيه لاشتغاله بالاخر ويمكن ان يعني بتسلطه تسلطه بعينه او بما هو في حكمه
في دخوله الى الالحاق قوله وبعد الفراغ عن العمل ح ليخرج نحو انما
اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون الاسم فعل التعجب او مصدرا
او صفة مشبهة ومصدرا او ما له صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما
وان غير جواب النفي دون لم ولن ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا
بعد الا او مؤكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير منفصل راجع اليه نحو زيد ضربته
او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة
او غير واقعة موقعها فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان الفاء
اما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزاء الجزاء
دخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما يستفاد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث
وهو ان زيدا في زيدا ضربت علامه يخرج عنه فليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا
العمل فيه بل في المعنى ما نعا الف او الضمير لم يقع على زيد لا لفظا ولا في المعنى
غير مانع عن العمل جوازه لانا نقول يدخل فيه بتاويل كل شيء فعلوه في الزبر اللهم الا
ان يعتبر صحة المعنى في التسلط فيكون قيد التسلط ضروريا ولم يكن من هذا
القيد وبعده واحدا كما قال الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه ما يلي التراد
انما يكون في المفردات قوله باللزوم بان ثبت الفعل ولو بواسطة كما اذا توالت اسماء
منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه
ضربت غلامه قوله ولا يتصور الا بتقدير تسلط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ
الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه معمولا نحو زيدا ضربت غلامه
ان المقدر ضربت متعلقه ثم ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر
ومعمول الظاهر يفسر المتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجرور مع المتعلق نحو زيدا
مررت به وجوز فيما بعد الفعل الاول وبعد الفعل الملابس قوله نصب الفعل

بنفسه

نفسه ما بعده الا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخرج ما عدا الصور الاولى نحو ان بعد
ما بعد الا المجرد وما بعدها بتكلف بان يقال انها سادة افعال صالحة لان يتعلق بها
وفي قوتها اعني جاوزت وانتهت ولابست العصور الا وفيها اشكال اذ لا يجوز
تعلق فعل كالمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان
يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل
تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم
تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بالجملة قوله في مكان الاضمار قال قدس سره
في الحاشية اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وان لم يكن منه في الواقع قوله ويختار الرفع بالابتداء لسلامته من تكلف تقدير العامل
بالابتداء السالم يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل وليشير الى وجه اختيار
الرفع قوله او قرينة ترجح حال الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كان
مع وجوبه او جوازه على الرفع وما اه قيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة
للنصب موجودة في مثل زيد ضربته وكذا انتفاء القرينة المطلقة يستلزم وجوب الرفع
لا اختياره نعم لو جعلت ضميره في قوله عند عدم قرينة حالا راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج
الى هذا القيد وفيه بعد قوله سلامته عن الحذف يعني التقدير الذي يخالف الاصل وقيل ان على تقدير
الرفع ايضا يلزم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة طلبية انه كذلك لكن وقوع جملة
خبرا اهون من حذف ما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه يلزم ح خروج مثل
زيدا ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في القسم الذي يليها قوله كما قال الشيخ الرضي
قرينة الرفع الى الجامع قرينة النصب ويكون اكثر منها فيعطف عليها ما ذكره اما
واذا للمفاجأة قوله مع عن الطلب لم يتعلق مع الخبر مع انه اظهر لان الانشاء
ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول اما مع عطف الجملة التي بعدها على جملة
او مع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فاكرمه في جواب ايهم اكرمت

في القرينة التي تقوم مقام النصب هي السابقة والنظائر المذكورة قوله كالامر والنهي
والدعا حيث الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من
هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم قوله فالرفع تصحيح واتم الجملة الطلبية لما
لكون اسمية لا يحصل الطلب بالفعل الاكثر الا اتفاقا حرف الطلب للفعل كحرف
الاستفهام والعرض والتحضيض ولا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم
فالمراد بلزوم الاسمية والمراد لزوم الاسمية في هذا الموضع لورود النصب هنا
قوله عطف جملة ولم تكن قوله على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل
ضارب عمروا وهند ايقيتها فان اسم الفاعل الشبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه
عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن زيدا وعمرو بغيره لكون فعل التعجب لجموده
وتجرده عن العروض حقيقة بالاسما والظاهر ان تحمل الباقية في المثال المعروف عمرو ضربته
لا عاطفة في الا لزم عطف الخبر على الانشاء قوله ولا يعقل معمولها في علام لعدم
معمول لما قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحذو واما اذا
كان الاسم المجرد بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم ... كما صرح به الشيخ الرضي
فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح لما
ذكره وحسن قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز اللفظ في الشرط وذلك على ما
ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا
وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بمعانقته ولهذا قبح هل زيد
ضرب قوله واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا
الى ان حكمها حكم اذا في وقوع الجملة بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى
الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها فاقدة عن
افادتها اذ ليس دخولها على خطر الوجود قطعي الحصول قوله وحيث وهي شمانا فان
حكمها حكم متى قوله اذ هي مواقع الفعل فانه لا يثبت المعنى لجواز تقدير فعل الرفع

فعال في اوزيد يقتل او اقبل زيد يقتل ويمكن ان يقال الاولى ملابسة المفسر للمفسر
وفيه فوات ذلك قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة عطف على قوله في الامر اي في الامر الثاني
لفظ لخوف للفرق بين معنى اللبس وتوهم جاز الاول انما يكون عند ... والاحتمال
وفيه واجب واما عند بعض رجحان النصب ورفعه مجاز كما يجري فيه وذلك لان الالفاظ اذا دار
بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله وهو خلاف
المقصود قال الشيخ الرضي حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان
المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لان الاسماء والكيفيات المعدومة فاذا اريد
بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر فيه لان الاسماء لم
تتناول الشيء للمعدوم ولم يختص بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم
جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى
الواو وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا يلزم ان يكون المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر
المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا
بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود
وسكوا الامر في الاخبار قوله فلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه من الاسم
من حذف العامل معارضة بالقرب لا بعدم حذف العامل مرجح للرفع لان القول ليس
ذلك المثال من باب حذف العامل بل من باب الاقتصار على بعض المركب اعتمادا على علم
المخاطب لا بد له من عامل اذا كان جملة فهو فيه غير هذا المثال وقد منع سيبويه ذلك
لئلا يلتبس حمل الجملة فعلية النحو معطوفا عليها او على الخبر قوله فلنا هذا باعتبار
المنتهى او جعل الجملة خبرا او اجعل الفعل وحده خبرا او اعتبار اسناده الى
المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما في زيد عمرو وكان الكبرى معقولة باعتبار
المستتر الذي هو الضمير قوله بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسما الرسمية في الشرطية
والاما انه يجوز تحليل فيها قوله التحقيق قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي

لشك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني مما يليق بالفعل وكان
الفعل اختصاص حروفها بالفعل إلا أن بعضها بقي على ذلك الأصل كحروف
التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين
مع أولويتها بالفعل كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختص في اختصاصه
كما لا للعرض وكذا إن الشرطية فإن المرفوع في إن امرؤ هلك نحو زيد عند الأخفش أن
يكون مبتدأ قوله فإنه إن صدق عليه قال الشيخ الرضي ما حاصله أن ليس الفعل
الواقع بعده مشتغلا بضميره لأن معنى الاشتغال [illegible] بالضمير الاشتغال به نصبه
الضمير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار إسناده إلى المصدر المدلول
عليه حتى يكون المعنى ذهب الذهاب ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه
بالفعل [illegible] وأن يكون المصدر الذي في الفعل مخصوصا قوله فيكون تقديره زيدا
يلابس الذهاب الأظهر أن يقال ملابس زيد الذهاب وفي هذا المثال أيضا الصفة
للموصوف وفي المثال مبتدأ الصفة لموصوفها قوله مع إلخ وما المسند إليه
[illegible] إلى الاسم كذا قدر عامله بتفسير النفس نعم عامله موقع الاسم المشتغل عنه
المفسر للاسم إن أحد واقع [illegible] استجارك المقدر وعامل الضمير استجارك المفسر وزيدا
في أن زيدا ضربته واقع في ضربت المقدر موقع الضمير في ضربت المفسر وإن التقدير أن
زيد لم يقم إلا هو أن لم زيد لم يقم إلا هو لاستعمال النفي بإلا وكذا في أن زيدا لم
[illegible] إن يضرب زيد لم يضرب إلا أباه ولا يخفى أن نسبة يضرب إلى [illegible] أو ذهب
لكن نسبته إلى ذهب لأنه مسند إليه وزيد مفعول قوله واجب الابتداء كذا ذكره في المفصل
وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعا بإذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطه
ذكرها في شرح المفصل قوله وكذا خبر ومبتدأ وفيه قوله للتوابع وكل صغير وكبير مستطر
السطر مشتق قوله لتحسب لا يغادر لا يترك شيئه كبيره ولا صغيره قوله والظاهر
لا يمنع الفاء لتحقق الظاهر دخوله في هذا الباب لأن ما بعدها يعمل فيما قبلها نحو [illegible]

وربك فكبر قوله على بعضهم هو عيسى بن عمر قوله ونحو الزانية والزاني الواو إما للعطف
على كل شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل و
حمل قوله وجملة بتقدير المبتدأ أي هذه الآية جملة تعليل آخر معطوف على الأول
وإما للعطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وحمل قوله الفاء بمعنى الشرط المشير إلى التعليل
جر لقوله نحو الزانية بتقدير العامل وقوله وجملة معطوف عليها عطف مفرد على جملة
لها محل من الإعراب قوله شرط بمعنى الشرط فيكون الفاء صلة ويجوز أن يكون النسبة
عند المبرد وصل ظرف لعامل الفعل المقدر الأظهر أنه ظرف للنسبة بين المسند والمسند إليه كما أن
قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر قوله في قوله إن الذي [illegible] الكلام
قوله وقيل هذا الفاء إنما قال قيل لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها
لغرض كما في قوله [illegible] وأما التسمية فالظاهر جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها قوله إذ لا اتجه
لوجه المبرد وأقوى من هذا الوجه لعدم احتياجه إلى إضمار ولو اعتقد المفصل لكن فيه أنه
يلزم أن يكون الإنشاء خبرا قوله مبتدأ محذوف المضاف أو خبر كذلك والتقدير هذا حكم
الزانية والزاني كما تعالى في الفصل الآتي قوله إن شيء زنيتما [illegible] وذلك [illegible]
شهدا أو بالإقرار قوله وقيل إنه وما بعدها ابتداء الكلام ولا يخفى أن القول بالزيادة
مع ظهور احتمال التسبب بعيد قوله أو للتفسير أي الأحد والاثنان والاتحاد متضمن للموصوف
الذي هو الحكم قوله وخبر جملة نحو أن يعمل أن بعد فاء التعقيب أو التسبب إذا كانت الفاء
واقعة موقعها لا العمل قبلها قوله واختيار النصب يعني أن الشرطية [illegible]
استعمال النصب فيه [illegible] نصف المقدم وهو ما ذهب إليه المبرد
أو سيبويه وإنما حمله على ذلك إذ لو لم يحمل عليه لكان معناه أن اختيار النصب
واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع أصلا فإن [illegible] لا يعبأ به قوله لضيق
الوقت كما في قسمي التحذير ضيق وقت هو أضيق في القسم الثاني ولهذا لا يذكر إلا
المحذر منه قوله وفي الاصطلاح الذي هو معمول [illegible] الفعل التحذير لكونه محذرا

او محذراً منه قوله اسم عمل فيه النصب المفعولية زيادة في اطلاق المعمول على اللفظ

باعتبار محل الاثر العامل قال بتقدير اتق لما ثبت النصب ان بعد ايا باتق ودون

التحذير قوله تحذيراً مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر

لا يجي الا مضافاً الى المخاطب والمضمر لا يجي الا للمخاطب وقد يجي متكلماً نحو اياي

والشر وسمع اياه نحو لا تحذر وغيره بتقدير حذر خطاباً والاول اولى كذا

ذكره الشيخ الرضي قوله او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهراً ومضمراً سواء كان الظاهر

مضافاً اولا والمضمر متكلماً او مخاطباً او غائباً قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي

في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مقدر عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى

الا بتقدير في الاول مقدماً اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضاً لان التحذير من انواع

والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بوجه لا او بهما

الى ان قوله قسيم لما هو المذكور قبل والمذكور قبل مفرد وما بعدها جملة وانما

جاز لمعنى له اذا كانت قسيمة واختار بعض الشراح الاحتمال الاول وهو المشهور

المتساع الى الفهم ولم يجعل معطوفاً على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذر وجعله

معطوفاً على فعل مقدر يدل عليه الفهم اي حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول

ويجعل معطوفاً على قوله تحذيراً بتقدير الحين او يجعل مفعولاً له للتقدير والمعنى

على التقدير الثاني ودل عن غيره من الاول للتحذير لا في التقدير لاجل التحذير لا التقدير

لعدم الفرق ولا دخل للتقدير في التحذير لا لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفاً

على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف يقتضي التعدد

انما يصح اذا كان حيث لكل منهما ولا للمعطوفين لكون اسم القسم المحذر وليس

المقدر بينهما مساواة لا محالة لانا نقول لما كان التغاير بين المعطوفين باعتبار المقدر

المقدر هو المعطوف عليه الحقيقة يشغي قوله معمول مساواة للقسمين قلنا نعم

او قلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير في

ذكر

في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه اما كونه الاعمال الشيخ الرضي قال المصنف انك

لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد جاؤوا بالنفس مضافاً الى الكاف

فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع

الكاف ولم يجز ان يكون متصلا الا عاملا مقدرا فصار منفصلا ثم قال واري ان هذا

الكلام تكلف يتطول يستغنى عنه لان ايا هو مقدر ايا كي بعد تأخر العامل

وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يجي

الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن الى معنى التبعيد ويكون التقدير اتق بعد الفك

ولا يجي ان في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد بالتكلف في تقدير بعد لان

ما قال المصنف بدلا من الا كان معنى الا ايها نفسك لا ان تتبعه قوله فالصحيح

ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك

وبالنار لان نفسك تحذر منه لا تحذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك

اللهم الا ان يقال انما التخص من نفسه والتحذر منها ليس الا باتقاء الشخص

في ضمير المحذر منه في الحقيقة هو الفعل وهي محذر بالمال فاذا نظر الى الحال صح هذا

المعنى قوله لا تحذف حرف الجر الا كان حرف الجر موصولا بصلته لكونها مع جملته

الى بعدها فيه وان اسم فلما طال الغطا ما هو في الحقيقة اسم واحد جاز واد تحذف

كما تحذف حرف الجر قوله ولا تقول اياك الاسد الا ما قال ابن عرفا ما كان ايا كي والبراي

فلعدو الشعراء او لاكن ايا كي عنها الا الاسد والمرء سقوط مثل ان كان اوحد

اولا المراد في ما وذكر التمار قوله فلم يثبت الانا ذكر ابو علي في قوله ولا عاملا

الذي اوراد انوك التحمل قال اي قوله قلت المفعول فيه قوله المفعول فيه

باب المفعول فيه والمفعول فيه هو كذا وهو تفضيل على الاخير وحده سابقاً على الاولين

قوله ما فعل فيه اي في معناه ادى نفسه تحد واسم ما فعل فيه اي وجد هو الفعل

المذكور قوله مذكورا موجود قوله تقضما الى قوله او مطابقة كما اراد بالمطابقة

الدال على المفعول بالآلة وما يتضمن بأن يعمل بها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى
الاثر كذا وما يلحق المعنى قوله اذ لا كان العامل متعديا ومعناه قوله فلو عبر في
الشعر قصد الشيخ فيما ل اذ لو اريد في قوله فعل فيه باشر الفعل وكلمة في لم
يحتج الى اعتبار قصد الجمع ولو اريد معناه الحقيقي لا التجوز المشتمل هذا المعنى بعض قيدا و
هو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يقتصر على اعتبارها قوله ولا يخفى انه
قد يقصد بعد تضمن الاحترار عنه ولم يقصد الاحترار عما يخرجه العقد الصريح قوله
من زمان او مكان قد يجعل المقيد حينا بحذف المضاف او يجعل المقيد مجازا عن الحين
لاشتراكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية قد يجعل العين مكانا نحو جلست
في الشمس اي في مكانها او اريد بالشمس النور او في مكان اثرها او اريد الجرم قوله
شأن الى قسمي المفعول فيه الا انه مقول من زمان قيد احترازيا بأن على ان في
محوله على الظرف المفعول فيه كل مجرور نحو مفعولا فيه قوله مبهما كان او محدودا اتفق
القوم على ان المبهم من الزمان ما لم تعتبر له حدود نهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك
كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا
الى المكان والاولى ان يعود الى كل ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية
لم يحتج لحمله الواقعة خبرا الى العائد كما هو لتبين عن المبين قوله وفسر المبهم بالجهات
هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان ما هو
النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه انه نحو جلست مكانك معرفة مع انه منصوب اتفاقا
ويمكن دفعه بأنه يلحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قال العاصم الهندي
في الكاشف ثم ان الجهات الست لا تعرف الا انه كما لا تعرف مثلها ومنهم من فسرهما
بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان وقد يدخل في المبهم الجهات الست وعند وكذا ووسط
وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب كجانب بمعناه من جهة ووجه
بمعناها وكتف وذرى كما انها مثلا زيد جانب عمرو وقال في جانبه والى جانبه

وكذا

77

وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم في المقادير الممسوحة كالفرسخ
والميل منصوب قوله وحمل عليه شيء ان يذكر ام المقادير الممسوحة ايضا فانها
منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان يحمل على الجهات الست لابهامها في الاصل
فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا كل موضعا وفي موضع ان يتحول ابتداؤه
وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قوله ولفظ مكان بشرط ان يكون
في عامل معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكانا كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان
الكوفي اوله [illegible] زائد [illegible] بمعنى الاستقرار والكون منصوب
الدال على ذلك [illegible] المكان المحض ونحو حللت وسكنت ونزلت
وان لم يكن كذلك فلا ينبغي الا بما انبعث المكان المحض قوله وما بعد دخلت
وكذا سكنت ونزلت قوله وذلك اي معنى الدخول الاتم ويكون في صلة كما ان في
صلة قعد الذي هو الخروج [illegible] الشيخ الرضي على ان الدخول اللازم بلزوم في في غير
المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعول في المصادر اللازمة
غالب وبكونه ضد خرج وهو لازم لا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة
قوله والتفصيل في نحو ما يجاز رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يجاز نصبه نحو يوم
الجمعة سرت فيه واذا اليوم الجمعة سرت فيه من باب الفعل المفسر بالصفة كل يوم صمت
فيه الصيف وما سرت فيه الامر نحو زيدا ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب
نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قوله ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو
مقدم اما بحث المفعول او بحث الحقيقي قوله الا انه يراد بذكره معه كما قال [illegible]
المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور وهو الجار لا الفعل لان
التحقيق ان العامل في المجرور هو الفعل وانه منصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة و
التضعيف قوله [illegible] انما يجعل [illegible] كقعدت عن الحرب
[illegible] مع اتحادهما [illegible]

بمعنى [illegible]

قال الشيخ الرضي العلة الحاملة الباعث وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته للحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم تنصب عند النحاة قوله وقعدت عن الحرب جبنا قيل ولو قال جاريته شجاعة لكان احسن ان احسن مقام المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تقعقعه والاكتفاء بالظاهر اللازم قوله والقائل والقول لكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام بخلاف قول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيكون نكير قوله فانه عنده مصدر لما ارى فيكون معمولا على المفعول نفسه او بيانا له كما في ضربته او بيانا لمعنى او تبيانا له قوله وجنت عن القعود عن الحرب فيه ان القعود مغاير لما هو اللازم فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا باعتبار اللفظ فعله اللازم الا ان يحمل اثر الكيفية القائمة بالنفس هو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاع الاثر المترتب على الكيفية النفسية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة لظاهر قوله او ضربت ضربا وقعدت قعودا جانب الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحدود لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحدود كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول على هذا المصدر غير لفظ فعله لا غير قوله ورد قول الزجاج ورده المص بان معنى ضربته وسامر يلتادب التعاقد وذلك لتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا التاديب الذي بمعناه قوله ولم يكشف باجماع عن الفاعل قيل انما هو منع المظهر موضع المضمر اي الى اتحاد الحدث والمقدر وقد تفرق بينهما بان المقدر ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي الحدث فاعله وفاعله قال الشيخ الرضي بعض النحاة لم يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الا عن مع الاول والدليل على جوازه قول امير المؤمنين صلوات الله عليه في نهج البلاغة عطاه الله نظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية ومستحق الملعون والمعطى النظرة

هو انه

هو انه يع ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق قوله ومعارضا جار ابو على المقارنة في الزمان لقوله تع القراءة اشهد ويرهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب لتقدير صدقهم في الدنيا وكانه انه نبه على ان اتحاد الفاعل لا اشتراط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه يعمع معرفة لكن الغالب فيه السكر كما كان الغالب في المجرور التنكير او يكون زمان وجود احدهما ان يكون اخره او اول الحدث او بالعكس او نحو ذلك لانه هذه الشرائط على المص انما اشترط ذلك لان علة الاكثر انما يجي جامعة للشرائط لحصولها وليل على اللام المقدر قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الراي يعني جد الجعل الذي هو نقط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبار مضمر راجع الى المصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص وقد جبل بين العير والنزوان قال قدس سره في حاشية العير حمار الوحشي والاهلي والنز الوثوب منه قدس سره في تفسير لو تو بر جستن قوله سواكان ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمرا في والكك عمر زيدا وعمرو معطوف على الفاعل لا مفعول معه وبعض يا قاله بحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول او المعنى يكفيك قوله استوى الماء والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة ارتفع الماء والخشبة مقياس يعرف قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل فلا يجوز ضحكت زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير الحجر ويمكن ان يقال المراد بالسير مجاز شامل للسير والجريان قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قال قدس سره في الحاشية فصيل بچه شتر از شير باز كرده رضع الصبي شير خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة كما قال عبد القاهر هو نصبه بالفعل بتوسط الواو وفيه ان

الاول عامل في الواو لكونها غير عامل ولو نصبت مع مطلقا لنصبت في كل حال
وصنعه وقال الاخفش منصوب نصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لما كان الاصل
حرفا اعطي النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه
على عامله في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى
منعا من تقديم المفعول معه على عامل اذا تاخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف
على عامل اذا تاخر عن المعطوف عليه قوله فاستعمل الفعل لازم في المعية بازاء اجتماع
قوله ان وجد جعل كانه معمول لفظا [illegible] وحمل على كونه فضله الاولى
ما قبل العرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف
وانما يعدل عنه الى المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النص في العطف الذي هو الاصل ظاهرا فلو قلت جاءني زيد وعمرو وافي
المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب النصب فلما كان
الكلام بها لا يختص به والا لم يتعلق بعد ذلك النصب قوله فالعطف ممتنع ذهب
الجمهور الى ان العطف في الموضع المذكور قبيح واختار ابو علي ان النصب مختار قوله
حملا للكلام على عمل العامل المذكور بلا حاجة قال الشيخ الرضي اي وهي التنصيص على
المصاحبة ولهذا اجاز القوم النصب مع جواز العطف في الاولين لقصد ان
النص على المصاحبة وجب النصب الا قوله لا العطف على الضمير المجرور قال الشيخ
الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون لا يجوزونه واما في السعة فيجوزونه
[illegible] وذلك باضمار حرف الجر مع ان العمل مع بقاء الاثر ليس يجوز العطف على
[illegible] لم يقصد النص على المصاحبة وهو وجه [illegible] ورد في القران كقوله تعالى
تسألون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بعمل الفعل المستفاد
الفعل في المثالين الاولين لان كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبين للفعل وفي الاخر
[illegible] كلمة الاستفهام [illegible] المصدر بمعنى الفعل الصفة [illegible]

قال الشيخ

79

على المعنى الفعلي في هذه الاشياء قوله لتعاضد الامرين يعني نحو هذا لك وابك ونحوهما
وزيدا فاذا اشار الاخر فيهما ضعيف لوجود ما يعاضده حرف الجر والاستفهام في المثال الاول
وقوات يعاضده الاستفهام بامر اخر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الاشياء في
الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخرين [illegible] قوله لان المعنى
ما تصنع يا ابن ابيه معلق بمفهوم الكلام [illegible] بقوله وانما حكمنا
وذلك لان قوله مثل الزيد وعمرو وخبر مجرد وتقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو واي
العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو [illegible] المثالين الاخيرين وكل
[illegible] الحكم فلك العطف [illegible] لا حكام [illegible] حكمنا بمعنى العامل في تلك
الاشياء قوله الحال ما يبين هيئة الشيء [illegible] القسم لانه لا يخرج عن الفعل
غالبا قوله ما يبين هيئة الفاعل الهيئة الحال التي [illegible] للشيء كذا في
الجرو المراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون محققة وهي الحالة المحققة او
تقديرا وهي الحالة المقدرة نحو قوله [illegible] خالدين اي مقدرين الخلود ونحو
خط هذا الثوب قميصا ونحو [illegible] وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرا نبوته وايضا
هي اعم من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما
فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك [illegible] زيد قائم و
الى صاحب المفصل في [illegible] في بعض حواشيه ان زيد قائم [illegible] لازم الفاعل
او المفعول [illegible] الاشياء وقد [illegible] كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان
[illegible] اللازم [illegible] الملزوم وذلك [illegible] زيد [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] كان [illegible] الاشياء [illegible]
[illegible] على [illegible] التعريف [illegible] قال الشيخ الرضي [illegible]
[illegible] مستقل [illegible] كلام [illegible]
[illegible] حصول [illegible] في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بالجر

مجراهما ونقول انه اخر كلام يحتمل الحال فيه في ركب زيد وركب مع ركوبه علانا او الحكم بانهما

حالا او احد المؤكدة اسم عمر حقا نحو معترز المضمون جملة وقولنا عمر حقا احتراز عن

نحو رجوعا [illegible] اي من حيث انه فاعل او مفعول في ذلك الحال على احد لو انه الفاعل

او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحوي مثل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول

في زمان تعلق الفعل بهما [illegible] لا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التفريق

نحو لقيت ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع نحو لقيت راكبين واذا اختلفا فان كان

هناك قرينة تعين بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هند

مصعدا منحدرة وان لم يمكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا

زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع

احد الحالين بجنب صاحبه يكفي ذا في الشرح وقال بعض شراح المفصل حق الحال

المفرق ان يرتب على حد ترتيب صاحبها [illegible] لفظا او معنى نحو عن الفاعل والمفعول

او حال عنهما او عن احدهما المقدر كما ذكر في الشرح [illegible] اي لفظا بان يكون زيد

المسند الفعل [illegible] ونحو الفاعل او المفعول فان صح تعلق وقوع الحال المفهوم

عليه [illegible] الدار في الدار حكم

[illegible] ولو [illegible] لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه و[illegible]

المصدر [illegible] والجمهور جوزوا الحال عنهما [illegible] بالفاعل والمفعول به

ولا يخفى انه لو قرر كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه والمفعول له [illegible] ونحو الدار

فانها في اللفظ مفعول على هذا التوجيه [illegible] جعل في شرح [illegible] للفاعل

المفعول ونحو عليه انه [illegible] فاعل لفظي لا عامل [illegible] في نظم الكلام اللهم

الا ان يقال ان اعتبار عامل [illegible] المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى

ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لاتحاده مع

الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز

عند الاكثرين على انه لا يصح علا معنويا على التقدير المذكور [illegible] باعتبار معنى

الالتزام والتنبيه [illegible] المشيء عليه الحقيقة هو

ان ذا زيد مع [illegible] الاسم والفعل [illegible] وعاملها في فصل العامل بينها لتحقق

لفظة الفاعل والمفعول ومعنويتهما ولكون لفظة لا امتناع تقدم الحال

على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم مخصوص الامتناع

وكذا ارادوا ان لا فصل بين من حيث التقدم والا لكان المناسب ان يذكر بما هو

لا يعقب ذلك التفصيل [illegible] وهو نحو [illegible] اي ما صيغته [illegible] دون

الاستفهام والنفي [illegible] وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال [illegible]

والتمني [illegible] قال الشيخ [illegible] انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا بمعنى

بل المقدمة هو [illegible] فهو العامل [illegible] ليت اني [illegible]

[illegible] المعنى [illegible] اني راجع [illegible]

معناه [illegible] كان [illegible] راجعا وكانه اسد [illegible] زيد [illegible]

زيد اسد [illegible] النكرة [illegible] لكن الحال جواب [illegible]

في المعنوي [illegible] ان المفعول [illegible] ان يكون معلوما [illegible] ان

المعلوم باعتبار [illegible] يجوز ان [illegible] نكرة موصوفة [illegible]

[illegible] لتشمل [illegible] احسن [illegible] باستغراقها [illegible]

[illegible] او نفيا [illegible] ان جعل [illegible]

[illegible] على الاختصاص [illegible]

[illegible]

[illegible] المخصوص [illegible]

او [illegible] الاستفهام [illegible] النكرة [illegible]

او بعد الانتقاض للنفي لم [illegible] النكرة [illegible] اللباب

حيث قال الا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية عنها المعرفة لا صغر ادها او
في حيز الاستفهام وبعد الا نقضا للنفي او معنا عليه الحال انتهى قال رحه في قوله بعد الا
لتعسف الحكم بحال عنه الا اسعوا الخ بقوله بعد الا ومن قوله معنا عليه الخ
في قوله الحال يعني ان فاعل الفعل هو ضمير الحال او النفي على المفسر لا ضمير النكرة
ولا يصح ان الخ بمعنى اعتبار عائد ليصح وقوع الظرف صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا
بحال عنها ثم قال او قال او قبل الا الخ كما في المعسف لا يخفى لو قال كذلك لو
ان يقول او قبل الا الداخل على الحال فطول الكلام فلعله قال ذكره اي الاختصار
وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء
المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا قال المصنف انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع ما بعدها
عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة له لانقطاعها عنه وفيه نظر لجواز وقوع
الصفة بعد الا قوله او معنا عليه الحال انما حسن التنكير لان التقديم يوذن الالتباس
بالصفة قوله وجعل قوله وصاحبها الخ وهو يكون غالبا طرفا للنسبة بين المبتدا والخبر
او المعنى متعلقا بقوله معرفة اي يجيء غالبا قوله ولم يذكره قال قدس سره في
حاشيته الذود المنع قوله ولم يشفق على بعض حال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق
الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة نغص الرجل نغصا اي
لم يتم مراده انتهى في الصراح نغص برادو تمام نارسيدن وبرآمدن شتر قوله واتي
جمع اتان خرماده قوله ثم برد في العطن قال قدس سره في حاشيته العطن ما حول الحوض
والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن قوله ومررت
به وحده قال قدس سره في حاشيته الوحد مصدر وحد يحد مثل وعد يعد وحدا وحدة
كوعد يعد عدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة
الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يكون اصله الثلاثي ثم
حذف الزوائد فقام المصدر مقامها كما في اقام الصلوة قوله مثل فعلته

جهدك بمعنى الحال قال قدس سره في حاشيته الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم
وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله سواء اي كل
واحد منهما او نوعها قوله وما وقع على وجهين قال الشيخ الرضي رحه الحال المعرفة ظاهرا
ان كان مصدرا فان تعريفها بالاضافة او باللام وما وقع على الوجهين وان كان غير مصدر
كان تعريفها ايضا كذلك وما وقع انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجماء الغفير اي كثيرا
سائر الكثرة بهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو
جاء الرجال بعضهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى
ضمير ما تقدم منصوبة في مجاري على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وتاكيد
لما قبلها في المعنى قوله احدهما انها مصادر او لعقلها معرفة منفردة والحكم
على المثال الاول والثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة موضع
النكرات على ان اللام للعهد الذهني او زائدة قوله فاذا كان صاحبها نكرة والحال مفردا او
لو كان جملة وجب الواو ولا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين
ليتخصص فيه الحال اما بالفاعل او بالمفعول به وكل منهما مختص بالحكم
المتقدم فلا حاجة الى التخصيص لان الحال حكم اخر فلا بد التخصيص
الحال بالقياس الى حكم اخر قوله لئلا يلتبس بالصفة ان هذا الالتباس لو كان
محذورا لوجب التقديم وان كان النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قوله ولا يتقدم
على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقدمها على جائز الا لمانع كتقديرها بالواو
لم اصلا وهو العطف او عدم تصرف في العامل كفعل التعجب او تقدير عاملها
بحروف المشبه او لام الموصول او كان الموصول نحو الذي جاء راكبا قوله فيما عدا
مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين
معينين نحو صار زيد عمروا وتصادر زيد وعمرو وزيد اضرب من عمرو وقد يدل
على غير معينين نحو زيد كعمرو فان الشبه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن

لا بد على خصوصية حذف وعلى كل التقدير يكون جملة الحال من بوجه كالمكان
والزمان او المتعلق او حال الى غير ذلك واذا احتملها بامر ونحوهما لم تتميز ابالعيان
حتى يكون كلا منهما متعلق الى [illegible] وان بل ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث كما صرح به
وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع الالتباس والحمل على البيان
فتقول انه قائما كعمرو وقاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو ويوم السبت في هذا بسرا اطيب
منه رطبا قوله ومعنى هذا ان هذا الكلام صحيح وحكم قوله بحال الظرف جاء في قوله على العامل
المعنوي كما اجاز غيرهم لا يتقدم على الاجمال [illegible] ويحتمل ان يكون [illegible] يقدر المبتدأ
واما اذا جعل في اصطلاح الذهب المعصوم شرحه كما مر [illegible] قوله فالمراد هو
الاجمال [illegible] ويجوز ان يتقدم على العامل المعنوي في حمله يعني اذا كان العامل
المعنوي ظرفا او شبهه فاذا لم يكن كذلك لم يجز تقدم الحال عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي
قد صرح ابن برهان بجواز تقدم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان
ظرفا او شبهه من ذلك الفصل [illegible] حال والعامل
ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقدم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب
اليه البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان
صاحبها مرفوعا والحال مؤخر عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة [illegible] اذا كان
المضاف غير المضاف اليه او جار [illegible] فلا يجوز التقدم لكن على قول من يجوز
ماشيا بزيد [illegible] ابراهيم قوله لان الحال تابع [illegible] لا يرد عليه يجوز ان يكون
جاز بدلان العامل [illegible] الالتباس
بالمسند [illegible] وامتنع تقديمها على صاحبها المجرور [illegible] ولم يسمع من الفصحاء
تقديمها قوله جائز لو وقع قوله كافة حال [illegible] الكافة والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس
عما يضرهم [illegible] انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا [illegible] الكفر
[illegible] صلى الله عليه وسلم مبعوث

82

على ان [illegible] فلزم ان يكون [illegible] ولبس كذلك [illegible]
على الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون [illegible] الحال كما مر [illegible]
والتا للمبالغة كالكافة [illegible] وكثير [illegible] المبالغة مخصوصة بفعال
وفعول ومفعال [illegible] اي [illegible] قوله وبعضهم جعلها مقدمة
[illegible] وجعلها حالا مقدمة قوله والكل كاف في تعريف سواء كان الدال [illegible]
او جامدا قال الشيخ الرضي الاحوال [illegible] الحال الموطئة وهي اسم موصوف
[illegible] حال في الحقيقة [illegible] الطريق [illegible] هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا [illegible] التشبيه نحو جاء زيد
اسدا اي [illegible] ومنها الحال في نحو [illegible] درهما وصاعا [illegible]
بعقد التقسيط فجعل لكل جزء من اجزاء [illegible] قسطا [illegible] القسط على الحال
[illegible] بعد [illegible] او العطف وحرف الجر نحو [illegible] فصاعدا [illegible] بدرهم
وهو تابع [illegible] الحال ما يقع فيه نوع [illegible] قال [illegible] بسر [illegible]
اول ما يبدو [illegible] النخل الطلع ثم خلال بالفتح ثم بلح [illegible] ثم بسر ثم رطب ثم تمر
وهو فيه حلاوة ولين قوله ولا حاجة الى [illegible] اذا كان
[illegible] الى النخل [illegible] اما اذا كان [illegible] الى التمر كما هو
الظاهر [illegible] بالنضج [illegible] البلح والمدرك [illegible] لانه اذا تعلق
شيء واحد قد ينفصل ذلك [illegible] قوله يكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقع
الجملة [illegible] ويلزم [illegible]
لحال [illegible] الى [illegible] النقد بالنقد ونحو [illegible]
[illegible] بدرهم والاصل [illegible] بدرهم وكذا قولهم [illegible] والواو بمعنى
مع [illegible] ودرهم [illegible] الاعراب
فالحاصل يجوز ان [illegible] على الاصل نحو [illegible] بدرهم ودرهم قوله لان الحال

بمنزلة الخبر ولان الحال تقيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول اي بوقوعه منهما ولا تقيد
الا وقوع مضمونه (قال) وهي المصدرة بالواو ولما كانت الجملة في الحال تحتاج الى زيادة
ربط فلهذا لم تكن الواو رابطة في الجملة الواقعة او مع الضمير الا اذا حصل لها ادنى اتصال
وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير
(قال) فالاسمية في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولابد على الاكثر
فهو كحرف نفي داخل على الاسمية ووقوع الاسمية من الرابطين عند ظهور [illegible] حيث
زيد على الباب وهو [illegible] (قوله) لانها مع الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع
اي بين (قال) فهي داعية الى النظر الى البين (قال) والمضارع المثبت بالضمير وحده قد سمع بالواو
وذلك لانها جملة واشبهت المفرد او لانه خبر مبتدا محذوف ويشترط في المضارع
الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما (قوله) المثبت احتراز عن المضارع
المنفي [illegible] حال [illegible] فاعل الامة من الواو والاكثر مع الضمير (قال) الشيخ الرضي
او انه مضارع لفظا لم يدخل الواو واذا اتى المضارع ما لزمه الضمير والاكثر
تجرده عن الواو (قوله) لبدل [illegible] بعد التحقيق ذكره الشيخ الرضي وللقوم فيهما كلام بعيد عن
التحقيق فجرى الى ما ذكره (قوله) ويجوز حذف العامل وقد يحذف في مواضع منها اذا بين
الحال ازديادا ثمن او غيره مقرونا بالفاء او ثم فقولك بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا
اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اي اخذ في الازدياد وتقول في غير
الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم
في الزيادة والصعود (قوله) وهي اي الحال الموكدة التي لا تتغير مضمونها [illegible]
واما الاستدلال على مضمونه على سبيل القطع نحو (قوله) والمنتقلة قيد للحال الموكدة
فانها ليست قيدا محضا للعامل في القول [illegible] مطلقا [illegible] غير صحيح الا ان
يراد انها قيد [illegible] (قوله) [illegible] ذلك التقدير [illegible] قال الشيخ
فيظهر اذ لا معنى لقولك [illegible] الا [illegible] في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى

اعلم عطوفا فهو مفعول [illegible] قال والمالكي [illegible] ما ذهب اليه ابن مالك هو ان
العامل معنى الجملة كما قال في المقصد الموكد لغيره [illegible] العطف [illegible] عطوفا
وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر الى المبتدا او في الحال فهما معنويا ولهذا لا يتقدم الموكد
على جزئي الجملة ولا على احدهما (قوله) او بمعنى انه عطوفا معطوف على [illegible] يجوز
لا حق منتصبا بمعنى التحقيق والاثبات ولا حق بمجرد المعنى وهو التحقيق [illegible]
[illegible] اراد ان يبين ان تعلق التحقيق في الصورتين وتعلق [illegible] في الصورة
الاخرى هو الاهم حيث انه لا اولية ولا معنى لتحقيقه [illegible] اي تحققت
[illegible] (قوله) او شرطه وجوابه [illegible] او شرطها [illegible]
هذه الامور الثلاثة التي ان الحال الموكدة قد تكون موكدة لجملة فعلية [illegible] ولا تغتر
الاول [illegible] في النفسية او من جعل الموكدة بالجملة الاسمية [illegible]
فيحصل [illegible] مقصد [illegible] وكثيرا ما تجيء صيغة المعنى [illegible] (قال) التمييز
له التبيين والتفسير والمميز [illegible] وقد يقال [illegible] المتكلم [illegible] الاخبار
يرفع الابهام (قال) ما يرفع الابهام [illegible] الجنس ذكر التعيين مبهم
صالح الاجناس [illegible] لبعض احد [illegible] السكر [illegible]
[illegible] الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رايه والم بطنه
وسفه نفسه [illegible] وعند البصريين ان غبن رايه بمعنى غبن في رايه وان الم بطنه
[illegible] وسفه نفسه بمعنى [illegible] نفسه او بمعنى سفه [illegible] الاصل سفهت
[illegible] (قوله) فلما حول الفعل الى الضمير [illegible] لوقوع الفعل عليه [illegible] سفه [illegible]
في معنى الموضوع له من حيث انه موضوع له الوضع [illegible] للوضع [illegible] المجاز [illegible]
اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها [illegible] فهي العدد والكيل والوزن
[illegible] او انما [illegible] اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون كما يجيء وهي
فيها مجاز (قوله) [illegible] المطلق [illegible] الكامل [illegible] ذكره الشيخ الرضي [illegible]

لا يدل الا على اثنين المطلق ويمكن ان يدفع بان التثنية قد يجاء في مقابلة المقدم وقد
يقال في مقابلة الذي يحوي الكثار والمراد بها هو الاثنان قوله لكنه غير مستعمل بحسب الوضع ولهذا
يكون حقيقة في كل واحد من معانيها بخلاف العشرين فان اطلاقه على خصوص حقيقة ومجاز
قوله وكذا يقع فيه لاجل رفع الابهام وفيه ان المبهم قبل تمكن ان يقال ان التوابع كلها خارجة
لذكرها فيما بعد لا يقال [illegible] ذكر المميز لا [illegible] قد خرج كل ما يقول
نحو ان يقال ان ذكر المميز لاخراج القرائن الاخر المعينة لما يراد قوله [illegible]
قوله ولا ابهام في هذا المفهوم [illegible] لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع انه
كثر منهم وهو الذي [illegible] في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا المميز عن ذا الاشارة
وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا فلعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم في اسم الاشارة
كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه لان [illegible] ذات الرجل
بالمعنى المذكور هو الصحيح ولا ابهام فيها انما الابهام فيما لو [illegible] كما اشار اليه الشيخ
قدس سره قوله والامر حيث وضعه بهذا [illegible] راجع الى الموزون كما ان [illegible] راجع
الى الموزون قوله فانه [illegible] منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي [illegible] المقدر
انما يضاف اليها [illegible] اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد ابا وعلما واما غير
[illegible] اليه وان لم يصح اضافة التمييز اليه فهو [illegible] كفى زيد رجلا وشهيدا كفى زيد على ان
يكون زيد [illegible] وعطف [illegible] المحقق [illegible] قدس سره الذي اعتمد في هذا [illegible]
الفاضل [illegible] كفى زيد [illegible] ابهام في ان الكامل زيدا [illegible]
رجولية او شهادة او اقل رجلا او شهيدا كانه بمعنى كفى رجولية او شهادة
[illegible] قال الشيخ الرضي [illegible]
ان [illegible]
[illegible]
[illegible]

التمييز

84

التمييز لانه لا اعتبار بانه في التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما صح جعله فاعلا
عنه اي للاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لو قلت طاب نفس زيد
[illegible] فاعل اي طاب نفسه زيد
لا نفسا وكذا معنى قوله منتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم بمعنى ان
تمامها لانتصاب التمييز شبيه له بالمفعول الذي بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال
الفاء في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى
قوله وهو [illegible] الشيء وذلك اما مقادير [illegible] موضوع لذلك كالعدد والكيل
او مقادير غير [illegible] ولا موضوع لذلك كقوله ملء الارض ذهبا ومثلها قدر
[illegible] الشيء وقوله [illegible] مثل زيد رجلا واما [illegible] التمييز على ذلك
بالفتح [illegible] رجلا [illegible] قوله وسوى [illegible] بالعقد وهو
افصح [illegible] بالتشديد قوله وهو السوى لفظا او تقديرا [illegible] كم رجلا
او السوى سواء كان في اللغة او شبه جمع نحو عشرين [illegible] نحو [illegible] التمييز
ويكون عن ذات مقدر قوله لا المقدار لا [illegible] فانه [illegible] الاسم لا [illegible]
بدون عطف وان اضيف [illegible] اليه لزم [illegible] المفروض قوله فاذا تم الكلام
بهذه الاشياء قال الشيخ [illegible] تم الكلام [illegible] عنه التمييز وذلك [illegible]
التمييز وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وما [illegible]
[illegible] التمييز [illegible] اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
[illegible] التمييز واسم الاشارة قوله [illegible]
[illegible]
باحد اربعة عشر [illegible] قوله [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] العدد [illegible] سواء كان جنسا او [illegible]
قصد الانواع او لا قال الشيخ [illegible] قصد الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء

نحو لتشربن تمرا او لم يقصد الانواع وجب كونه مع الشاهد اثنان فصاعدا قوله وهو ما يتشابه
اجزاؤه اي يشارك اجزاؤه في اسم الكل اي او كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الانواع
جنس مع انه ليس بمتشابه قوله ويمكن ان يجاب عنه كما حواه قدس سره مبني على التنزل والا
فالظاهر ان المجلس يصح ان يقال او كثير ليس من المجلس الذي تحرر فيه فان المجلس ههنا
هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح النصب قوله
وعشرة عددا او ثوبين عدلا تنك باروها نندا قوله او المعنى ان وجد النحو بهذا الاحتمال
فيما بين الشيخ قوله سوى جمع ارادت به جمع قوله لا لا نعلم مثلا عندي عشرون
لا نجد ان يصلح لو كان تمييز الجمع نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل ان يكون على الاظهر
اعلم فان الكتب ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قوله وهو عند تعدد افراد النسخ ان الجنس
هو كل فرع حصل له نوع اسم من بابه اصلا ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك
الاصل عليه نحو خاتم حديدا او هو سيف بالتمر واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص
فلا يجوز استعماله على التمييز نحو قطعة ذهب قوله ولقصور عن المقدار عن طلب التمييز
واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز ان المقصود عليه
انما يأتي مما يطلب التمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي سيق له التمييز
لعله في الذات المقدرة التي هي ظرف المسكين لما كان ذات الابهام مستورا بالنوع
ابهام في النسبة احتمالا الظن ورفع ابهام النسبة يستلزم رفع ابهام الظن
صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم الاول باعتبار ان
هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في الاول الى اخر
لا نسلم جعلا مندرج في القسم الاول من ان التمييز عن مذكور بهذا الحاصل كلام قدس سره
قوله او المقصد جعل الشيخ الرضي اطلاق نسبة الجملة والمضاف كالاخصر لي قوله
او في اصحاب لكن الظاهر الحصر لها في هذا القسم وظهر ان او في اصحاب ولعل المراد بالجملة
ما يشتمل على نسبة قرينة من المقابلة ولعل الاولى كذلك قوله نحو حسبك زيد رجلا من ذلك

ابو

85

زيد قوله وكذا قال جاء زيد راكبا اي كما تبين الفعل وشبه الفعل فاعلا فيه نفسه واما قوله
فيما عطف عليه ابوه مع قوله والتحرز الكامل اللبن قال الشيخ الرضي التحرز الكامل ما
يحرز اي ما يميز الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح
والصادر عنه وانما نسب فعل التي قصد التعجب منه لا الله تعالى في العجائب فكل
شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الى الله وتحقيقه ان المعنى بتدبير الخ فعلته
قوله اي كان انما يصح جعل الى قوله والا فهو المتعلق بهذه العبارة مشهور
وهي اسقاط السطر الاول في طاب زيد نفسا قالوا انما يصح جعله من بعض عنه
ولا يصح ان يكون المتعلق واحد قدس سره يستقصد مقصودا ان يكون التمييز لم يكن نفسا
فيما اسقط عنه وكذا ما بعد مقدم السطر الثاني بعد ذلك ان لا فضل على طاب زيد نفسا
واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما صح ان يكون مما اسقط عنه ما يكون معناه طاب
زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون المتعلق بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له
نفسا تعلقت واستحسن هذا الجواب قال ان استحسن مدفوع وفيه نظر اما اولا فلان النفس
تطلق على ذات الشيء والقوى المدركة والقوة الحيوانية النفس ليس الا المعنى الاول
ولا يخفى انها صالحة للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة لو فقد
السطر بكفى زيد رجلا لم يجر هذا الجواب اللهم الا ان يقال احتاج عن هذا الحكم لانه
حكم الصفة اذ نفي به ههنا الكامل في الرجولية ويمكن الجواب عن الشبهة بان ذاته لو قصد لو
كان مع المثال كالجواب اذكره ولو كان المعنى الاول فلا لو اريد بالنفس القوى
المدركة والقوى الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات يصح ان يكون تمييزا اذ
الذات من حيث ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها
فلا فرق كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولم يظهر صلاحية التمييز قلت المراد بكونه
لما اسقط عنه صحة الحمل عليه القول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما ذكره الفاضل
الهندي والمراد بكونه للمتعلق صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد وبعض الشراح

جواب وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الأولى والتقدير ثم إن كان اسما يصح
جعله لما أسند عنه والمتعلقة جاز أن يكون راجعا للمتعلقة واعترض عليه بوجهين أحدهما
لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بقصد المقدم بكونه قبل جعله مسندا إليه وتعقيب
التالي بكونه بعد جعله مسندا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لأن مقدم الشرطية الثانية
نقيض لمقدم الشرطية الأولى وهو مركب من أمرين [illegible] بانتفاء أحد الجزئين و
بانتفائهما فيلزم أن يكون التمييز إذا كان لما أسند عنه فقط لا للمتعلقة وإذا لم
يكن شيء منهما لا للمتعلق ويدفع الأخير بأن هذا الشق غير واقع والأول بتقدير
معطوف في تالي الشرطية والتقدير وإلا فهو للمتعلقة أوله ولكن فيه بعد الجواب
والمراد بجعله له إطلاقه عليه قوله الشيخ أي صاحب التلخيص كالعلم من قبيل ما يصح
جعله لما انتصب عنه قوله أن يكون تمييز رفع الإبهام عنه فيه محله قوله وهو الدار المقدر
أي الشيء المنسوب إلى زيد المفسر لزيد ما له الدار وإنما قلنا ذلك لأن الدار المقدر مطلقا
هو الشيء المنسوب إلى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها لما قبلها
من حيث إنه فاعل معنى ونظير ما قاله الشيخ وهو المستفاد في عبارة النحاة
في نحو قولهم [illegible] أفطر [illegible] على [illegible] برأي [illegible]
لفظا فهي كان لفظه مسندا أو كان معناه فاعلا [illegible] قوله لأنه إن زاد في
التمييز تسمية الأول مطلقا وفي التسمية [illegible] لما انتصب عنه في قول مطلقا هكذا قاله
الشيخ قوله فإن قيل المقتبس [illegible] لا يقال عنده عشرون منه درهم و
الفرق أن الأول لا يحتمل التمييز [illegible] من جعله للتمييز لكونه [illegible] فاعلا
لفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الإجمال [illegible] لكن [illegible] البيانية لامتناع
من العدد كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله أو أجعلها [illegible] لا يطاوع
لكان التمييز باعتبار المتضمن للفعل وكذا الحال في العكس لأن طاوع فعل [illegible] ذلك
الفعل قوله نحو وفجرنا الأرض عيونا أي جمع لأن التفجير متنوع إلى ما [illegible]

وغير ذلك أو الأمانة وقار وغير ذلك قوله لأن المتكلم لما قصد [illegible] الظاهر
غير مراد قوله وذلك لغة مثل قولك ربح زيد [illegible] تجارة زيد [illegible]
تجارتهم قوله حملا للمتحركات والمبرد وتلميذه الأخفش قوله نظرا إلى قوة العامل [illegible]
كلام المؤلف أسقط الألف قوله [illegible] مجنون الشعر [illegible]
قبل الرواية الصحيح وما كاد نفسي [illegible] بالفراق في بعض الروايات العراق
قوله وما قيل قيل يحتمل أن يكون [illegible] المقدر [illegible]
فالوجه التمسك [illegible] على الظاهر [illegible] الطبع [illegible]
[illegible] وهو القصر وإنما سمي هذا القسم من المقصود [illegible] لأن المتكلم يطلب
[illegible] حكم [illegible] على الدعوى وفيه [illegible] ونظيره [illegible]
[illegible] وقوع المؤمن في الكفر بالإخراج في الآية الكريمة الله ولي الذين آمنوا يخرجهم
من الظلمات إلى النور كما في نفسه في الحكم عليه ولو نوقش في ذلك [illegible] كاف في
الحكم عليه [illegible] بعضهم [illegible] كالسيد قدس سره [illegible] الحصر
قوله المستثنى [illegible] من المتصل والمنفصل [illegible] ما بينهما مختلف فإن أحدهما
مخرج والآخر غير مخرج لا يمكن جمع [illegible] تعريف [illegible] المعنى وفيه
نظر [illegible] قد يشترك من الماهيتين المختلفتين في أمر واحد كالحيوان والإنسان
المشتركين من الإنسان والفرس فكذا هاهنا [illegible] المذكور بعد إلا وأخواتها
[illegible] ما قبلها نفيا وإثباتا [illegible] يشكل عليه المطلق من المفعول وتقسيمه
القسمين [illegible] وهو مذهب [illegible] فيحتاج في دفعه إلى التكلف عموم مجاز
أو إجراء حال المدلول على الدال والاتحاد أم جعل القصر في قوله إلا [illegible] المعنى المجازي
وبعضهم على أنه سمي المستعمل مجازا فبعضهم حمل هذا القول على أنه أداة الاستثناء
مجازا لأن لفظ [illegible] مجاز فيه قوله لا يمكن إجراؤها على عمومه إلا بعد معرفة خصوصه
قوله فالمنفصل المفسر قوله هو المخرج سواء كان أقل مما بقي أو أكثر منه أو مساويا له

ههنا اشكال مشهور وهو انه اذا قيل جاء القوم الا زيدا اما دخل في القوم او خارج عنه
وعلى الثاني يلزم ان لا يكون متصلا لان الاخراج ليس فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع
والعقل الصريح فانك لو قلت علي دينار الا دانقا كان الدانق اخلاق الدينار
وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف يقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه
بوجوه منها ما اختاره الشيخ الرضي واختاره الاكثرون وقال ابن الحاجب هو الصحيح وحاصله ان التناقض
انما يلزم لو انعقد نسبة الحكم على المستثنى لكنها متاخرة عن ذكر المستثنى اليه وهو المجموع
المركب من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متاخرة عن المستثنى وقطعا كما انها متاخرة عن المستثنى منه
فالمستثنى اليه في جاء القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض
وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما عدا وما خلا فانهما ظرفان
وقد اول كل في ذلك فيكون ما متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة
متقدم على الحكم فلا تناقض وثانيها ذكره ابن السراج وهو انه اذا قيل جاء القوم فقد نسب اولا المجيء الى
القوم على احتمال ان يكون على طريقة الانتقال من الكل الى البعض او الانتقال من البعض
الى البعض فانه لو نسب الى البعض الاخر وذلك لا ينافي الانتقال او النسبة عند تمام
الكلام فادات الا زيدا استقلالا القوم تعريض النسبة من الكل الى زيد والانتقال
من البعض الى البقية وليس معنى الاخراج الا المحافظة في الحكم بعد التشريك في الذكر والمالم
يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قوله من متعدد اي ذو عدد وكثرة
بالاعم الصفة نائب للواو ولئلا يرد نحو غير قال واحوالها اي ادوات محفوظة لا ان
بعضها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى
وذلك اصطلاح ولا حرج فيه نعم لو ادعي ان تلك الكلمات المحفوظة جارية في
الاعدم الاتصال لزم ذلك وادوا دفع بعضها اطلاعا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع
شبهة الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاء القوم الا غيرا واكمل لا يستعمل ان اخراجا
وليهذا استعمل فيه صحيحا لانه فيها الاخراج كان يقول جائم ولا زيد وما جائم

لكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع منقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي المستثنى
سع في الموجب والمنفي اصطلاحا لما ذكره وغير كوجب وغير المنفي اصطلاحا ما يقابله قوله
واحترز عما اذا وقع في كلام غير موجب الخ وحب نصبه والا كان بعد الا في كلام موجب لانه
لو لم ينصب كان بعد الا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الحكم المنفي للمستثنى منه
واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي
العارض وكان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم المفرغ وهو في الايجاب ممتنع
لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلانه يعني تكرير العامل ليس الا باعتبار العامل
مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير
العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين التنحية
وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام المذكور تاما الكلام التام اصطلاحا في الاستثناء
ما فسره بقوله بان يكون الخ والكلام التام اصطلاحا في بحث الكلام ما يقابله قوله منصوب على
الظرفية ولا على الاستثناء لعدم العرض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون اعرابه
في الا قوله والعامل في نصبه الخ قال الشيخ الرضي المعنى في هذا المعنى ينصب المفعول العامل فيه
المستثنى بواسطة الا قال الاخر بما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا
اخوتك وللمبصرين ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو لا يمنع بالا خوة ثم قال
لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى قوله او متقدم عطف على قوله بعد الا
هو الظاهر المرتفع الى الفهم لكن يتجه ان استقامة مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم
العبارات وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعل معطوفا على قوله في كلام موجب
حتى لا يتجه ذلك وهو خبر اخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب العامل وذهب بعضهم الى ان
المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به الى ان ما بعد الا منصوب سواء
كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف كلكن العاطفة وفرع المفرد
بعدها والمتاخر قوله وما يعني لكن قالوا انما الاستثنائية بمعنى لكن الاستدراكية

وخبرها محذوف في الاول نحو جاء القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ
خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في
المنقطع بمعنى سوى وفيه [illegible] الا [illegible]
توهم دخول ما بعدها في حكم ما قبلها في الاكثر متعلق بمنصوب [illegible]
الا [illegible] او خبر محذوف وانما توهم [illegible] المفصل [illegible]
المنقطع [illegible] على سبيل [illegible] قال ابن السراج المنقطع عائد
الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ما فيها احد ولا ما يتبعه
الا حمارا وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه ليس من جنس [illegible] الظاهر قوله اسم
يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرو قوله لا عاصم اليوم من امر
الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء منقطع فمنهم من قال عاصم بمعنى معصوم
كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال عاصم بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال من رحم بمعنى الراحم
وهو الله تعالى ومنهم من قال [illegible] والتقدير الا مرحوم [illegible] من رحم ومعنى
لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل
الجبل عاصما [illegible] قال لا يعصمك اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان
من رحمهم الله وهو السفينة قوله التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وغيرها
ليس موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي
وغير ذلك يستعمل في الاستثناء بطريق المناسبة قوله او الى اسم الفاعل [illegible] الفعل
على ما صح قوله او الى البعض مطلقا كما ذهب اليه [illegible] وذلك لان الكل مشتمل على البعض
فذكر في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد واما [illegible] مطلق
يحتمل الكل [illegible] لا مجاوز البعض المعين [illegible] المذكور [illegible] العبارة عليه
قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل [illegible] هذا المعنى قوله والتقدير جاء القوم عدا
او اقول عدا الى كذا كان معناه انه [illegible] كذا فاذا قلت جاء القوم عدا بعضهم زيدا كان

المعنى

قوله اسم يصح حذفه متعددا
كان او غير متعدد نحو ما جاءني
زيد الا عمرو عصام

المعنى انه [illegible] عنه واذا قلت عدا [illegible] زيدا وبعضهم زيدا كان المعنى انه [illegible]
او البعض عن زيد بمعنى انه ليس زيد جانيا ولا بعضا منهم واذا قلت حاشا كان معناه
انه [illegible] فاذا قلت جاء القوم حاشا زيدا كان المعنى انه تنحى عن زيد او [illegible] او
البعض من زيد [illegible] قوله ولا يكون لا يستعمل موضعه غيره مثل ما كان ولم يكن قوله
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل [illegible] قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد قوله فيما بعد الا حال من الضمير المجرور
وقيل بدل منه [illegible] المستثنى [illegible] بدلا كان
البدل منه في حكم [illegible] ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة [illegible] ويكون قوله فيما بعد الا
متعلقا [illegible] على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن [illegible]
من الفعل كما هو المناسب [illegible] قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا
بقوله [illegible] ويكون قوله كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع
او [illegible] فقط [illegible] جواز النصب المستثنى [illegible] وانما احتيج الى الاشتراط في اختيار
الرفع قوله ولم يشترط [illegible] المستثنى منه [illegible] ولو كان
[illegible] نحو ما جاءني زيد [illegible] الا زيد لم يكن البدل مختارا [illegible] لا يكون
رد الكلام [illegible] الاستفهام نحو ما جاء القوم الا زيدا في جواب من قال اجاء القوم
الا زيدا [illegible] ليطابق الجواب السؤال قوله على البدلية [illegible] بدل البعض
من الكل وانما صح ذلك مع [illegible] المبدل منه [illegible] لان الاستثناء المتصل [illegible] عن الضمير كانه
[illegible] المستثنى بعض من المستثنى قوله لا محل له اي [illegible] قوله ويعرب على حسب العوامل
اي على قدر ما اعترض عليه [illegible] او على المستثنى [illegible] زيد [illegible] نحو
ما [illegible] الا زيد [illegible] المستثنى [illegible] لنفسه الحكم بقوله
او كان المستثنى غير مذكور [illegible] المستثنى يعرب على حسب عامله [illegible] العامل
المستثنى [illegible] ان لزيد جر لفظا ونصبا محلا [illegible] هو [illegible] كانت واحدة

في المستثنى وعامل نفسه هو مرتب متوسط ذلك الى وهو عامل في المحل لكن المستثنى
او لكان المستثنى غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب ما بعد الا في المستثنى لكان المستثنى منه
هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المعمول لانه الجزء
الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فانتصب نعم فاذا حذف المستثنى منه لم يبق
المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لاستحقاقه الاول قوله لتقييده فائدة صحيحة فيه
ان يكون في غير الموجب لانه ليس المقصود اصل المعنى صح ولم يصح كان يكون جاء كل احد الا
زيد فمعنى نحو جاء الا زيد ويمكن ان يقال ارادوا بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد
وهي متحققة في غير الموجب متحققة في الاول واما في الثاني المتصل قرينة ارادة
العام وذلك لانه يصح متعذرا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض
فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء ايضا قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم
ارادته فتعارضت فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح نفي قرينة العام بلا معارض
ولعدم الا الا استقام المعنى وهو استقامة مفهوم الكلام اي لا يعرف على حسب العوامل
في الموضع وقت من الاول وفي الاول استقامة المعنى فاح يتعين المراد قوله اذ معناه زال
ثبت الا ظهر ان يقال ابت دائما لكن الدليل لا ان يعني ان نفي النفي نفيه ودام لا اثبات
وفي الحادثة قوله لان نفي النفي اثبات اي يستلزم للاثبات لا انه عينه فان نفي النفي يتوقف
على النفي ونفي الاثبات لا يتوقف عليه فهو غيره قوله ما جاءني احد لو اشتغل بالبدل
الى غير انفصال كغيره نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استغنى للعطف الا ان الحق
يتعذر فيها حمل البدل على اللفظ كما اولى قوله ويجوز ان يكون بالجزم القصر
المستكن فيها نحو زيد علينا الا انه ضعيف لتوهم ابطال المحل على اللفظ وضعف
في النصب لا اله الا الله لكان العامل فيه هو خبر لا محذوف واما قبل الاستثناء او بعده
وكذا لا فتى الا علي قوله وابدل منه لو لم يكن قوله نفي لجواز ان يراد بالمستثنى التخصيص
لانه لا يستغرق ابدا انما قصد بها لانه قد يكون زائدة في الموجب الا عند الاخفش اذا لم يكن مستغرقا فيه

قوله

قال لانها السالكة النفي اي نفي مجرد بما سوابا بشرتنا ولا نحو ما جاءني رجل وامرأة قوله
لا تقدر اي لا يعرف فيها وقوله عاملتين بشرط او حال او مفعول له تتضمن معنى التجهيل قال
لانهما مثلا للنفي بعده على جملها على ليس او على حرف العلة وعلى التقدير من
باسفاره تنفي العلة قوله فهو مرفوع على انه خبر النواسخ او داخل على المبتدأ والخبر
علتها الكثير في تقدير عملهما او لكان العامل حرفا لضعفه ثم ذكر العامل حرف لا غير
معنى جار اعتبار وكذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو والمعنى فلا يقدر
ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما يخرج فيه قوله لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو بعد محمول
وهو الفعل وذلك لان معنى ليس الا حال اما كان بدليل لحوق علامات الافعال على نحو
لست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان فتحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه
معنى الكون ونحو نفيه وسقي عملها نحو ما كان زيد الا قائما فالمعنى معنى الكون بعد الا
قوله مع كسر السين وضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد يتهول
قوله لكونها حرف جر النسبة بحتة والدليل على حرفها قولهم حاشاي من دون حاشاني لو
وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول اما عليها او نصب الاسم بعدها
شاذ عنده قوله واجاز بعضهم بدليل حاشا زيدا وحاشا قيل يحتمل ان يكون معنى
فلست حاشا نحو لا لست اي قلت الا الا ولولا لست اي قلت لولا وعند المبرد انها حرف وفعل
واداة او نسبه اللام تعلقه قال الشيخ الرضي الا وانه مع اللام انهم لم يجيزوا نحو حاشا لله
في بعض القراءات وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان يكون حاشا في جميع المواضع مصدرا
بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك لاسكان بهم التنوين فيما علقه نحو
لاجل الاضافة وكذلك بعضهم سبحان من علقمة تركت تنوينه لا بدل على علمية لا لاحاجة
على صورة المضاف لما علق فكانه مضاف قوله ومعناها تنزيه المستثنى ان انضم حاشا
في الاستثناء وغيره فمعناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر وربما ارادوا تنزيه شخص
من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم تنزيهه بحكم ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه

على انه لا نظير لذلك الشخص عما يشبهه فيكون آكد و ابلغ قوله استعمل اعراب الا فيما لا يعرب حقيقة لما اضيف اليه لهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان معنى ما جاءني الا زيد قيل انما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا لان الاحسن ان يعطوا اعراب غير اعراب المستثنى بالا لتعذر المجاز وانما لم يبين غير مع انه بمعنى حرف لان ذلك فيه عارض وغير صفة غير مسند او ما بعدها جار له قوله ما عتبار قيام معنى المغايرة بها سواء الى آخره او بحسب الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير كالا مجاز وكذلك اشتراك كل منهما في معنى الآخر استعمال غير لمعنى الا لا اشتراك كل منهما في المغايرة فان غير مدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا يدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم مجاز استعمال كل منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة قوله مذكور انما اشترط ذلك لتكون الظاهر فيه كونها صفة نحو ما جاءني رجل الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز بها الا مستثنى المنقطع لانه المحكوم عليه بانها بعد الجنس والنفي بعد اشتراط قوله وانما عللنا بهذه الزيادة لدفع شبهة هي ان اشتراط جمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره في الكافية لا يكون التعذر واستفادوه لا يكون عدم التعذر فلا يكون الشرط مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول الجمع غير معلوم تناوله المستثنى لانه عدد وقد تكلف في المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله فالا في الآية صفة قال سيبويه لا يجوز بها الا الوصف بمعنى لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قليل دابى وابى وشبهها وصرح بذلك الشيخ الرضي وابن المعقل لا يجوز الا صحيح بحوز الحب؟؟ قوله لان لا تعدد الا لهة اي يحتمل ان لا يكون الله الا الله في التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للنفي وانتفاء اللازم يستلزم لانتفاء الملزوم فلا يكون الا بمعنى غير لانه ما بمعنى استثناء ما يستلزم لانتفاء لوازمه كلها قوله ان بنا على طرفيهما قال الشيخ الرضي حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى

الكمرا

الا سوى افضى الى معنى مكانا فقط ثم استعمال الفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت مكاني عمرو اي بدله لان البدل كان مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل مع الاسناد لا بمكان اقلا جاءني القوم مكان زيد اي وانا زيد لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل ثم على الاستثناء فتكون في الاصل مكان سوى ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى امر بمعنى الا ستثناء وظهر من هذا التحقيق في الحسب الاصل غير ظرف وبحسب المراد في السعر كونظروا الى معناه الاصلي او المعهود من احد اصحاب الظرف وبعد حذف موصوفها في ذلك وفي مقتضى النصب الكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله والمراد بعدية المنسوخ ان يكون باسمها وخبرها بعضها اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد بعدية اخواتها ان يكون اسناده واقعا بعد اخواتها قوله فالكلام الواقع من اجزاء الخبر كلا ولكن الاتا الواقع من خبر الكلام نابع انها دخل المحل الا الكلام لانا نقول ذلك الا وقد غير بعد اخواتها كان خبر المبتدأ في اسمها قال الشيخ الرضي في ما حاله في خبره وقد خص بعض الاحكام منها ان خبر كان لا يكون ضميرا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيقبح ان يكون ضميرا الا مع قد ظاهر او مقدر وكذا افعال اخواتها اضحى وامسى واضحى وظل وبات وكذا يمنع ان يقع بعد فعول واخواتها الا كما ذهب اليه ابن مالك يجوز وقوع خبرها ضميرا كما فلا يقع ماض في قوله وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك هو حق من منع خبر صار وليس ما دام كلما كان ضميرا لما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها بتري الا في الزمن الماضي الى حالة وانها مع القرينة لا تبين حال الهاء واما زال واخواتها فلانها موضوعة لاستمرار ما يصلح للاستمرار هو الحال والصفة والمضارع لانفراع الاسم على واما دام فلانها المعتد للمدة يعلق الحكم الى معنى الاستقبال واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه وتستعمل للحال في هو كما في الصفة والمضارع قوله وكذلك اذا اشتق لا اعراب انها وقع في بعض النسخ في قوله تعالى وما ارسلناك وغيرهم من اسماء حيز فعل ذلك مبني على الحفاة في نص الدعوى في كون ملكه وهو كالنص في اطلاق الجنس

في شرح اللباب قال الشيخ الرضي وتحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضميرا ما علم من [illegible]
او حال نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وبعد لدن واخواتها
نحو ائتني [illegible] قدر ما وهي ان يجي بعد اسم جار بعده نحو او [illegible] ذلك مع كان
المحذوفة او المجرور [illegible] نحو الناس مجزيون ان خيرا فخير وان شرا فشر اي ان
كان عمله خيرا فجزاؤه خير ان كان اجلا فاجل [illegible] اربعة وجوه قال الشيخ الرضي ربما جر بعد
ان ولو لا [illegible] بعدها [illegible] رجوع [illegible] المقدر الى [illegible] بحرف جر نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف وحكي عن يونس مررت
برجل صالح الا صالح فطالح اي الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ونصبهما نحو
الا يكن صالحا فطالحا ورفعهما قال الشيخ الرضي رفع [illegible] ولفظ
اما الاول [illegible] المتكلم [illegible] نفس [illegible] او [illegible]
حذف كان مع [illegible] في صورة [illegible] حذف [illegible] او [illegible]
[illegible] مع [illegible] او [illegible] كان [illegible]
بضعف [illegible] ولا يجد للمخفف [illegible] وتكون [illegible]
المحذوف [illegible] بصح دخول الفاء [illegible] لا تعمل [illegible] الفعل المقدر لابد له
من الفاء [illegible] الكوفيون [illegible] المفتوحة [illegible] الشرطية
وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي [illegible] قولهم بعد [illegible]
اللفظ والمعنى اما المعنى [illegible] التعليق واما اللفظ [illegible] في قوله ابا خراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم [illegible] الكلام الفصيح ولا يجوز [illegible] لان [illegible]
لم [illegible] الكلام [illegible] بعد [illegible] الا [illegible] الشرطية [illegible] بعد [illegible]
نحو قوله [illegible] الا [illegible] الشرطية [illegible] الاستعمال مع كان [illegible]
حذف [illegible] جوازا [illegible] وكذا [illegible] وجوبا [illegible] كان [illegible]
وان حذف [illegible] الكسر الى الفتح ولا بد [illegible] كان فعلها

91

[illegible] على الشرط [illegible] حالها [illegible] كان مع اسمها وخبرها
او [illegible] وحدها [illegible] الاولى [illegible] اما انت منطلقا [illegible]
زيد منطلقا [illegible] الشرط [illegible] على [illegible]
واخواتها المفعول [illegible] من غير تبعية [illegible] رجل [illegible]
من [illegible] الا [illegible] المفعول [illegible] مطلق [illegible]
او [illegible] المفعول [illegible] الاخير [illegible]
[illegible] التعريف [illegible] القدر [illegible] اسمها [illegible]
في [illegible] مفعول [illegible] فاعل [illegible]
بعد [illegible] وهذا القدر [illegible] المرفوع بعد معرفة كان [illegible]
فالمفعول [illegible] اللهم [illegible] الدخول [illegible] او [illegible]
لا تثريب عليكم اليوم اي تقبيح عليكم بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان [illegible]
[illegible] للمقصود [illegible] الفاعل [illegible] لا [illegible] في [illegible]
انهما مبنيان على الفتح [illegible] الاول [illegible] مجرورها خبر واليوم [illegible]
[illegible] قوله اليوم خبرا [illegible] عاصم اليوم [illegible] من امر الله متعلق [illegible] الا عاصم
[illegible] من امر الله [illegible] الظرف [illegible] الا [illegible]
المقدر [illegible] ذلك المقدر [illegible] ولا [illegible] متعلق [illegible]
[illegible] واما [illegible] الفاعل [illegible] ان يجعل خبرا
[illegible] اسم الفاعل [illegible] ان ضمير
[illegible] الا [illegible] ولا الا [illegible] لا [illegible] كان [illegible]
والكسر [illegible] الفتح [illegible] وان لم يكن
[illegible] منهم [illegible] على الكسر مع التنوين [illegible] لا اسما
[illegible] التنوين للمقابلة والباقي منهم [illegible] الاعراب [illegible] المثنى والجمع

في حكم المعطوف والمعطوف عليه لم يجعلهما واحدا او قد شرط ابن الحاجب ان يضاع بلا [illegible]
لا نحو ولانه نص في الاستغراق النفي بدون من الاستغراق لا يفيد التنصيص كما ان [illegible]
رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني من رجل [illegible]
الى الاسم الصحيح من حيث انه [illegible] الى الاسم الصحيح لا يكون [illegible]
نحو خمسة عشر ونحوه والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصل عنها او اذا انعقب عليها
لا المفرد المجرد ارادة نفي جنس الاسم او نيابة وهذا فلا بد من التكرير تنبيها عليها
لكن مطلقا لانه ينبغي اذ يكرر النوع لا يكرر الشخص ليكون مطابقا لما في السؤال
مكررا او لو لم يكرر الكفى نعم او لا [illegible] ويجوز
التأويل العلم ان ينزع اللام [illegible] الاسم في الاسم او فيما اضيف
الى عبد الله وفي عبد الرحمن اذ الله رحمن لا يطلق على غيره تعالى حتى تعد منكرا [illegible] النوع
المصوغ [illegible] اللفظ واصلاح المعنى فالامر واضح [illegible] على الاول
وهي كما دل عليه قوله الا الظاهر انه [illegible] جعله معمولا للثاني [illegible] وفي مثل
ولا قوة لي [illegible] الا اذا
فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة
واذا رفعتهما يحتمل [illegible] اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين [illegible]
ان يكون في الموضعين بمعنى ليس [illegible] الاول [illegible] الثانية [illegible] ورابعها
ان يكون الاول [illegible] والثاني زائدة [illegible] ان يحتمل ان يكون الرفع محمولا
على موضع [illegible] ولا زائدة [illegible] بمعنى ليس [illegible]
ان يحتمل ان يكون [illegible] وجه [illegible] واحد مرفوع [illegible]
والثاني [illegible] انها [illegible] حكم واحد [illegible]
[illegible] لا حول ولا قوة موجود [illegible] ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
عند سيبويه [illegible] ولا يقدر خبر واحد لهما

لا عند [illegible] مبتدأ [illegible] معطوف [illegible] لتقدير [illegible]
[illegible] قال الشيخ [illegible] يجوز ان يحمل [illegible] نفي الجنس [illegible] العمل لجواز
[illegible] معطوفه [illegible] النكرة [illegible] الاول او الثاني [illegible]
[illegible] معطوف على محل الاول والقياس [illegible] ذلك [illegible] وضعف
الشيخ [illegible] لا [illegible] بمعنى ليس [illegible] عمل ليس [illegible] الا
الاسم [illegible] نحو لا براح [illegible] انها عاملة عمل ليس [illegible]
[illegible] للمفرد [illegible] واذا [illegible] الجار [illegible] او [illegible]
[illegible] نظر الى اللفظ [illegible] نظر الى
لفظها اما [illegible] فيها يجوز [illegible] التقرير و
الانكار والتوبيخ [illegible]
فيها قال [illegible] لا يكون [illegible] الاستفهام [illegible] حمل التابع على الموضع
[illegible] الاعلام [illegible] العلم [illegible]
[illegible] واما قوله [illegible] لا رجل [illegible]
[illegible] محصل [illegible]
[illegible] الاتحاد [illegible] اللفظ [illegible]
لا رجل [illegible] رفعا ونصبا [illegible] والقول [illegible]
[illegible] وجعل [illegible] القياس [illegible]
لكن [illegible] حكم [illegible]
[illegible] المفهوم من كلام الشيخ [illegible] اللفظي [illegible] واما [illegible]
في المنكر وعطف البيان [illegible] حكم البدل [illegible] الشيخ [illegible] واجرى [illegible] احكام [illegible]
[illegible] المثنى وجمع المذكر [illegible]
[illegible] واجرى الاحكام [illegible] ذلك [illegible]

بالشرح المقصد ولو كان كذلك [illegible] ولم [illegible] لا علام

[illegible] الا [illegible] اللام [illegible]

الا [illegible] وجود اللام [illegible] اللام [illegible]

[illegible]

[illegible]

باب الرابع [illegible] حكم المعطوف الرفع حملا على المحل [illegible] الشيخ عبد القاهر [illegible]

اى [illegible] عطف على [illegible]

[illegible]

[illegible]

بحذف كما في كم رجل وحواج بيته والقصار الرجل كما قال فعلى هذا يلزم جواز الغلام
زيد للصحة وذلك التقدير لانه لو لا اللازم من تحقق شرط التي تحقق وذلك التي لجواز ان يكون
مشروطا بشرط آخر بينهما وهو تجرد الاضافة المعنوية عن التعريف قوله حسن لعدم القابل بتقدير
حرف الجر او لامتناعه كما في حسن الوجه لانه هو وكما في ضارب زيد لانه متعد بنفسه
في عامل هذه الصفات اليها كان اذ ليس بينها حرف جر حتى يعمل ولما لم يكن حرف الجر عمل
الصفات ولا الاضافة عمل الجر لانها اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان
يقال عمل الصفات الجر لنقص للصفات بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
لانها تعمل بعد هي ارادة قوم بالغرض هو التعريف والتخصيص واراد ما يلغى المذكور في الحد
ما يقابل اللفظ قوله علامتها انها فقد ارادة لا يصح قوله ان يكون على الاضافة
المعنوية لا حقيقتها شيئية التي بواسطة الجر بعد ترامي ارائها معنى في التبيين
امتناع حمل وانما لم يقل فعلى المعنوي ان يكون ح لان الكلام مسوق لا صح المعنوية
لا اللفظية قوله كاسم على الحال والمعنوي قوله واما ما وكان المراد بالملك واما وقع
الى ساير اللام او معه واو قوله او اسم مطلقا كاحد اليوم في الا هو يوم الاحد قوله
ولا يصح اظهار اللام فيه ذكر يحمل يوم كذا وكذا في الاجماع في مسجد الجامع وجرد ينا
والكلمات الا ان الاضافة مثل عنده ودون وكذلك لم يحمل مقطوعة فاذا قطعت اضافه تخبر
لا غير ليس قوله ولا يحتاج في التي الكلام قبله في تصحيح اصح الى جنس كل حاط
حرف الجر الاضافية الدال صح بحرف الكلي بمعنى اللام لكن مع اظهار اللام الى
التأويل بالجزء او الافراد مثلا والا لزم فك كل في الاضافة وذا لا يجوز فيه كلا
كلا الكلام هو جزئي والفرد الملحوظ من جانب الصفات الى بعض في المتبر فصح الجزئي الى
الكلي مما لا يحتاج في تصحيحه الى كل الجزء او الفرد قوله فان قيل ضرب اليوم يجب ان تكون هذه
الاضافة بمعنى اللام بادنى ملابسة وكذا في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء سهيل
الكوكب اختص بالمرأة الخرقاء لما انها تشرع في النهي للشتاء عند طلوعه

ما يدل كما هو الغير المدبر المهيئة للاطوار فيما قال واما الاضافة بمعنى من ففي كثرة نوعها
لما كرر لزم ان يكون مجازا كثيرا وذلك لان الاضافة لادنى ملابسة مجاز كما تحقق الا ان سبب الفعل
الى فاعله بمعنى لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه فلما ذلك قال الشيخ الرضي وضع
الاضافة ليفيد ان لواحد ما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه للمضاف في معنى ذاك
غلام زيد وزيد غلام فلان ان يشتهر الغلام من بين غلمان له بمزيد خصوصية بزيد اما بكونه
اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة يرجع
اطلاق اللفظ اليه وهو الغالب هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير شئ
الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
هذا حاصل كلامه ولا يخفى ما في كلامه هو المذكور في كتب البلاغة وهو ان اللام يشير به
معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعقول سواء كان معلومية الفرد او معلومية الجنس
وفي المعرف باللام الجنس يحمل عن ارادة نفس الجنس من هو الحاصل وما لا يراد به افراده او
لبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق
اما كلام الشيخ فقد صح فيجوز ان يصير الى هذا ما وقع ولعل المراد بهذا الحكم
في نحو غير ومثل وانما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبه ونظير وذلك
العبر ذلك وانما لم يتعرف لعدم اعتداد ما بعلها ونحو ان يقع احد مقول الى سعيد
في ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل على ان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير
واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للمضي لفظية سواء كان للحال او الاستقبال او غير ذلك وبعضها
يعتبر هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك وهدك وناهيك لان حسبك بمعنى يكفيك
زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين لعدم التعريف
ما قال بعضهم واحد امه وعجام امه بمعنى المضمر وافاقلوا لعمر لغير التعريف
الشيئ بنفسه وذلك لان الضمير مثلا لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه مما صاحب
ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وحكى ان الضمير الراجع الى نكرة غير

فان في ذلك الجمع المعدم معرفة بعرف المضاف وكذا اذا كان نكرة محضة شيء وكذا امتنع ان
يكون قولك صحبة بلدة وزمن قبيلة ونادي دهر ونحو ذلك نهي في هذا التحقيق انه في بعد او
الذي سوهم في امثال هذا التركيب ليتوهم انها في الابهام لا تخصيص لها [illegible] واما كذا
مغايرة فاستعمل كل منها في الوجود الا واخر الا ان يكون للمضاف اليه كذا قال ابن يسير
ودفع ابن السراج في قوله آنفا يعمل عمل الذي كما يعمل في محلهم كاف وا وجه الصلاح
فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف بها واجاب عنه الشيخ الرضي بان الذي ولكن سلم
صحته فيحمل على انه حال لا انه على حاله عدم النعت ويمكن ان يجاب الضا بانه نعت موضوع
على الصفة كما اشار قدس سره بقوله او ما [illegible] نكرة بحمل كذا قال الشيخ الرضي واراد به
منها في نكرة العلم فيكون زاده شهرة وصح اواراد ما هو الحق في النكرة واراد النكرة
العلم اذا لا يكون الا كذلك الشيخ الرضي وعنه الايحو احتاج العلم مع تعريفه اذ
لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في ما المبتدأ وذلك اي احد العلم الحاجة
منصوب معنى نحو زيد شجاع فانه نحو قولهم في الدنيا الا زيد واحد لكن اطلبا للاد
وهو مستنكر في باد النظر لكن لا يحصل تعريفه القصود من الاضافة الى المعرفة حصول
اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لهو حاصل فيها اصل التعريف
وبين جمعها علاقة المعرفة في الاضافة المذكورة في الاسم لا المركب والعلم هو مركب فلم
يكن المعرفة علما بل فيها زوال التعريف حالة العلمية كما وضعا ثانيا اذ التعريف
الوضع الاول لحال الاضافة فانها لما لم يكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف
المعرف الى المعرفة لادى الى اجتماع تعريفين في الارادة من ترك السلام منقطع
قال ذو الرمة نعت الاتباع بعد قدس سره في حاشيته السنين وبهما أمنزلتي ميّ سلام عليكما
هل الأزمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار
البلاقع وقال في هل يرجع اي يرد جواب السلام وفيه ويكشف العمى عن المستخبر الذي هو في
عمى عن حاله الى وثلث الاثافي جمع اثفية وهي اعظم الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها وفي

البلاغ

95

البلاقع جمع بلقع بمعنى خال صفة مشبهة الى معمولها قال الشيخ الرضي اما الصفة المشبهة
جارية العمل الى ما هو فاعلها وكذا ما لفظه اي اسمي الفاعل والمفعول بمعناهما اي مرفوع
والنصب المفسر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستمرار وبعمالهما الى مرفوع ومنصوب
نحو زيد ضامر بطنه ومخرج حد الالى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل قائم داره عمرو
ومضروب علما ما بكر وبعملهما في غيرها وكذا المفعول مثلا عمرو اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار
واضافتهما الى المعمول والمضاف لفظية على الاول ولتدل على التخفيف بحملها وتمعنوية وقد دل
بعض الكلمات باسم الفاعل او المفعول المستمر فيعمم الاضافة لفظية كما باد القيد المعتبد العبر اكثر الغير
او ضمها ويكون الموحد بالعاري نحو مضارع البلد نحو محمد الله فاطر السموات والارض في
بمعنى الماضي حقيقة نحو مالك يوم الدين او جعل غيره كما في التحقيق موعده واعتبر اللام كما في
صاحب الحكم اعلم بغير كل يوم الدين ظرف او مفعول انه كما اعتبر بعضهم ويكون الكلام هنا
على الالم لفظة وكذا الا لتحقق اللفظ ان اللفظ صح بقوله في اللفظ كما في
الى وجه التسمية او للتصحيح بالمقابلة ولا اعتراض في خفي التي كما اشار اليه قدس سره واصف
العامل الى معموله انها بالمعقول انه لازم له الصفة التي موصوفها اذ الرافع من الصفات
نعت المرفوع بخلاف التابع المعقول واعرف الاضافة اللفظية مثل مارد عين الاضافة المعنوية
من اصناع اضافة الصفة التي موصوفها الى اللفظ في المعنوية والمراد ان المركب
لا الحج المجموع المركب التشابه نحو ان يكون مستقلا الامر ولم يكن بحال وابهام تلك الاشارة حل
في ذلك الكلام لكن هذا العبارة واشارتها انما يقال للتابع اللاحق على سابقي المستقل
باللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منشعب للفصل الى انسياق التخصيص في بخلاف قوله
ابتع الى المحقق وابدف التعريف او يكن مجازا كما اولا قيل تلك القبيلة مع اليسر
الاول بعضهم وعلى هذا كان الالى كلا مذكور كما في بخلاف اصل التعريض
التعريف فانه يكون صفة حالا للتعريف الذي هو القوه حالا للتعريف واما اجتماع
بعضهم ان الكلام في تخصيص وان كان بعده ابدأ فلم بعد في اللام عدم تعاقبها

والرجوع الى النعت لكنه سوال عن زوال عن رفع الاضافة قاله ولا يخفى انه منسوب ... وح
لا اثبات المطلوب توقف على ابطال دليل الخصم والا لم يتوقف على اثبات المطلوب قوله اللازم
الا انه لا يصح الحكم بعد ذلك المساوات في التركيب لانه في الاول قوله اذا لاشك على تحرفه
في كل رواية تجوز مشهور وكذا في الاول قوله سكوتي وجمع الواحد اي بحركتهما
كالفلك قوله وقد جاء اخراج اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب فيه
تحمل حسن جعل الفاعل نائبا لمفعول قوله نقيض وانما يتوقف فيه جماعة من النحاة
حيث جعلوا الكلام المصنف جماعة على سوق ... الفاعل الكثير المشهور
من مذهبه لا يجوز وقد النفي على المظهر والدليل سبح الى السكوت الا انه هو
في مرتبة العول لا يجوز الى الزمان والمحبر وفي قوله جاز ابعد حملا اي نحو
اولى لمبتهم بناء على جعله معمولا للفعل المفهوم اي نحو احملا ولم يحملوا اختار
زيد يجيء على هذا التقرير دون التقرير الى شيء وبهم انهم لم يحملوا القائم زيد على صار
زيد كما حملوا الفاعل على فاعل كما قيل دون التقرير لو اوضحا في التحقيق السوبر
في فاعل ليس لكلامه قال العمل لا السوبر واليقين العمل مما في فرع سوال كان
العمل سهوا او محرر افاد التحقيق ذلك الى النظر الى انه لم يبال اثبات التحقيق
في الفاعل لا يظهره بخلاف ما جاء زيد في التحقيق في مسطوره الى الرد على هذا
التقرير بعض النحاة المعقول ان لو وهي ان الاتي اللفظ التحقيق فلا تقل المعر
لم يرض بهذا القول الاول بان السوبر من العامل الضمير فان بعامل الضمير مانع السوبر
لعطاء ام حكم من العمدة بعد الاصالة كما في جواب ... قلت هذا ينبغي ان لا
يجوز الفاعل للحمل على صار لكلا لا يجوز القائم زيد للحمل على صار زيد فلنا من السر
وفي ذلك لان الفاعل مع الفاعل في ان يجد نوعهما لفظا قبل الاضافة وليس
القائم زيد مثل القائم زيد ذلك قوله وجعل التحقيق احدامر المضاف وجاء
المضاف الكاتب قوله ورد على الاول وذهب الكوفيون الى جواز اضافة

الموصوف

96

الموصوف الى صفته وبالعكس للتحقيق مع افادة التعريف والتخصيص متمسكين بمسجد الجامع
واجواية جرد قطيفة ونحو ذلك فان اصل مسجد جامع المسجد الجامع فحذف التحقيق الالام
وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه كما حسن الوجه فان حسنا والحسن
هو الوجه حقيقة لكن جعله نعتا في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه غيره وان اصل
جرد قطيفة قطيفة جرد وقدم جرد واضيف للتخفيف التحقيق للوصف والتخصيص وقس عليه امثاله
واجاب البصريون بالتاويل والانكار المصنف بقوله ومسجد جامع اه قال مسجد الوقت
جامع وذلك الوقت يوم الجمعة كما يقال هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة جمعة
كاضافة سحق عمامة قوله وما يقال وصلاة الاولى المسجد الجامع فحذف الاولى فالعام
الى الكل وكذا ما قبل ما يكون من الاضافة كاضافة طور سيناء وصلاة الوتر وتعلقه
الكثيرة وجاء الشمس قوله ساوالموه عن الاول هي اول صفته لفحوالة الشمس وقوله
في الجمعة انما نسبوا الخلق في مجالس السوق وموطي الاقدام قوله حلل جرد وقطيفة قال
فيه شيء واحد فيه جرد نشاة ز كيفيك فقوله انها قطيفة جادرد ومحققه قال
اسم جامع المضاف اليه في العموم والخصوص اراد المصنف في سوال الاولى وعدم كل واحد
عن ما يطلق عليه الاخر بطلق عليه الاول وبالعكس كل ما لم يطلق عليه الاول لم يطلق عليه الثاني وبالعكس
قوله سوا كان مرادفين جاز العطف اجمع احد المرادفين الى الاخر للتحقيق فيما كان ما احتمال
وسعته الشيخ قوله بخلاف كل الدراهم وعين وكذا اخي زيد ان دار وشيخه السلام عليكما
ان كلمة السلام ولفظه والمشهور في اسم التقى قال فانه في المقام يحصل العمومين واحد في التحقيق المضاف
لا قوله التحصيص مبني عن حدوث الاختصاص وغير المضاف دون المضاف اليه في الاول الكلام مسوق
لفائدة الاضافة قوله سوا كان وانه في الاختصاص ليس التخصيص المقابل للتعريف وفيه
المثال الاول قوله واما اذا كان للتخصيص فيها خصا الاسم الشيء يعني الموجود في الخارج عند جماعة
والاشهر فيه ان الغير يعني الاحد اعم منه ويعني الشيء والموجود المطلق اعم من الموجود لانه
في الخارج عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله لكل مفهوم هذا اذا اريد بالعين مفهوم

من قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشي
كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون اخص منه قوله يحمل احدهما على المدلول من باب حمل
اللفظ على المدلول والاخر على الدال فوددا ومستعرفا بهما اذ ادا الى المقصود
بالكلية كذلك واصباح اي وفيما حسبنا هذا الاسم ذا اصباح اي مذهبا حسب الاسم
والتبس منه واصبوح لا الصبوح بشرب الصباح بمعنى واصبوح بمعنى هذا السراج
قوله جاء مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول الا انه الجمعية الى الدال غير صحيح
لا فقد بهم [illegible] والعلة تعين الدال الذي يعقد الكلام مع زيادة مع
او ذم [illegible] ذكرا [illegible] الكلام ولهذا لا تعد من العلة على الكلام ان يوحدون عنه
فيذكروه على سبيل الاتباع [illegible] عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا
عالباء والمعطوف لا حكم [illegible] قوله وهو ما عرف النحاة بالمعرب
في آخره حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم قوله او الملحق به في الالحاق
بالصحيح كون آخره الحركات كالصحيح قوله للتلازم الابدال [illegible] او لا
في صدر الكلام [illegible] او لم يكن في الشدة [illegible] استقلالا في حكم الا انها
قوله [illegible] لم يكن الكلم صحيحا ولا ملحقا به [illegible] كلمة المتكلم
الكلم [illegible] الكسر [illegible] في الصحيح والملحق به [illegible] حرف المد
في [illegible] الحركة جعلوا الالف [illegible] بالصحيح فيها [illegible]
ولا [illegible] الالف [illegible] على هذا [illegible] وجمع [illegible]
بان اصل الالف عدم القلب [illegible] وانما جوز [illegible] اللام [illegible]
القلب عند الجمع [illegible] الواو [illegible] بوجوب القلب عند الجمع وهو اجتماع الواو
والياء وسكون اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم [illegible] لعرض [illegible]
قوله [illegible] الكلمة [illegible] قبلها ضمة [illegible] الشيخ الرضي
تلك الضمة كسرة بعد [illegible] الواو ياء [illegible] اذا لم يؤد الى اللبس [illegible]

او يسمى [illegible]

يوثر فانه مجري في اعرابها وفيها كسر نحو لن وفي جمع الكواو [illegible] فعل نفعل قوله
الساري كالمتكلم في الصور السابقة فقد جاء الياء كما مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي اما الاخر
الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكبر من اخواته فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة
الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف ذكره الشيخ الرضي قوله فاجري وابي [illegible]
قدم الالف على الالف ليوافق [illegible] من جهة [illegible] اما بعدهم الالف على
الاسم الاول [illegible] قوله فالحال [illegible] او فعال [illegible] بعضها
الى المتكلم اي وابي وعلى هذا [illegible] عطف [illegible] وعطف قوله وقول [illegible] علمه
عطف [illegible] على فعله واما على توجيه الشرح فيكون عطف فعله على اسمه قوله وهي الواو [illegible]
اخواتها والياء قوله والى ما لك بصيغة [illegible] قوله قد [illegible] والمجاز
[illegible] قوله قد [illegible] والمجاز [illegible] ومعنى [illegible] انتهى
وقوله [illegible] بصيغة المجهول قوله مع المحل فلا يصح [illegible] مذهب بمجرد الاحتمال قوله اي اجمع
[illegible] ابن جني [illegible] جمع اخ قال ويقول اي امراة [illegible] القول [illegible]
[illegible] الى [illegible] الى المجاز مع ان [illegible]
[illegible] غير صحيح لا [illegible] اللهم [illegible] وان [illegible]
يقول [illegible] قال [illegible] اللام [illegible]
[illegible] واو [illegible] اخوك [illegible] اللام [illegible]
[illegible] واخا [illegible] صحيح العين [illegible] واما [illegible] يسمع [illegible]
حتى [illegible] على حركة [illegible] لا يمكن ان يكون [illegible]
لكن [illegible] اللام [illegible] العين [illegible] لا بد من [illegible] وكذا [illegible] لا يمكن
ان يكون [illegible] او لام [illegible] وغيرها [illegible] افواه وغيرها [illegible] على حركة
والالف السكون [illegible] لا بد [illegible] على حركة [illegible] لا [illegible] على
افعال [illegible] واما [illegible] العين [illegible] الميم

في الواو ولئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف بعيد جريان الاعراب عليه وتنوينه
وقد صح ان عرض البدل والمبدل منه فان هما تفتشان في نحو يهما وتكلف بعضهم
بان الميم بدل لانها وهي اللام قد مر على الفم بالحركات الثلث التي بعد الحركات الاعراب
فكانهم نظروا الى حالة الاضافة مثل انهم اخو وفو وذو وخاتم فلم يراع في
الذكر وجاء فضاحة الكلام والافالحق ان يقول اكد لو وقد عصيا ووجد وجئت وفيه دته
ادني الكلام وهي ان يكون ذكرت وذو العلم اغنيه وذو ابنا الاول فكان منونة ذات
واصلها ذوات كنيع اوه بدليل منها ذوات حذف عينها فكسره الاسم ام
فلان كما الطي اعلى من المقوه وحمل على الاول ذوي ذوي فليس عند النوا والعرش هو
ان وزنه فرس ولو كانت فعل بعلت لحركت او ه بالكسرة وللاهل اذ وانهم
على مفتوح الغير لمام قوله لاوضع وصلح قال الشيخ الرابع ايضا وان
بعضو انحصا بالذهب سلام بيان لهم ان تقولوا جاني رجل ذهب فيها واند وفاخا فو
الذي فقالوا ذو ولما كان حسن لتعميم او الاعلام مما لا يتبع جعلهم يوصل به والى
الوصف بها وانما كان بعد التوصل تقبل الوصف بهو المضاف دون المضاف اليه اما اسماء الاخبار
من نحو القبر والقنافا فيها وان لم يكن كما يوصف بها الا انها يختص بالبعض كالعمار
وانفا لو حذف المضاف الموصوف والمضاف اليه ضمير او علم لم يخرجها معا كقوله
ان عرابا بغير ذي ونحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين اصلي
على نبيه محمد وآله وذويه فقد كان اقتباس من الدعاء المأثور قوله وكان حض المعجم نحو ان
المناسب للمقام النظر الى حال الاضافة الى المعجم لكن عدل عنه الى نوعه واما العدل
الى الجمع فبعيد اي ذو وكذا استعرق وقد جاء بعض متفرق مقطوعا على الاصل الذوو
نحو ولكني اريد الذوينا قوله والعامل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعل الوصف
دون العامل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم لحسن الاصل قال قد سمع في الشيخ الكاهل
ما بين الكتفين اسمي واما التابع فهو اسم لحكم العارض قوله يثبت لوحظ مع بعد ذكر هو متبوعه

كل في الرتبة الثانية وان كان في الرتبة الثالثة او الرابع فاسلا بالقياس الى غيره كالتابعة
والرابعة مقولة يثابع بل العامل لا التعبير ومنهم من قال المراد بالتابع هو المتأخر مطلقا
وفيه ان كان عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف
المقدم على المعطوف عليه في مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد الثاني والتأخر
المرتبة قوله يحمل ان يكون اعراب جنس اعراب بقيد مع انهما متغايران شخصا لحسب القصد
فلا يرد النقض بمثل الذي حراج الا اعرابهما واحد بحسب القصد طه خصوصه
من جهة المقتضي للاعراب شخصه فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت لان لا اوجه
نفسهما متحد نوعا لا شخصا قوله بل من جهة واحدة شخصه وان كان النعت انما حل في
وهو كونه نعت للفاعل لا المعنى المنسوب قوله انه باعتبار فيه انه ان يكون المقتضي
للاعراب في جاء علام زيد هو علمه علام لان المعنى المنسوب الى زيد في قصد المتكلم
منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعنى الانتساب الذي الى المعنى
المعنوي بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل وكذا لفظة التوابع كالتعريف للجنس ونكر
ان بمعنى ان تبعه ولفظة كل مفتحم زيد ما ليتابع الجمع والمنع فان النعت في مع على ز
التوابع لان الكثر استعمالا او قرمتابعة كالشيء قوله دل على معنى حاله انه في متبوعه
سواء كان باعتبار او باعتبار متعلقه فيدخل فيه مثل جاء رجل حسن غلامه قوله اي دلالة
حاصلة الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لان النوع هيئة غير منفكة والشارح جعل لوجه صفة
لحصول المعنى في متبوعه وفسره بكون التابع غير مقيد بما التسهيم من قال ان لاحراج الحال
لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخل في التابع فلا حاجة الى قيد
مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرتبه الطبع السليم ومنهم من قال وهو الحق انه لدفع توهم
ان يكون داخله فيها قبل بهذا القيد كان منشأ التوهم حمل التابع على معنى اللغوي ومنهم
من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاء القوم كلهم فانه دل على معنى في المتبوع وهو الشمول لكنه
مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه امر البدل ايضا نحو اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك

والعطف بيان نحو زيد علمه واما ما قيد بحيثية التعريف لا حراجها ويجوز ان يكون مذكورا
لبيان ان ذلك يتحقق مع الاحوال ونحو التأكيد فعطف الاطلاق لاخراج غير صرح ذكر
وفائدته ليس من وظيفة النحو وقد يكون لمجرد الثناء وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في
يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو امات زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض
العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة لغيره والثانية مقررة
والفرق بين التأكيد والتقرير وفي [illegible] سيما المؤكدة لو كذب بعض مفهوم الموصوف
كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة يكشف تمام الماهية ولم يذكر ها هنا الى اهمال المؤكدة
وههنا بحث وهو ان كلا من الطول والعرض والعمق بعض الكاشف والمجموع كاشف ولعل
[illegible] كل منها لا بد صالح لكونه كاشفا تاما للجسم عند جمهور [illegible]
فلا لامتناع ان المتكلم يقصد الا كشف المجموع لكن المجموع معرفة على ان بعد الجواب الحمر
في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه
اجرى على اجزائه كما في قرات الكتاب جزءا جزءا او البيت سقفا وجدرانا ولما كان عائد
مواد الصفة بعد حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
في النعت الاشتقاق فلذلك تكلفوا في نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستعملوا
اسد اجاف في [illegible] ورده بقوله لا فرق اي اكثر ما ذكره لا يصلح الا ان يكون نعتا
باعتبار انه في قوة المشتق ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره
بالواو ولكن لا يصح لفظ الا الى متعدد والاو الاسم هنا فلعله جعل او بمعنى الواو وانما
اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد
الى المشتق وذلك لان او يقع بين المتقابلين اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع
ههنا يعم الوضع النوعي الذي للموضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت برجل اسد
جاء على اسم العدد في المعدود مجازا ونحو مررت برجل ابا علي اي يشبه اسمه هاهنا
استعمل للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم مجاز مع انه مجهول الحال محتاج الى [illegible]

لغرض المعنى المراد بالمعنى هنا التي هي الدلالة واللام للحال والغرض معنى لفظ على
اللام لفظ صلة للوضع قال الشيخ ولذلك ان يكون الموصوف لفظا او
تقديرا نحو مررت برجل اي رجل اي هذه يكون صفة للنكرة مقيدة الى ما هو بعضها وتقدير
[illegible] وحق يكون تابعه للجنس معرفة كان او نكرة ويكون مضافا الى مثل متبوعه
لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل اي الجامع فيه خصال الخير ما تفرق في غيره
وهذا الرجل الكامل سواك [illegible] وحق الرجل الكامل من سواك [illegible] وهذا الرجل
نعته باسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بهذا الرجل
[illegible] وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا قال قيل لم
[illegible] لو وصف باسماء الاشارة قياسا عليها وقد [illegible] لا يوصف بها
اسماء الاشارة فقال مررت بهذا رجل وسبح كما قال بهذا الرجل فلما التجرد الموصوف
في مثل غير فانه زائده على ما كان يحصل من اسماء الاشارة ولو لم يقع صفة او نحو مررت
برجل يقصد تحقيقه والسعة لا رجل طويل لان الطول يكون في غير الرجل والهدة
الموصوف في الاعلام او اسماء الاشارة الى العلاقة كالقبر او يخفى في الارض والسما اما قوله بهذا
الرجل فالموصوف فانه جعل الموصوف حاضرا وبهذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة لا يقع
وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو
واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة وفي المواضع الاخر التي لا يقصد فيها الا
بعد المعنى لا المعرفة الا معرفا بلام لا كثرة الا في واتبعه لان نعته لفظي التي هي في
حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومة مخصوصة لكن نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات
والاسم وجه فيه حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم في النعت نعوا في المعرفة نعرفها
ويكون امع الجملة قد يكون نعتا وليس معرفة ولا نكرة ونكير يخصص بحكم النعت المفرد
او توجهه بان الجملة في تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي مررت برجل ابوه قائم او
ذاهب ابوه وابوه زيد هو اي كان لو [illegible] لان الدلالة على معنى في متبوعه

من النعت المفرد وجملة والمشبه هو المفرد اصل او جهة ان الجملة الى انها محل من الاعراب انما
تكون بتأويل المفرد لان الاشارة لا يصح صفة لان الصفة يجب ان تكون مضمونها معلوما
للمخاطب قبل ذكرها فيصح فائدتها وهي ازالة المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما
له والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الجملة الاشارية ونعني
وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول
عند هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت نحو وجدت الناس اخبر تقله
وان لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية اي لم تكن حالا للنعت الموصوف ولا متعلقه
وفي الملازمة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ ولو وصف بحال
الموصوف بجار ومجرور مفعول لم يسم فاعله وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون
مالا ونسبة اليه كالاب والغلام او قال ربط اليه ما كالتبعية كقوله جاء رجل اعتبار
ابا وزيد نعم يصفه اعتبارا مما صح الكونهما لانها بمنزلة حالة باعتبار في حصول
العائد في عشر امور اثنان منها في التكلم وثنائه ايا في المعنى مع عدم الاستقلال
لقيامه والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم
استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وتجمهوا على الابدال او مقطوع رفعا
او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة والافراد والتثنية والجمع
وقد يوصف المفرد بالجمع والتكرار وذلك المفرد مجموع عام اجراء الكونه وصف النطفة بالامشاج
فاذا هو كمن هما كل واحد منهما مشيج او بعل الامر ذلك كالشمس العقل الصغير
والتأنيث في القسمين الاولين منه اذا ذكرنا التعريف في الاعراب وانما الموصوف بحال
المتعلق فيه تعريف في ضمير الموصوف نحو قام رجل حسن وجهه النعت او جروح يطابق الموصوف
في العشر الا انه لكنه ان يحاء فيه من هيئة والتي جاء النعت محلا وذلك لان نسبة
بالمعمول محلا او مجرور تابع للتعت كلام وبعدم ان يكون الضمير فاعلا محلا لانه لم
يتقدم على الاكثر ضعيف قاعدة وعلى اول قيم صفة يقع على لان النعت والاولوي الفعل

فاعل في الاكثر بخلاف الكاف والواو في الصفة فانها على الاشباع قطعا وحمل عليها
صفة الكاف اجار الكسائي وضعفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون سليله
على البدل لانه ليس في المضمر معنى الوصفية يجب الا ان يتأول على معنى كلام والحاق
والغرض فيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل او المفعول على معنى الوصفية كم جعه
ويمكن ان يدفع بان ذلك كمعنى او كالكاف في قال الضمير يقصد به الموصوف والاول الحال
في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح
الوصف بقول الموصوف اخص او مساويا الى هذا التعليل لانه قريبة او الضمير
به في موضع الدال موضع المدلول كما في الشرح رح كرح ان الموصوف المعرفة اشد
احتفاظا منهم في حمل الاخص والمساوي وعلى ما هو مصطلح المتقدمين وهو الاخص والمساوي
في الصفة باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كان او نكرة قد يكون اعم كقولك الناطق
وحيوان ناطق ويحمل على الخصوص والمساواة بعد الوصف لانه فائدة وانما نا
فلا لا يصح بقوله فرضه لم يكون واللام على ذلك الا ان يحصر التخصيص ان يكون
ارجع الى الاخص والمساواة وبحسب اصطلاح المحققين ان قيل لان في الاحكام من الضمير
مما عليه قرينة اسم الاشارة حكم الضمير او في كونه فاعلا بقوله فرضه في قوة قولك
من اجله لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي خطاب في الرتبة المعقود
انما هو المضمر قال الشيخ لكون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الثاني فلانه
احتاج الى لفظ مفسر جعله بمنزلة وضع النداء اما العلم اعرف من اسم الاشارة لانه مدلول
العلم مع تعيينه بخصوصه عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع
غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكسر اما يقع اللبس في المشار اليه اشارة فلذلك كان اكثر
اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذلك لم يحصل اللبس في اسم الاشارة ووصفه احتاج الى اسماء كان
اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والعقل معا
ومدلول المعرف باللام تعرفه بالعقل وفي الغير والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد

الاربو فيعرفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه اعنى فعوته واما عند
المبرد فيعرفه بنقص ولهذا يوصف المضاف الى المعرف ولا كان المضمر الاعلى الاعرف ذي
اللام الاخر والموصول فسره بالمماثل في التعريف حتى لا ينقص بقوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون ولا يخفى ان ذا المثل لو لم يعين فيه كسر فائدة فلهذا عينه بقوله ان ذي اللام
فكأنه جعل الكلام عهدية وان الماهو المعرف وعند جمهور النحاة لا يعال في فلام وبقول
الموصول الواقع صفة لما دخله اللام نحو الكرد احوا ادعيا ومن واي الموصولة لا يحول
جاز ان يكون المخصوص عام المحصور نعم سبق بذلك قوله او بالمضاف الى مثل الا غير
نحو المضاف او من المضاف وان رجح تعريفه باللام مع مخصص بالا كون
واحتج عنه بان ما المراد بهو واللام خصوص وما بان الموصول مع صلته فهو المعرف باللام
فانه يكنى الكرد صرح فهو الصادر وفيه مثل او انعقد منه منع لما عند العام الاعم
لا يحط الى درجة بهو والمضاف اليه حتى غير المعنى لكن اليه ان من بل
الالف واللام بل رجل تقرية كسر الالف والعقد قوله العطف في اللغة الامالة
ثم نقل الى القسم من التابع لامالة حرف العطف بعده الى ما قبله وسمى ايضا العطف النسق
لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لكل منهما مقصود بالنسبة قوله قصد نسبته في
صحة على مثل النسق وهذا احتراز عما النسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي
فيه متبوعه لنسبته القصد بجاء زيد اخوك لا غيره وجاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مع متبوعه انا لنسبة
مع متبوعه وبعبر لكن لا في الكلام الذي فيه بعد لانها غير مقصود عن المعطوف ومتبوعها
وذلك لانك تعين ما هو الممنوع من ذكر منع فيه وتوضيح بعطف البيان ممنوع من ذكر اشتهر منه
وتبين ما اكده اي المتبوع الحكم الظاهر بهو المنسوب المنسوبة تحقيقه لا غير اي لم يقع غلط
ولا مجاز في النسبة المذكور بحفظ العموم في علي عمومه وذلك ما ذكر انت ثابت شيء
فالمعطوف هو المبين والتابع عنه واحترز به عن المراد فيه من الغلط منه فهم
احدهما انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع الاستئناف وثانيها انك توهم انه غلط مع شيء

ثم عند شيئين وما الهما انك نسبت اليه فذكر المبدل اسمه من غير ان شيئين تم تداركته ولا شبهه
في ان المبدل منه في حكم الكلام تمسى توطئة فقد حل من الغلط في حد العطف لو لم يكن قوله
يتوسط داخل وفيه ايضا ان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة
ان يكونا مقصودين باصل النسبة على نهج واحد من انحاء الادراك اعنى الحكم والتردد
وغير ذلك سواء تعلق القصد اولا فاعتبار اصل النسبة في حد المعطوف لما ذكرنا كان مراد
المعطوف بهما منع تفهيمها اصل النسبة وان اختلفا اعتبار او ما عند ان كونهما على نهج
من الادراك وحل فيه المعطوف بأو واما وام لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف
على نهج واحد هو التردد ويعدم اشتراط القصد وحل فيه المعطوف بلا لان المتبوع فقط مقصود
ثم عند الكلام بصيغة عنه بل وقصد التابع قوله ولما تم الحد بما ذكره احتمل ان يحسن احدهما ان
قوله يتوسط حكم خارج من التعريف واخر المانع اعني قوله مثل قام زيد وعمرو ولا يوجد باقوه
توضيح فكان من تتمة التعريف ولا قصد لمثل الحكم اتفاقا وثانيهما انه في اول التعريف ما يكنى
انه الفهم ويوهم ما حضر المثال المكن ليس وحل في المنع وجمع تام وذلك في بعض الاعراب
يتوسط منه لا ظهر بعض مكان فيه بحرف قوله واذا عطف اي اذا اريد العطف اكد
تابع الرافع بما يتبع في ضمير لانه قد يخفى الاعادة قوله لانه فيطال الكلام وطول الكلام
قد يغنى عما هو الواجب نحو قولك حضر القاضي امرأة والمحطوا عونك بالنصب قوله والا لم زيد ضرب
التعريف ان الاخ الف العقيل لانه او جاء الكبر حق التاكيد اي محذور ان يراد
به الوجوب فلنا بان ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من انه لم يجز العطف مع ان
النفس مثل جئت وزيدا حرف كان او اسما الشيخ قوله لما يعان العامل الى ان لا
او لم يتكلم انه لا معنى له او لو جاءت لهذا الغرض لكن انه لا مقصود الا ابن شرقا التثنية نحو
غلامك وغلام زيد او توهم علة احد الحكم الا اذا قام قرينة الدالة على المقصود
بدليل قولهم ومنك ان لا يقال الا الى بعد ولا معطوف عطف المضاف نحو
بك وبزيد امكن ان يكون ... في ذلك ... ان يكون

له معنى لما كان اتصالا كاملا ... كان الظاهر ان يكون جملة يحكم من ... كما في حرف نفي الجنس
بافل من حروف الزائد ... مستثنى بالا ... وبقوله تعالى لو ترى والآخر ما لحر جزاءه
جزء واجب عنه بوجوه احدها بتقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا نحو
الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير ... في الدار وما لها بار الود
للعطف وفيه ان قسم السؤال الا ما قبلها اتقوا الله الذي تسألون به وقسم السؤال لا يكون مع الباء ولما كان
القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تسألون به
المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون جوزوا ترك اعادة الجار فيه
ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة وقول الطاهر ولكنهم كما لا يعرف
في كونه من الاعراب الجارية نفسه ما لا يلتفت اليه ... ثم قال في الاعرابي كذلك
لقصد عدم التغيير على الاصح للعهد الذهني او محمول على العلم انهم جعلوا الجار على
القسم جوابا والى في جوابا اخر واعترض عليه بان القسم انما يكون بكرة ... لم يكن مرجع الضمير
ربه رجلا ونحوه ... عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى
النكرات ... بحكم وصفه ... او لو نفي وحصر ولا
يجوز ان يكون معطوفا على ... في ما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عاملين
والظاهر ... في آخر التقدم فتعين الرفع على ان يكون ... ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله
وانما لم يذكر هذا الاحتمال ... قوة الفعلية فيه بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية ان
يكون معناها ... العطف كما في اذا القسمية ... او يكون معناها السببية العطف
كان الثاني للمقارع لكنها تجعل الجملتين جملة واحدة ... بينهما بالسببية افاد
الشيخ ... التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة
اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد حصول الاولى مترتبا عليه ... جاز ترك ... جملة
عن الضمير اكتفاء بها ... وذلك التعلق يجعل المجموع مرادا فقوله الذي ... الشمس زيد
الى المعنى الذي يعقب ... عمرو ... زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق

لم يجز ذلك فيه الا اذا كان القرينة على التعلق كما في قول الكرام ... ملك مال
زيد واكثر ... على المغنى على معمولي عاملين بحرف المضاف واما حذف المضاف فيقع
الحكم على مناطه فان مناط عدم جواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على
معمولي عامل واحد ... وهذا ان في هذا العطف وان كان بحسب الظاهر جاريا ... الدفع
ما قيل في هذا المقام من ان التنافي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز ... للتقدم وان
لفظة اذا وضعه ... للتحقيق فكيف يصح الحكم بعدم جواز ... القول لم يجز
العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر ... الامتناع بحسب الحقيقة
ولعل النكتة في العدول ... المبالغة في الامتناع فكانه قال في ذلك العطف وان
كان ... بحسب الظاهر لكنه يحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين
وكان ... المراد من قوله واذا عطف ... العطف ... الاشكال المذكور
عليه عدم جواز ... على ... على التقدير ... في التعلق
لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان ... المتقدمين ومنهم ... العطف على
معمولي عاملين جائز الا انه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ... زيد في الدار وعمرو الحجرة فانه
ممتنع ... للفصل بين ... المجرور ... مطلقا
واما ... فهم يجوزون ... المجرور المعطوف عليه ... المرفوع او المنصوب
ثم ياتي المعطوف على هذا الترتيب ... لم يجز ... في الدار والحجرة عمرو فهم
... على عدم جواز ... الكلام ... المجرور ... موجود في ...
مقدم ... بان ذلك العطف خلاف القياس ... على ... السماع وهو القياس
المذكور انتهى حاصل كلامه ... الفصل ... في كلام ... اولا فلان ...
القرآن وذلك غير صحيح لان ... واما ثانيا فلان المفهوم من كلام الجمهور انهم لم يجوزوا
الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في ما هو متفق عليه واما ثالثا
فلانه ... وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف ... جميع

المؤكد عند الجمهور الا في نحو الدارج فانه يكفيه عدم جواز الحول ولهذا الموافقة معنى
لسنتين لا تثنيه [illegible] بل يحملها على حذف مضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد
التأكيد بالمرة ولو واعتق العطف كالعطف [illegible] والفاقد زاد في
التأكيد اللفظي كما تعالى والله ثم والله كقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وقوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
[illegible] ومنه قوله امر المتبوع في النسبة والشمول كقولك [illegible] العلو
[illegible] الوصف وامر في [illegible] بالغ [illegible] في النسبة [illegible] المذكور في
او المعنى وكان ارادة [illegible] المعنى في الذات المذكور اذ كان الامر معنى الشيء وعين
المعنى اذا كان بمعنى [illegible] بعين جعل حالة من المفهوم منه بطريق من طرق الدلالة
كما ان في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان [illegible] في جاء القوم كلهم لان
[illegible] القوم الجماعة فيكون حقيقة في مجموعهم [illegible] والشمول
النسبة وذلك ان الدفع يكون بتكرير اللفظ لا ما لتكرير المعنى فانه غير نافع لما قصد به من دفع
الغفلة ودفع ظن الغلط فانك اذا قلت ضربت زيدا نفسه ربما ظن انك اردت ضرب عمرو
فقلت نفسه على ان المذكور عمرو [illegible] بتكرير كلمة [illegible] اجمع [illegible]
[illegible] انهم اذا ارادوا الوحدة والتثنية والاجماع لا باعتبار الفعل لم [illegible]
الالفاظ الدالة عليه [illegible] نحو جاء رجل واحد ورجلان اثنان ورجال اجمعون مع قصد
عدد الجماعة [illegible] الى غير ذلك واما اذا [illegible] باعتبار الفعل [illegible]
الدالة عليها [illegible] اجمع [illegible] وهذه الالفاظ باعتبار [illegible]
فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال [illegible] وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على التوكيد
وهو كلا وكلتا واجمع [illegible] ولا يجئ الا [illegible] في التقدير [illegible]
[illegible] جمعا وجمع [illegible] اجمع [illegible] ظاهرة [illegible] جاز [illegible] جاء القوم
باجمعهم [illegible] واما جمع فهو [illegible] اجمع يستعمل على

احد مثله وحده اما مقطوع عن الاضافة [illegible] واما مضاف غير [illegible] يؤكد به [illegible] نحو مررت بجميع القوم
واما مضاف الى ما يؤكد به وهو قليل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيدا ومرة
حالا وذلك من البلية [illegible] نحو جاء القوم [illegible] ولا يؤكد به [illegible] الا بالعدد
يعرف المخاطب كمية العدد [illegible] ذكر التأكيد [illegible] ما يحتمل الوصف نحو جاءني
رجال [illegible] اما البدل والعطف فظاهر [illegible] اخراج من الكل [illegible]
وهو المسند [illegible] حكم النحو [illegible] لا يكون تقريره معنويا في المثنى فيهما وافاد ما
[illegible] وكذا [illegible] الكشف والتوكيد مثل [illegible] ويمكن ان [illegible]
في السلية [illegible] جاء [illegible] لا لتقرير امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول
وهذا اظهر [illegible] المصنف في اخراج الصفة المؤكدة مثل [illegible]
ان تقرير امر المتبوع [illegible] الدالة على معنى المتبوع [illegible] على معنى [illegible]
اولا دلالة [illegible] على [illegible] اصلا والبقاء [illegible] لا لتقرير [illegible] ولا شمول ثم [illegible]
بان [illegible] على الواحدة التي هي مدلوله [illegible] قصد [illegible]
ضمنا لا قصدا انتهى غرض الشيخ [illegible] على هذا [illegible] المدلول [illegible] فان اجمعون في قوله
جاء الرجال اجمعون تقرير [illegible] الرجال [illegible] كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى انه لم
منهم احد [illegible] اللفظ [illegible] حيث كونه جمعا معرفا باللام [illegible] الى الرجال [illegible] المدلول
اصل الكلمة وقد صح [illegible] اجمعون [illegible] على الاحاطة دون كونهم [illegible] بالفعل في حال واحدة
[illegible] الزجاج والمبرد [illegible] فسجد الملائكة كلهم اجمعون [illegible] على الاحاطة
دون كونهم مجتمعين بالفعل في حال واحدة [illegible] الزجاج والمبرد [illegible] في قوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون دال على الاحاطة واجمعون على السجود في حالة واحدة وهو لفظي
ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة [illegible] ولا يؤكد
بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز التأكيد بكل واجمع دون نفس وعين
اذا كانت النكرة معلوم المقدار كدرهم ويوم وشهر قال الشيخ [illegible] ذلك [illegible]

بتكرير اللفظ الاول او ما يكرر اللفظ الاول وقيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظ راجعا
الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام وكان بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل
قال ان زيد في قولك زيد زيد جاز ان يكون [illegible] عليه واجيب بان زيد يكون
على تقدير كما هو الظاهر وح يكون تاكيدا لفظيا ويجوز ان يكون [illegible] الاول على انه توطئة لذكر غيره
ثم بدا له نقضه [illegible] بعد الطريق وح يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون
في واحد مقصودا او غير مقصود بحسب وقتين او حكما بتكرير المرادف واعترض عليه بان التاكيد
واحد به مرادفه لا جمع فيكون تاكيد لفظي مع انه عد من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم
المراد وكونهما بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك [illegible] عدم ضم اجمع الى
[illegible] الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انهما تاكيد لاجمع بل هي تاكيد ما اكد باجمع ولهذا لا
قول المصنف واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد بل معناه انها اتباع لاجمع لا
نعني انها لا يستعمل بدونها لخفاء معنى جمعيتها ويجري في الالفاظ كلها اي الاسم والفعل والحرف وكذا المستقل
نحو الابتداء والتوقف عليه وغير المستقل [illegible] كان في حرف واحد بتكرار [illegible] في السعة
نحو [illegible] ضربت ضربت [illegible] لم يكرر على حرف واحد ولا [illegible] جاز تكريره [illegible] نحو ان زيدا
[illegible] قائم وقد جوز تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور للتاكيد بالمرفوع المنفصل نحو
انت ضربت انت و[illegible] تكرير الضمير المنصوب المتصل المكرر بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل
نحو ضربته اياه وهو [illegible] المتصل فهو مكرر [illegible] نحو مررت بك انت ومع الفعل نحو [illegible]
[illegible] ولا يؤكد الكلمات [illegible] قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد
اللفظ الاول [illegible] والثاني ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على
اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى بل ضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث [illegible] وقولهم [illegible]
[illegible] لا معنى لها مفردة [illegible] وذكر [illegible]

ذكره الشارح قدس سره ويمكن استنباط [illegible] اما التمام فلان العموم عموم الافراد
او الاجزاء واما الاكمل فلان تمام الشيء [illegible] عرف ان العموم هو التمام واما الشمول فلانه
يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط [illegible] واما الطول فلانه امتداد وللعام
امتداد وجود [illegible] بعض [illegible] اجتماع [illegible] بحسب
اتصالها لفظا ومعنى باختلاف الضمير [illegible] كله [illegible] جمعه او جمع غير جمع المذكر
السالم لانه وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو [illegible] جمع المذكر العاقل
لانه [illegible] جوز [illegible] ولا حاجة الى ذكر الافراد [illegible] بقوله واجزاء [illegible]
[illegible] بطريق عموم المجاز [illegible] الاجزاء والافراد [illegible] لم يختلط افراده مجتمعة
جاز اختلاط افراد الكلمة مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد من افراده كالدرهم البغض
والدينار الخفيف كما جاز عكس ذلك [illegible] الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه
المجموع كقولك زيد [illegible] وكل [illegible] مجموعه حيوان [illegible] كذا ذكره المحقق الطوسي
[illegible] افتراق حسا او [illegible] افتراق حكما والظاهر انه يكفي الافتراق
[illegible] الافتراق الحكمي حتى لو كان [illegible] لم يصح افتراقها [illegible] حكما
[illegible] لم يصح توكيده بكل واجمع [illegible] للمعيار الافتراق الحكمي مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي [illegible] اجزاء العبد [illegible]
العبد [illegible] كل [illegible] الاحتمال [illegible]
المقصود [illegible] الاحتمال [illegible] جميع اجزاء العبد [illegible]
[illegible] كل [illegible] عليه [illegible]
[illegible] واكتع واخواته اتباع لاجمع [illegible]
[illegible]
[illegible] قال الشيخ الرضي [illegible]
[illegible]

من الجارية كان المستعار لها آه واما لعدم الحكم على الجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق اولى
واما لعدم الجمع على اخوان فلكونه ظاهرا في معنى الجمع واما لعدم الكنى في الصحيح على اخوان فلكونه
الظاهر افاد معنى الجمع لان قولهم حول [illegible] انام قوله بما ان التابع المتبوع فيه يفهم منه
ان البدل لا يكون من المتبوع دونه طرف لغو او حال من المستتر في يتجاوز ان من المتبوع
لا يكون النسبة توطئة بل عن ظاهر بحرف بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابدا ومتبوع
البدل لا يكون مقصودا ابدا سواء كان مقصودا ايضا اولا فقد جاز [illegible] ان جعل بدلا
فانه لم يكن مقصودا ابدا كما ذكرنا وفي بحث البدل [illegible] مقصودا ايضا ويظهر من ذلك
ان بدل الغلط يظهر منه ان كل التابع المتبوع لا يكون مقصودا الا ابدا اولا انها مع ايراده
لا يخرج المعطوف الى قوله ولا انها قوله ونسبة الصفات عنه الى التابع مقصوده ولكن
[illegible] وقع في كلام جماعة من العلماء ان الصفة [illegible] التابع والحكم في المستثنى
بالا [illegible] لا بالعكس يصح العوامل التي التابع مقصود فلا اذا اورد [illegible] الفعل
على مبهم فلا من تخصيص ما ذكره [illegible] المخفض او من ان على قولك ما قام احد الا زيد
لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام
ومن كان انه تعميم النسبة قوله وعدل الكلام قال ابن جعفر انما جعل ذلك لاشتمال المتبوع على
التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث تبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره [illegible] كلام الشارح قدس سره على هذا
فان [illegible] اعترض عليه بعض الافاضل [illegible] في الاول [illegible] يصح
عطف الاخير على الاول [illegible] فقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة [illegible]
ويمكن ان [illegible] والاشتمال والغلط [illegible] معطوفا على [illegible] بدل الكل
لم يجد ذلك [illegible] الاولى بمعنى اللام او في [illegible] المذكور [illegible]
[illegible] او [illegible] الا ان عطف البدل الكل كما هو ظاهر
كلام [illegible] والشارح [illegible] ولا المبين [illegible] الا الغلط فيكون [illegible]

هو المقصود دون الاول [illegible] وان قصد فيه الاسناد الى الثاني وجعل ما قبله كالمقدمة
فان [illegible] من قطع النظر عن ان يكون [illegible] يكون [illegible] قصد به
المتكلم على المخاطب [illegible] الاكرام ووقع عليه من حيث اخوك [illegible] مستقلة عطف بيان
قوله يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا [illegible] النسبة الى الملابس اجمالا
تفصيلا لم يكن [illegible] في الوزير [illegible]
لان الملابس مفهوم [illegible] قوله [illegible] من اعتبار ذلك القيد [illegible]
واخراج ما ذكرناه قوله [illegible] قوله [illegible]
الى المبدل منه لا توجه النسبة الى البدل [illegible]
بعد غلطك القصد شرطه [illegible] قال الشيخ
[illegible] في كلام [illegible] في كلام [illegible]
بل [illegible]
[illegible]
[illegible] قال الشيخ [illegible]
[illegible]
بالواو المقدس [illegible]
هذا وجه [illegible] الكل واما في [illegible] البعض والاشتمال [illegible] لانهما لابد
فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه [illegible] فلو كان [illegible]
مقصودا لكان [illegible] قال الشيخ [illegible]
او لعدم [illegible]
لفظ [illegible] الى شيء واحد [illegible]
[illegible] حاصل كلام [illegible] البدل [illegible]
[illegible] البدل [illegible] الفعل [illegible]

كما اشرنا اليه ويوكد ما ذكرنا قوله لان المصنف المتكلم والمخاطب قبل ولا يلزم ان يكون شي
عاما او مخاطبا او متكلما وغيبة او ملزم منه انه لا يجوز ان الهند من المضمر من الاسم الظاهر
مع كونه لهما وجه افتراق زاده علاما بعيده المبتدا انه فيه ان المعهود منه جعفر ان
غاية ما في الباب انهما متحدان في الحدث قوله فان المانع فيهما مفقود ففيه بالا بعيده المبتدا منه
والى علاما ودبر انحنا فقبا الذات شي والحنا الاغر والسفا سوده
قوله ثم انه ان كان مجازا اي كون ... ان جعلناه في المضمر اي ضمن فيه معنى
جعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ لما لا يعال حاز ان يكون المبني لما حوذ في التعريف معلولا
لوجه غير الوجه الذي ذكر لانه لا نقول لا ارتباط للاحكام والاسم يصح للامر اجري على تعرف
بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان الشيء وذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو
اريد وجهه لا معرفة كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يعلوا امر المخاطب كما هو المشهور
لان امر المخاطب ... مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المشبهة في تعريف الكعب بقوله
المبنى لا بالعكس لانها اعم من المشابهة التي هي كافية في البناء كما نبه عليه بتفصيل في حاشية البناء
قوله ولهذا فصل بعض انه زاد بقوله ما ناسب الاسم ما معتبر بتفصيلها كما ذكره صاحب المفصل
لكن شرط الا لا تعارضها جهة مقتضية للاعراب كما صرح اي الموصولة وهذا التحقيق اندفع ما يتوهم
من انه لا يجوز ان يكون مطلق المناسبة ليطهر بطلانه ولا مناسبة موثرة للبناء لكمال انه الفرد
ولا مناسبة قوية لا كما انه الشعر بالمجهول لا للقوة مرة ولا يراد بها مع الجمع ملكه
المثر قوله اما تقسيم الاسم منع المبني الاصل لحقها الاتوبهما فلا لزم بان البدل لان
نقصها لو العطوف وبهي لا حقيقي قوله وكلمة او بينهما لمنع الخلو لا يمكن فلا عاج التعريف
الى قبل فاي شيء من حال علي في قولهم علي وصوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار قصد
الى كلمة للمشي الواقع غير مركب وهو متكلم العباد وكان به الغراب جموه لا ليس كلمة فلا
يكون معربا ومبنيا قوله والقابه غير حركات البناء بالالقاب والانواع لعدم صحتها
انما بها قوله اي القاب المبني من حيث حركات آخره وسكونها او القاب البناء المفهوم من المبني

106

من حيث علامة الفاعل حركات آخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون
الضم والفتح والكسر والوقف وانما حصر حركات المبني فيكون مع الالف والتاء نحو يا زيدان
وما حكى ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين
مجازا قال الشيخ الرضي وعند البصريين اطلاق الرفع والنصب والجر على حركات الاعراب حقيقة وعلى
حروف الاعراب مجازا للتشبيه باسم المتوضم وفتح وكسر ووقف يسمى الضم ضما لحصوله
بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى
في التلفظ به والوقف وقفا لوقف النفس عن الجري قوله وبالعكس يطلقون الرفع والنصب
والجر على حركات البناء قوله والمراد بحركات رد لما قيل ان كلام المصنف اعلا اختصاص الضم
والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشيء مختص به فعلى ما
ذكره الشارح كان معناه ان القاب الاعراب حركات المبني لا يخصوصها قوله لانهم كثيرا ما يطلقونها
على حركات الاعراب ويطلقون السكون على الجزم نحو حركة حيث قال ان الضمة فما فائدة التقييد
فيه بالفرق بين معه الثاني وما ليس معه قوله والكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان
بعضها معرب كفلان وفلانة قوله والاصوات قيل انها اسماء اما لم توضع الكناية جارية
مجرى الكلمات المبنية في البناء المصنف فلهذا اعدها منها قد عد سائر المبنيات اذ ليس شيء منها
ولا نزاع في بنائه ليس البصائر فيها والابناء وعلى بنائه احتاج الى جعل او بعدم
عنه ما وضع له الاسم ووضع فلان ونقص شيئا ذلك من حيث انه متكلم فيه ان اتاه
اياه شيء في العقول المخاطب الليس موضوعا المتكلم من حيث انه متكلم الى الكلمة غير
قطع النظر من حيثية التكلم والخطاب والغيبة انما نقدم ذلك ... لو احصها اللهم الا
ان يقال ان يؤيد بها تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان
يجاب العبارة تشير لفظ وعلى تلك اللواحق لبعض المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد قوله
لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح ان المتكلم
وانا مخاطب وكذا يخرج عنه الخ بالتفسير لانه لا يراد بها المتكلم والمخاطب ذاتها

ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية كما يخرج زيد او عمر المسمى
زيد عن نفسه زيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع للمتكلم بقوله ارادة
او بطريق الحكاية وقال بهذا خرج لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان لصيغة صريحا
ولعل المراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظا انما موضوع لصيغة للمتكلم ان
على الظاهر مع انه قد يكون للمتكثر وقد يكون للحقيق فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب لما لعسر متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا يقول
ما المعلم كلهم نظرا الى اصل المادة ويقول المسمى زيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما
جاز ما المتكلم كلهم لانا دليل الحكاية ولعم زيد ضربت لبل المتكلم قوله ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة ان قيل او اريد الوضع بطريق الحكاية خرج الاسماء الظاهرة فلم يكن قوله
بعدم واحتمال المذكور على ذلك التعريف فلم يخرج بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا
تناحراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي الخ اعلم ان تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه
جعل قوله لفظا او معنى او حكما اقسام الذكر حقيقة لا اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان المفهوم
الاصطلاح انها اقسام التقدم جعلها اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم
اللفظي الى التحقيقي والتقديري [illegible] وانه [illegible] جعل اللفظي والتقديري [illegible]
المعنوي [illegible] الاعتراض [illegible] القول لان جعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة
جاء على تفسير لاجل الحكمي الذكر وجهه قبل ذكر الضمير لما ذكر ولا حاجة الى جعل
لتمثيل الا في جعل العهد حكم الذكر واما التقدم تحقيقا لاحاجة الى جعل نعم لو جعل الضمير
راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى جعل التقدم ان قال مثلا اسم التقدم بحكم وضع
الضمير وانه في تعقيب له انه يقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض
اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من جعل لاد اد جعل
الشيء من السياق والا فالظاهر كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت
بالحجاب اذ العشي دال على توارى الشمس والشيخ الرضي جعل من المفهوم من السياق والظاهر

انه ليس منه لان المفهوم من لفظ واحد قوله فكأنه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان قال من حيث
اللفظ قوله او من سياق الكلام الباقي على الضمير والواقع فيه الضمير ان كان مع جملة قرينة
حالية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اي القرآن في ليلة القدر الى
من رمضان دليل على ان الضمير هو القرآن قوله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا
جاز ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار ووجه العامل قوله في متصل
العامل المستقل بالتلفظ لمكان التخاطب قوله لعدم قيامه مقام الظاهر مع اعرابه
للاختصار قوله لانه ان فصلت من المواقع الفصل وقد يقع من المتصل والمنفصل اي قبلهما لا
يقع اذ لا يكاد المنفصل الا ضميرا مع ان الفصل منهما مطلقا فيجيء الكلام ضربت تجيء
قبل الاول ان يقول احد واحد الى ضرين ونعرين يكون ازاد النوع المنفصل مشتوة وتكثر
ان تجاعد المراد بصيغة المتكلم المعروف ما يصلح ان كان او مستقلا او بالمعنى
المنطوق لا المستقبل العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف
الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع لوهم فاسد اولى من بيان مستبدا قوله الى ضربن قوله
الى هنا المتكلم لان الالفاظ فلم لم الا بجمل ما بعدها في حكم احببت ان معنى الا ان ضربت
وضربت دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الجميع الالفاظ فقد جل قوله وانما امر ان المتكلم
الضمير فيه ولي بالنسبة لتجرده عن اللواحق ثم يراعون التركيب قوله اما نحن فقد بعد الضمير
هاهنا نحو هنا وقد يعد منه نحو انا وقد يسكن نون الوصل ويعد البصريين همزة ونون
والالف زيدت للوقف قوله والضمير هو الذي هو الاسم على ما قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين
ومذهب الفراء ان الكاف الاسم وقال بعضهم ان الاسم هو الضمير وان عماد كما في الواو في
اباك واخواته جمهور عند الكوفيين والاعماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظا مفردا علامة
لا انه بعده بضرب على الكثرة قوله والغائب على حكم المخاطب وذلك على نحو الواحد
الغائب والكاف الفاعلة فيما على المرفوع المنفصل كهو وهي قوله حاضرة قيل ان المضمر مستتر
والتاء للمبالغة او مصدر كالكفاية منصوب بمحذوف اي حضر بالتاء حضورا حاضرا وجملة

معترضة قوله الى وضعها لاختصار المطول في بحث الاختصار اما ولما في المقام
المقتضية للاعراض مدلولا ما لكلام حو الى الاعراض واما ما نا فبنقلة الحروف وهي في المتقلة
لما هو واما المنفصلة فلانك اذا عبرت عنها بعبارة كنا بها وهو قد قال في العصر اول
حروفها هو واما ما لنا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع الالتباس الذي في الاشتمال فانك اذا
قلت زيد قتلا البس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج تعيين المراد الى قرينة واما انت
انت وانا وهو بسبق المرجع لم يحتج الى قرينة نزل الالتباس واذا عرفت ذلك فلا حاجة في بعد
الى المتصل المستتر لانه اخص من المتصل البارز ثم المنفصل قوله باعتبار الفاعل البارز
الى مفعوله القصود ونحو ولا اذ مراي مفعوله هو قوله للمتكلم صفة المضارع مطلقا
اي سواء كان مطلقا او مستترا مطلقا وظاهر عبارة الشارح انه من ابواب للمتكلم وكذا الحال في قوله
وفي الصفة مطلقا وفي الصفة مطلقا مذكر قوله مطلقا باعتبار في الصفة بعض الوصف
ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر صور الاتصال فيما ذكره لا في الضبط لو وجد بعد حرف النفي وحرف الاستفهام
او كان عاملا في الضمير العامل لحب الفصالة كما في قام انتم وذلك لان فاعلا احد جزئي الجملة
فامتنع براع وكذا فاعل المصدر الا لتعذر المتصل الا لام كوا ولا باك قوله اذا الاتصال انما
يكون حرا الى عامل للانت الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل كان موجرا او مجرورا
فكيف يكون كالجزء الاخير قوله او بالفصل في تا ما وقع تابعا كيدا او بدلا او عطفا وكذا اذا
وقع بعد الا المعقدة للنكرة في اول الامر كجاءني اما انت وزيد وما وقع تابعا في علمت وعطيت
او كان الاول نور التي المفعول الاول اما اذا لم يلتبس كالاول في باب اعطيت اولى
والاول في باب علمت اولى قوله لعرض قال الشيخ الحاجب في نحو ضربت زيدا اياك فالاول
ذلك مع الفصل اذ لا عرض ولا تكلف فيه بعد نعماه ثم اعترض عليه بان التقديم لقصد الاهتمام
فاحتاج ما لعدم المفعول يعني ذلك اذ يكون ذلك لاتباع الكلام ثم ان التقديم لمفعول
على الفعل لقصد ابهم قوله صيغة جمع يعني ما لجرى ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا
اقتصار اعلا ما هو الاول مع طوله الكلام لا يحلف قوله وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك

انا قوله ولكنه لا كناية لازم لا على هذا هو تحقيق الشيخ الرضي ومن فصل هنا يصل لا قال اذا احلف
ما حرج عليه ما هو في الافراد او فرعية المثنى والجمع وفي المذكر او فرعه وهو التانيث
ولان سواء كان يحتمل الضمير صفة او فعلا في الفعل فيما ذكره فان الفعل في الغيبة الفاعل للبس
حاصل سواء كان المسند فعلا او شبهه والضمير لا يرفع للبس ان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس منتف في جميع الاحوال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطب فان اللبس
حاصل هنا وهو يرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاحوال المذكورة
ولا يرتفع فلما رفع الالتباس بالمنفصل في هذه الصور طرد البصريون في الجميع سواء كان
هناك لبس ولا وسواء رفع اللبس اولا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد
ضميره حيث لا رفع الالتباس فيه قبل كما عرف وذلك جمع المفعول في اما زيد ضاربه يرفع
اللبس فلكم لم يكفوا فيه لما كان هذا الضمير لم يوت لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه
حسب الالتباس على تقدير حذفه فانه لمجرد رفع الالتباس بضمير لا يجوز حذفه واذا
اجتمع ضميران ولم يكن مما تقدم قوله الاول احتراز عما اذا وما في الشيء او كانا
غائبين جاز الاتصال وهو غريب لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال واجاز
المبرد قياسا على الغائب قوله للتخيير بعدم الحذف وفيه انه يجوز ان يرجح الاول بانه قال
في الاصل كضربتك او فاعل الحسب كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يرجح بان
الترجيح بالعاملة ترجيح في المعنى لا في اللفظ وجواز الانفصال باعتبار الشارح في اللفظ
فبدلا من الاتصال المعتبر لان الثاني اشبه من الاول لكونه اخر فيا بعد من كونه متصلا
بما هو قوله وحكى سيبويه عن النحي وقال انه شاذ ولم يتكلم العرب وضعوا حرف
عن موضعها واحتج المبرد مذهب النحاة قوله فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال
باعتبار عدم الانفراد او الانفصال لا مقتضى في التعلق كما هو اشرت ومبتدأ
في جملته ما لا يحال قوله واشت او ودلية منفصلا قال الشيخ الرضي الانفصال في باب علمت او بعد
الاتصال في باب اعطيت المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من جهة المعنى وكان اشد انفصال

بضمير الفاعل او مفعول به ما علمت ان خبر المبتدا او الخبر فيهما الاتصال قوله لا يكاد ياتي الاصل جر
المبتدا اقبل ان الاتصال خبر المبتدا اما عبارة عن عاملة معنوي وقد امتنع لوجود الناسخ وكيف
يصح ابقاء اثره فلنا هو معدوم حقيقة ثابت معنى والناسخ على ذلك لان الناسخ في
حقيقته فقد الخبر فتح قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله ولكون بعد
لولا مبتدا عند الجمهور او فاعل فعل محذوف ادمر فوعا بلولا والوجوه الثلاثة تقتضي
الانفصال قوله لكن غير الاكثر في ان الضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد
بقوله لولاه هو الضمير المرفوع المنفصل وبقي بقوله الى اخر تمامه ولم يذكر احرف تحمل
ضمير المتكلم لكن غير ان لولا ما ذكره قدس سره قال وعيب الى اخره فانه لم تقل لولا انت
ومثل الى اخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضمير في لولاك
وعساك اعتبر لهما مادة واحدة ووجهه سيبويه ان لولا في هذا المقام ان في مقام الانفصال
الضمير جار فاستغنوا به عن صحيح يكون بعض الكلمات مع بعضها حال ما ادى الى ان تجر ما بعدها
ما لا فيه واذا ادخلها عدده نفسها قال الشيخ الرضي وتطرفكما جاز اذا لم يكن ازائد الاسم في
متعلق غير ظاهر فيمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلك اسعى هلاك لوجود
والاخفش يعرف بها بعد لولا ومرفوعه نقيضين افضل عن ضمير قوله وسيبويه في نفسه في ترجيحه
ان العرب في قوله لعسى هما في المعنى لا معناهما الاطماع والاشفاق في الى جانب لعل
وعسى فعل الاتم ويجعل جرمضارع الفاعل فيه ان تكون مع لولا يقاعه
وجاز ركه ارعاية لعل قوله ونون الوقاية وسمي نون العماد ولا العماد كما يحفظ السقف
عن السقوط يحافظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر ان المتكلم ادم مهيدعه
لتعلى ان يحفظ عما هو احق وهو كسر في اواخر الكلمة عن عارضه لا للسقال الكسر
وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكان الكسر اصل علامات الجر وكلا الفتحة والباقي بو
ان لو حرفه هو احله في بعض اخر عرفوا انه لو جرفيه يكون في بعض الاحوال على له وقع
وذلك مسالة في الغرار والتبعد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني وتعطي ما لفظ والبا

اولكون

109

اولكون الكسر مقدر الكاف في عصاي وفتاي وتركها في عاتي لحملها على الفعل قوله واما اسم نون
الوقاية يعني احمتح من باب اخياد اليك السكت ولك ان يقول انها اسم من باب حمل سو
عن ما عن نون الاعراب وحذف معه نون الضمير وفونها ان كسرها ولم يكن معه حذفها واما
جار قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية وذلك لكون ما ان نون الاعراب كنون الوقاية في
ان لا معنى لها قوله او هما ما لي الكسرة العارضة للبناء في ها الرم لانه الحم الكلمة فحلا
الكلمة محتملة قوله واخواتها عام وقوله مع النون ظرف لقوله مخير يعني ان ذلك في
هذا المعنى على انه حمل التخيير على تجويز ان يشبهن سواكا مع التنوين اولا وذلك لان قوله
واخواتها عام يشمل ليت ولعل وكا لكن حكمها مع الياء المتكلم حتى ان كسرها وذلك يحمل
التخيير على التسوية كما يتساوق اليه الفهم وتخصص قوله واخواتها ما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما
بعد ويقول في كلامه يتبع الجزولي في ذهابه الى التسوية وبقوله انه لم يذكره مع ليت لكي لعل يحفظ
على حركات البناء هذا ظاهر في غير الصحيحة في وجهه ان كسر المناسب مغايرة لكسر نون الاعراب
اوانها لطرد الباب قوله وعلى السكون لكن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم
اللازمين قال سيبويه ان الضمير لدن في الكاف لحاجة في كلما السكون بعد الكلمة عن الاسما
المتمكنة ونقرها الى انكا المشبهة على السكون والفتح والضم نفرها الى مثل الاسما ومن بينهما
بعدم التجري في احاح المضارع مع النون من حيث يعمل الامر حيث حركة اخره حركة بناء
وكذا التجري في حروف المشبهة بالفعل وقد صرح بذلك النيلي قوله لكراهة اجتماع
النونات فيها نعلت اولئلا يشترك ذلك الاجتماع نونين لكنه لعل في قوة حجاج اربع نونات
اولئلا يفصل من اللامين الحرف واحد ولجمع لكن المشهور ان لكن لا تزال الالف وبالتشديد
وسوسط بين المبتدا والخبر الظاهر يقول ويقع بين المبتدا والخبر فصبح تجرد ويحمل
يكون بين اللتاكيد وانما احتج الى التاكيد كما في المسند او الخبر لا يقع سهما قوله قبل العوامل
وبعدها اعرف علامة بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط
بين المسند والخبر قبل العوامل وبعدها اجيب بانه وجعل من حقيقة المجاز وذلك جائز

عند المصنف باز فيه عموم المجاز [illegible] او بالمسند اشتمالا لجزا الكلام من الاسمية [illegible] الخبر [illegible] مراد
بان المسند او الخبر على حقيقتهما لا من قبيل ان احد السالم في شجاع وجبان وانه حقيقة وفيه
نظر لان الوصف في كل من نحو [illegible] معتبر ولهذا [illegible] الفقهاء على ذلك [illegible] او ما تحمر
وليس من قبيل الوصف بالجامد بل من قبيل [illegible] لغايت قبطره [illegible] اشاما في شجاع وجبان
لان احد السالم في شجاع وجبان قوله صفة مرفوع انما الفصل كما هو خصوص في الضمير لا يعم
صالح كما هو صفة وانما اخبر خصوص المرفوع لان الظرف [illegible] المبتدا او خبر قوله مطابق للمبتدا
[illegible] كله وقد يحتمل مطابق للخبر كما [illegible] ذكر الضمير في المرفوع كما هو باعتبار خبر قوله وتكلما
وحطابا وغيبة [illegible] لفظ الغيبة بعد حاصل لفعاله مقام مضاف غايب قوله نسبه فصلا
البصريين وعمادا عند الكوفيين [illegible] حتى لا يسقط عن حرمه قوله وذلك التوسط
ليفصل [illegible] ان قول الفصل [illegible] للتوسط فيكون قوله لتسميه فصلا جملة معترضة بين [illegible]
والمعنى وانما لم يحمل على التسمية [illegible] الفصل لا يجري على التسمية ولو كان المقصود [illegible]
[illegible] لا يفصل [illegible] وانما كان يفصل لا مساغ الفصل بين الصفة والموصوف
او بالوضع قوله [illegible] ان يكون [illegible] ان لا يشترط
ذلك [illegible] في المسند او خبر [illegible] فان لم [illegible] لكن لان
صيغة الفصل بعد التاكيد [illegible] العام في معنى [illegible] العام [illegible]
يلزم [illegible] الكرة لا توكد والظاهر [illegible] ذلك لان [illegible]
الضمير [illegible] الفصل [illegible] مورد السماع
واجاز المازني [illegible] المضارع كقوله [illegible] عليه [illegible]
ان يكون [illegible] التاكيد [illegible] الظاهر بالضمير في
نظره [illegible] المرفوع [illegible] الفعل لكن [illegible]
انا [illegible] لكن [illegible] ولا موضع له عند الخليل
متعلق بقوله [illegible] و بعض [illegible] مبتدا [illegible]

ما كسر الماقبل ويمنعه [illegible] لام التاكيد [illegible] لام التاكيد لا يدخل [illegible] قوله ويتقدم
قبل [illegible] الجملة [illegible] الا اذا دخل عليه نواسخ المبتدا [illegible] نحو ان [illegible]
[illegible] فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يعد [illegible] وجهه [illegible] ان المراد [illegible]
والقصة [illegible] للافراد والقصة [illegible] الفصل [illegible] على المبتدا
فلم مطابقها الخبر ذكر قوله ويحتمل [illegible] الشيخ [illegible] الضمير ان لم يتقدم
جملة [illegible] ذلك [illegible] القصة [illegible] قوله والظاهر ان [illegible]
ضمير [illegible] والقصة [illegible] لقوله ضمير [illegible] قوله [illegible]
[illegible] حرفا والضمير مرفوعا الى غير ذلك اما [illegible] على [illegible] الفصل
[illegible] على [illegible] الفصل لا يصح [illegible] لا بد [illegible]
قد يقوم القرينة على [illegible] اما على [illegible] في نحو قوله عليه السلام
ان من [illegible] الناس عذابا يوم القيمة [illegible] واما على [illegible] فلان [illegible]
[illegible] لم يكن [illegible] الا الشعر [illegible]
فلما [illegible] لا تعين المراد لجواز ان يكون [illegible] مفرد [illegible]
[illegible] والتقدير [illegible] القصة [illegible] للواقع [illegible] كلام [illegible]
[illegible] لا [illegible] قال [illegible] قوله [illegible] الكنية [illegible] وذلك
الدليل [illegible] المبتدا [illegible] على كلم المجازاة [illegible] ان يكون [illegible] من حروف
[illegible] بعد [illegible] ان [illegible]
[illegible] الى [illegible] وضع [illegible]
[illegible] الظاهر [illegible] المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه [illegible]
[illegible] من [illegible] الى [illegible]
[illegible] هذا التعريف للشيء [illegible] المفرد [illegible]
[illegible] مفرده [illegible] الى [illegible] المركب [illegible] في [illegible] الاصطلاح

كما أراد إليه بيانه باسم الإشارة المعلومة لكل واحد من الظاهر أنه ليس بمعنى الالتفات بل كما
يوهم كلام الشارح في المختصر وإنما يكون كذلك لو كان بنفسه في موقعه قوله لأنه محمول
على المجهول تنزيله منزلة المحسوس المشاهد إذ ما من شيء إلا وهو أعلى به وهي في المختصر كما لا يخفى
حملا على أعلى هي بعوده إلى الجمع احتاج إلى توجيه فقال بعض المحشين رحمه الله تعالى قوله هي مبتدأ محذوف
الخبر وهي خبره والجملة التي بعده مبتدأ الإشارة العالية أي وهي مما سنذكره فيما يأتي خبر مقدر
معطوف أو هي إذا أخواته وقوله المذكور مبتدأ محذوف أي هو المذكور ويلزم على هذا التقدير
مع حذف المسند حذف المعطوف وهو قليل وما في قوله المذكور خبر المبتدأ والجملة خبر للمسند الأول
بتقدير العائد أو هي فيما المذكور وما في صفة له أو هو مبتدأ خبره محذوف والجملة خبر
المسند أي هي هذا المذكور ولا يخفى ما فيه من التكلف مع أن سر الكلام لعل بالنسبة ثم قال
قوله المشار إليه فيما حذف الموصول أي الكلام المشار إليه دعوى جواز حذف الموصول مذهب
الكوفيين لكن نظر البعض المحقق بالوالية وقيل أي قوله وما منا إلا له مقام معلوم أي هنا
الكلام أي ما منا إلا له مقام معلوم إذا أظهر تلك الوجوه علم لك توجيه الشارح قدس سره
أحسن والطف قوله والعالم في حال معنى الفعل فيه أي قوله فأحرى للحمل على حقيقته بل نظره
السبب فيه جدار الذي هو محل تقرر المسند المجموع قوله لم يمكن أن يكون إلى آية
وهم ينا الذين نسبة إلى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد قوله على أحد الوجوه قال قدس سره في
حاشيته وقيل إنهما نعم وهذان مبتدأ خبره وقيل ضمير الشأن بينهما محذوف أي
إنه هذان لساحران قوله بقلب الألف فإن الشاعر يكون على العاشق يحسن قوله بقلب
الكاف والياء هاء لأن الهاء يكون بدلا من الياء المتأخرة قوله وصل الياء المحضة من
الإشباع أو الجمع عوض قوله ولا يتعرض لم يرد التعبير لأن المعرفة لا تأتي إلا
إذا ذكر ولا ذكر اسم الإشارة قوله وإذا كان مقصور الكتب الياء كالهدى قال الألف المجهول
حمله على أصل النحوي يعني في الحروف يقتضي اعتبار أصل أولا ولا يلزم أن يكون مفصلا لا
بالآخر وإنما آثر هذه العبارة لدفع ما يتوهم من أن آخر اسم الإشارة علم أنه قد يفصل

111

مبين بها وأسماء الإشارة المجردة عن اللام والكاف وذلك ها وأخواته كثيرا يكون آنا وإذ دنا الهم
أو لأن ذا بها هو وإذا بعد ما فاصل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ضمير الفعل ولا فعل
مما يمنع وقوع الظاهر موقعه مع أنه اسم ولكن وإن يقال إنه معنا ها غير مستعمل بالمعرفة
الإجراء تمكن يقول في ترجمة ذاك أنت مع في ترجمة ذلك أنت قوله وهي حروف كرديت
وأعربها مذكرة بقرينة كسر اسم العدد أي جنسه أي حروف الكاف فإنه أقرب وحيث أن
باسم الإشارة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط والبعيد
دون القريب وذلك أنه وضع اسم الإشارة للقرب والحضور لأن المشار إليه وتشار بالإشارة الحسية
في الأكثر إلى حاضر القرب الذي يصلح أن يعم مخاطب فلما اتصلت الكاف وكان مقتضيا بالوضع
للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا أخرجه من هذا الصلاح إذ لا يجاب إشارة في كلام واحد
إلى مواد مخصوصة فلما أوثر الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار
مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط وإذا أريد التنصيص على البعد حيث
بعلامة وهي اللام قوله ولما رأى المصنف كذا ذكره الشيخ إلى آخره وفيه أن الاستعمال في مقام الأمر
بالتاء والكاف ذكر في علم البلاغة ذلك أن يقول أي قال تعالى إلى آخر الاستعمال فإنه لو قال
وذا الكتاب لم يفهم منه إلا الوضع قوله وعلى ما كان التحالف بين في أواخر العقد الكشف
إشارة إلى الكلمة وذلك أما عداه غير صالح لذلك وكذلك فيما ذكرناه ونا إلى في ذلك
بفتح الهاء وتخفيف النون للقرب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثمة بفتح الثاء للبعيد وهنا
بالتشديد مطلقا للبعيد وقد يلحقه التاء ولا يلحقه ثمة قوله خاصة أي خصوصا ذكر الليث كثيرا
لا يستعمل غيره إلا مجازا إنما استعمل في الزمان كقوله هنالك الولاية لله الحق وذلك
باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء ها هوا في الإحرام أي موضعها
أي اسم لا يتم إلا به تم حال كونه جزءا وهو بمعنى المراد قوله أو لا يعبر جزءا أماما ذكر
الشيخ رضي بهذا الاحتمال وذلك لأن الأول فيه لا حصر لها قوله والمراد بالجزء التام
جعل الشيخ الجزء التام على ركن للكلام كما تشع إليه الفهم ولا وقال معناه المؤكد

هو الكذ لو اريد ان يجعل في محل لم يمكن لما انه بما هو حق الكثر لما وجه للتخصيص ولو اريد ان
يجعل فصلا لم يمكن الا الفصل فلهذا اعرض الشارح قدس سره عن الشام عن ظاهره والمراد
بالفصل معناه اللغوي كذا اسلخ المصروف ان القاضي النحو محمول على معانيها المتبادر
ولا خفاء ان المتبادر من معناه العرفي [illegible]
طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا [illegible] الاسم المصطلح عليه [illegible]
[illegible]

[illegible]

ودلك

112

ودلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع جملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
فلا حاجة الى القول بانه مؤول وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول [illegible]
ضمير الا نادرا [illegible] الظاهر موضع الضمير [illegible] اللام الموصول [illegible]
[illegible]

[illegible]

في لا يكون بعد الا في الموصول لا يتم على ان العائد بعد الا في يتصل بالفعل لا بالجر
والثاني ان المجرور محذوف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له بتقدير او بجر بحرف جر متعين
كقوله ان الذي لما تأمر نازله في متعين حرف جر ان اذا جر الموصول او موصوفه بحرف
جر مثله في المعنى وتماثل المتعلق نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي
في صلة التدريج في حذفه وهو ان يحذف حرف الجر اولا ثم يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح
حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا لا تدريجا واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا
كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز حذفه بلا شرط اخر وان لم
يكن في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله طالت
الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو متعلق بقوله اله لانه في معنى
معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض [illegible] فلا معنى لتخصيص
العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء فلما قدم [illegible] ان حذفه لا يجوز الا مع القرينة
وامتناع حذفه في صورة اجتماع الضمير وكون العائد بعد الا ليس للتنبيه على انتفاء القرينة
فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة [illegible] فلا يحذف فيه واما قولك لا معنى لتخصيص
العائد بالمفعول فمنقول فانه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا [illegible] والا كان
قبله فهو المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة او بها وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح
حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح حذفه هذا هو المراد وقد عرفت [illegible] في اطالة
والكلام في حذف العائد حيث عاد [illegible] الجواب في المجرور [illegible] تمرين المتعلم وتجربة
التمرين التمكين والتدريب ومن كثر [illegible] مثلا معرفة ان يكون [illegible] عنهما
انه يحكم بهما ومعرفة المجرور [illegible] وكاف التشبيه للخبر عنهما انهما لا يقعان مفعولين
لان الذي مخبر عنه [illegible] واما ذات المخبر عنه فهو [illegible] في المثال المذكور ولذا قال فاوقع
عن زيد وانما اعتبر الوصف العائد الى زيد في الذي [illegible] المخبر عنه بحسب الظاهر لان شرط
المخبر عنه ان يكون [illegible] مرفوع عنها دون الموصول [illegible] او وقعت

كلمة

113

كلمة الذي لان المطلوب ان يخبر عن الموصول المخبر عنه في الاصل مبتدأ والمبتدأ مرتبته التقدم
وجعلت لان المطلوب ان يتصف الموصوف بالوصف الذي كان ذلك المخبر عنه [illegible]
محله الاول ولم يمكن ان يكون الموصوف مكان المخبر عنه لتقدمه مبتدأ فلا بد ان يكون [illegible] الضمير
العائد اليه مكانه قوله واخرته لانه خبر وحقه التأخير قوله في الجملة الفعلية [illegible] اسم الفاعل
واسم المفعول اذ يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم
لا يصح الاخبار فيهما [illegible] قوله وضمير الشأن [illegible]
في الضمير المبهم المستتر في نعم رجلا وربه رجلا [illegible] قوله والموصوف والصفة وكذا
[illegible] التأكيد في الاظهر [illegible] معنى التأكيد [illegible] الضمير [illegible]
ان يكون الضمير [illegible] المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد
اختلف فيهما قوله والمعمول العامل وكذا الصفة العاملة واما [illegible] عن قائم في زيد قائم فانما يجوز
اذا لم تعمل في الضمير [illegible] في الاصل [illegible] في قوله الضمير [illegible]
[illegible] وما [illegible] لما كان في [illegible] لفظ
الموصول [illegible] ضمير الموصول [illegible] الفعل في اللفظ
[illegible] في اسماء [illegible] ولولا قصد الاختصار
[illegible] اللطيفة [illegible] لا يجري فيه [illegible]
احوال [illegible] وما [illegible] فاما [illegible]
[illegible] التحقير والتعظيم والانكار [illegible] مجرورة
جرا [illegible] الا [illegible] نحو [illegible] المعمول
جاز ان يكون [illegible] الذي [illegible] موصوفه [illegible] الموصوف
[illegible] والمجرور [illegible] قوله الامر وذلك [illegible] الشرط وفيه يجوز ان يكون [illegible]
[illegible] اي [illegible] الدراهم [illegible]
[illegible] وقوله [illegible] للعهد [illegible]

الى صلة وصفة قوله وصفة اختلف في ما التي هي النكرة للافادة الابهام فقال بعضهم حرف
وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيته عطية ما اي عطية لا
تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم لا تعرف من عظمته واضربه ضربا ما اي نحوا
غير معين قوله فان كلمة من لا تجي تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة
وهي عند الكوفيين حرف زائد نحو قوله والاثر من عدد الاكثر وعددا وهي عند البصريين موصوفة
اي انه معدود قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها كذا العلم ولا يفرد لما لا يعلم وقد يقع
على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع ذكر
لانه لما قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة وغلب العقلاء في الضمير ثم على هذا الاسلوب
فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا
ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سؤال عن صفته ونحو اعالم مثلا
ويستعمل ايضا السؤال عنها ما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته وانه يقال الحقيقة الشيء
ماهيته وهي مستوية والماهية معلومة الجهة او الماهية او يقولوا انه يسبق الى
هو على تقدير جعل الكلمتان كلمة وقوله فرعون وما رب العالمين نحو ان يكون سؤالا عن
الوصف ولهذا قال موسى رب السموات والارض ونحو ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه
اجاب موسى بالاوصاف دون الماهية تنبيها للفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها موصوفة
موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة لانه التزم فيها الاضافة الى
المفرد وانما قيد التزام الاضافة الى المفرد ليطرد النقض بكم رجل فانه يجب نقيض
ما بعدهم الجر وقيد الاضافة بقوله الى المفرد ليطرد النقض بذو واذا فانهما يضافان
ولا يقدرن بتقدير اضافتهما الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم
المتمكن لانها بمنزلة التنوين المانع للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى
الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور

114

حرى وكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما الزمتها الاضافة لانها وضعت لبعض
بعض من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرف كما في النداء وان كان مقدرا
بقي على اعرابه قوله الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية لامتناع حذفها وان كانت
اسمية وحذف صدرها اي المبتدا اشترط ان يكون ذلك المحذوف ضميرا راجعا الى اي وان كان
مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب
واجاز بعضهم البناء قوله لا اسماعيا فيمن قرا بالضم والفتح وليس قراءة بالطرح
على انها موصولة مبتدأة الكوفيين في هو الى ان هذه استفهامية مبتدأة وعلى الابتداء
وخبره وجملة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم وقوله
كل شيعة مقول لننزعن كما يقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون
النزع واقعا على كل من شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكانه قال من هم فقيل ايهم
اي الذين هم وقيل ان النزع معلق عن العمل وليس كذلك معمول العين جملة ويعلق
تحت ان يكون معمولة جملة قوله لما كنه شبه بحرف اي علة وقدم ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان
ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها في كثرة الاحتياج لا يرفع المنافاة وعلى تقدير رفع
المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قدم لزوم الاضافة
الى المفرد منافيا للبناء واذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها يبقى محصور المضاف الى الجملة او
قلنا المنافاة ارتفعت وبنائها مضافا عند حذف صدر صلتها شيء قوله وفيما وقعت
قال الشيخ الرضي والاحسن موصولة ولا زائدة الا بعد من كما تقدم مستثنى من الكافة وما ولهو
وقد رفع من قال الرئيس ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي الذي هو على حذف مبتدا واما قوله
مرفوعا فانما قدرنا فيه اسم الاشارة لان الامر ويحتمل من وجه الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم الاشارة كما في
قولك امن هذا الذي فانها التنبيه حمل على اسم الاشارة قوله احدهما ما الذي لحمله صفة لقوله
ووجها او استفهاما قوله على المكون وابتغى الذي قال الشيخ الرضي ان اللغة التي عن يحيى ذا موصولة لكم
فيما واضعة نحو ما ذا ان قلت رفع لحو او رفع المبتدأ بما ذا على ان الجملة الاسمية قبلها جاز ان يكون

ما مبتدأ او دام في الفعل خبر بعد العمد وفيه ان حد الفصل [illegible] خبر المبتدأ [illegible] في صلة
الموصول قوله والكاظم هو ذا بها [illegible] من الشيخ [illegible] اذا موصولا او
زائدة قوله وحوابه [illegible] او لكا بعد [illegible] او مشتغلا بضميره او متعلقه لما
او لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا علمهم وماذا لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا
موصولا او زائدة قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي [illegible] على
اصلها [illegible] ولما كانت اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان
لا يكون [illegible] الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها [illegible] تقدير فعل [illegible]
فلا يكون اسماء الافعال وفيه ان [illegible] اسماء الافعال [illegible] انها اسماء مصادر [illegible]
وانما سميت اسماء الافعال [illegible] اللهم الا ان يقال ان بعضها
[illegible] لكونها في الاصل اصواتا [illegible] وقيل انه مبتدأ والفاعل
ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل [illegible] الابتداء وفيه ان هذا القسم من المسند لكونه مسندا لا بد
معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء [illegible] لكل فعل مسند وفيه ان ذلك
امر اصطلاحي وان هذا القسم من المسند [illegible] ولا ضرورة في اسماء الافعال [illegible]
ان لا يكون لها محل من الاعراب [illegible] فلا [illegible]
[illegible] ان القسم [illegible] من المسند [illegible]
[illegible] صاحب القيام [illegible] الفعل وما [illegible] ولهذا جعل
بعضهم [illegible] الرفع في المبتدأ مطلقا [illegible] قوله [illegible] على [illegible]
على [illegible] على [illegible] الظاهر [illegible]
ما قاله الشيخ [illegible] لكونها اسماء [illegible] الفعل [illegible] على
ذلك [illegible] والامر [illegible] على المضارع [illegible] المذكور
[illegible] الافعال [illegible] تصغير [illegible] في تصغير [illegible] رفعا
[illegible] قليلا [illegible] تصغير [illegible]

المفعول مصدر او اسم فعل بمعنى الامر [illegible] وجعله [illegible] ونحو رويد زيد [illegible] يكون
اسم فعل والكاف حرف [illegible] يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله [illegible] الامر [illegible]
ومستعمل [illegible] نحو رويد [illegible] [illegible] لازم وغير
مستعمل [illegible] قوله [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible] الفعل [illegible]
[illegible] على [illegible] معنى [illegible] بعد وكان [illegible] على تقدير [illegible]
[illegible] الاكثر [illegible] على [illegible]
[illegible] وقال بعض النحاة [illegible] مفتوحة [illegible] مفرده [illegible] والوقف على
[illegible] مفتوحة [illegible] مفرده [illegible] والوقف عليها [illegible] يحتمل
الافراد والجمع نحو الوقف [illegible] والتا قوله وهو ان [illegible] الالف واللام [illegible]
على بعضها [illegible] التنوين [illegible] التمكن [illegible] التمكن [illegible] على كونه
موضوعا [illegible] دليل [illegible] وذلك [illegible] التنكير [illegible] الفعل
[illegible] التنكير راجع الى المصدر [illegible] كان [illegible]
[illegible] السكوت [illegible]
[illegible] السكوت [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله مثل [illegible]
[illegible] المثنى [illegible] للامر [illegible]
[illegible] على انه [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] بمعنى الامر [illegible] صوت [illegible]
[illegible] قال المبرد [illegible] حكاية صوت [illegible] حكاية
صوت [illegible] وفيه ان الحكاية لا تغير [illegible] غاق

حال كونه معبرا عنهما بهما قوله مثنى معرفة اي علم جنس للمثنى وقوله كعمار صفة
اخرى لمثنى او يجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي هو كعمار وجملة معترضة قال الشيخ الرضي
وقال الفاضل الهندي كان مثنى جمع وزن فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثا فلو
سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ونحو عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على زعمهم
في كونها مؤنثة لم يجئ في المذكر وجميعها مستعمل في المؤنث وموصوف وتستعمل اما لازمة
للمؤنث علما نحو ... واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما لجنس نحو
حياد للمنية وهي في الاصل لكل ما يحيد اي يجذب ثم اختص بالغلبة بجنس المنايا والقهر
الثاني ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطعة كافية قوله واما عدل واما اعتبر ذلك
لانه لو لم يعتبر كذلك والا لزم ... وكلام ولكن فيه انه لا دليل على العدل ... نحو
... على كونه مجازا في معدول ... لجواز ان يكون ما مرادفا لهما
ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف فلا دليل على
كون ... معدولا ... وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال انما قال
الحجر ... قسم المصادر والصفات ... الاكثر ... وما بعده ... الكلام
على ... حال من مفهوم قوله مثنى ومجار ومعرفة ... حال كونه علما
... واما فلما ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مثنى ومعرفة لزم توارد العاملين على معمول
واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر
كما في ... الشارح ... بمعنى الامر فلما ذكره في حينه ولا يجري ... فيهما فانه
فانه بعد القسم علم ... مفعول بمعنى الوضعي ... لا يعتبر ... الا ...
وكان ... المبالغة ... حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره ... وحمل الاكثر من
... او ... الى ... وهي ... المصحح للاماله كسر الراء
وهي لا تحصل الا بتقدير ... لانه اذا ... منع
الصرف فلم يكسر تم الكتاب ١٠٦٦

اي من قوله لانم ان لفظ الخبر موضوعه وحمله موضوعه في اقول قد استصعب
كثير من الناس ان يرجع الضمير في قوله وهو مركب الى المفهوم نظرا الى ان مفهومه
هو اللفظ في الشق الثاني فحاصل منع قوله والمفهوم مركب ان هذا المفهوم
ليس بمركب ليس الضمير راجعا الا الى مثل زيد قائم والمعنى ان لانم ان لفظ
الخبر موضوعه لمثل زيد قائم وزيد عمرو بل موضوعه لمفهوم مستغن عن التحديد
والبيان صادق على مثل ذلك ومثل ذلك هو المركب اما هذا المفهوم الكلي
وصفت لفظ الخبر له فليس بمركب فالحاصل ان الشارح قد غلط من جهة اخذ الذات
مكان المفهوم وقال فمثل بناء على ذلك واعلم ان ما ذكره فاسد والصحيح والجواز
الضمير يرجع الى المفهوم كاف والاول من وجوه الاول انا لانم ان المفهوم
مستغن عن التحديد والبيان بل لا يكشف الشبهة في ان لفظ الخبر وحمله موضوعه
لمفرد او مركب والثاني ان مفهوم الخبر في نفس الامر ليس الامر كبا يحتمل الصدق
والكذب فانهم لم يجعلوا هذا التفسير مفهوم الخبر مع ان الخبر مفسر في نفس الامر
خارج عن طريق التوجيه والثالث ان الكلام حينئذ ان يكون وهذا هو المركب
فاما المفهوم فليس بمركب على ما شهد له الطبع السليم الرابع قوله من نفسه
ان يحتمل الصدق والكذب يلغى حشوا بلا فائدة حينئذ على ما يظهر بادنى تامل
الخامس ان ما توهمه من لزوم التسلسل ممنوع كما ستنقيح ذلك واما صحة ان يرجع
الضمير الى المفهوم فلاشتماله على فائدة لحسن التي من عكس وجوه خمسة المذكورة
وجميع ذلك ظاهر الا لزوم التناقض فانه منشأ الفساد فلا دفع معضلها
بحبل التوفيق والرشاد واخذ الفضل السداد ومصليا على من بعث لتتميم
مكارم الاخلاق للعباد وبيان دفعه يستدعي تمهيد مقدمتين الاول
ان لكل شيء مفهوم وما وضع ذلك الشيء له كالحيوان الناطق للانسان
وذاتا وهو ما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد كزيد وبكر للانسان

فمفهوم الشيء عبارة عما يصدق على ذات الشيء الثانية ان تعدد اجزاء الماهية
لا تقتضي كونها مركبة سواء كانت تلك الاجزاء اجزاء خارجية كالجدران والسقف
والحجر التي من اجزاء البيت والعدة من البيوت التي هي اجزاء الدار فان
الماهية هو مجموع تلك الاجزاء من حيث هو المجموع او اجزاء عقلية كالحيوان
الناطق فانهما اجزاء ماهية الانسان التي هي مجموعهما من حيث هو المجموع وليست
هذه الماهيات مركبة ان تعدد اجزائها لان التركيب هي في الماهية لها
التي يحكم بعدده عبارة عن كون اللفظ الموضوع لها يحتمل ان جزؤه جوهري
المرتب في السمع على جزئها وكل شيء من الماهيات المذكورة كذلك فلا يكون
مركبة وهذا يعني قول بعض الافاضل في بيان ان الاسم والفعل مفرد ان
مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه والتعدد
ولو كان فيما في اجزائه اذا عرفت ما بين المقدمتين من قولنا الخبر
مركب يحتمل الصدق والكذب كما في المقدمة الاولى فمن ان مفهوم الشيء ما
يقصد على ذاته ولا يلزم من هذا الا ان يكون ذات الخبر ما يصدق عليه من
الافراد مركبا وهذا لا ينافي ان يكون مفهوم الخبر مفردا فلا يناقضه قوله
وهذا المفهوم في نفسه لا ما صدق عليه ليس بمركب فالحاصل ان التناقض
يشترط فيه اتحاد الموضع ولا اتحاد ههنا فان ما حكم عليه بانه مركب هو ما صدق
عليه الخبر نحو زيد قائم وذهب عمرو وغيرهما فانها مركبة لدلالة جزئها
الجوهري المرتبة في السمع على جزء معناها وما حكم عليه بانه ليس بمركب
وهو نفس الخبر وهو المركب الذي يحتمل الصدق والكذب فانه ليس بمركب
لعدم لفظ الجوهري المرتب في السمع على جزئه فلم يلزم التناقض والذي
يدل على ان المراد ما ذكرنا قوله في جواب الا سلمنا ان لفظ الخبر وحمله
موضوعه لمثل زيد قائم في معنى ولكن سلمنا ان مثل زيد قائم نفس الخبر

لكن لا يلزم منه تركبه لعدم دلالة جزئه على جزء معناه ايضا اي كما لا يلزم تركبه اذا كان مفهوم المركب الذي يحتمل الصدق والكذب كذلك المعنى

وهذا غاية توجيه هذا المقام وقد يخفى على كثير من الانام ممن ليس في العلوم بمحقق وراسخ الاقدام هذا من تحريرات مولانا شمس الدين الفناري